الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولود معمري تيزي وزو

تخصص: دراسات إقليمية

إيران في ميزان القوة في الشرق الأوسط:
بين تحديات الهيمنة الإقليمية وتداعيات حرب غزة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

من إعداد الطالبة:

- مجدوب أشواق

إشراف الدكتورة:

أسماء بن مشيرح

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة	الجامعة	الصفة
أ.د لوهاب حدرباش	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيزي وزو	رئيسا
د.أسماء بن مشيرح	أستاذة محاضرة أ	جامعة تيزي وزو	مشرفا ومقررا
د.لطفي مزياني	أستاذ محاضرأ	جامعة تيزي وزو	ممتحنا

السنة الجامعية2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى اله و صحبه أجمعين.

أشكر الله الذي أعانني على إنجاز هذا البحث ووفقني على إتمامه ، كما أتقدم بجزيل الشكر و الإمتنان و العرفان بالجميل الى مشرفتي الفاضلة الأستاذة " **أسماء بن مشيرح** " على توجيهاتها القيمة و دعمها العلمي و المعنوي و عطائها اللامحدود وعلى كل ما بذلته من جهد و تفان طيلة فترة إنجازي للمذكرة ، و كان لسعة صدرها و تفانيها في المتابعة و أسلوبها المميز و تشجيعها المستمر لي الفضل الأكبر في قدرتي على تجاوز كل الصعوبات و التحديات التي واجهتني أثناء العمل على المذكرة ، و أسأل الله أن يجازيها كل الخير و جعل ما قدمته لي في ميزان حسناتها ، فهي كانت لي أكثر من مشرفة ، كانت قدوتي في العلم و الإجتهاد و نموذجا في الأخلاق .

كما أتوجه بخالص الشكر إلى كافة أساتذتي في جامعة مولود معمري، الذين رافقوني طوال سنواتي الجامعية و أثروا في مسيرتي بعلمهم و إخلاصهم ، و كان لهم الفضل في إثراء رصيدي المعرفي و تفوقي و إلى كل من دعمني و لو بكلمة أو نصيحة .

جزيل الشكر و الإمتنان ايضا لعائلتي الكريمة ، سندي الأول و مصدر قوتي على دعمها الدائم و حبها الذي لا يقدر بأي ثمن .

وأتقدم كذلك بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الأساتذة المحترمين "**أ.د.لوهاب حدرباش**" و "**د.لطفي مزياني**" على قبولهم مناقشة هذا العمل، وعلى ملاحظاتهم القيمة التي ساهمت في الرفع من جودة البحث.

الاهداء

الحمد لله الذي ما تم جهد إلا بعونه ، وما ختم سعي إلا بفضله ، اللهم صل وسلم و بارك على سيدنا محمد و على آله و صحبه.

أهدي ثمرة جهدي إلى :

من جعلت الجنة تحت أقدامها ، إلى من ربتني و سهرت الليالي من أجلي ، إلى سر الآمان و أغلى إنسان "**أمي الحبيبة**" التي لازمتني دعواتها و صلاواتها منذ صغري ، حفظها الله و رعاها و أطال في عمرها ، أهديك كلماتي هذه محملة بالحب و الإمتنان ، شكرا لوجودك في حياتي و صبرك و دعائك و عطائك الذي لا يقاس.

إلى أبي العزيز ، و سندي في الحياة ، إلى من علم قلبي الصبر و عقلي الحكمة و روحي القوة ، أهديك شكري و امتناني ، جزاك الله خيرا و أسأل الله أن يرزقك العافية و طول العمر.

و إلى أخواتي المؤنسات الغاليات و رفيقات قلبي " **فتيحة و شيماء**" ، إلى أخي العزيز و نورعيني و فرحة قلبي " **زين الدين**" ، أنتم قطعة من روحي ، و الآمان حين تشتد الحياة و الضحكة حين يعز الفرح ، شكرا لمحبتكم و ووجودكم الذي يزرع الطمأنينة في قلبي و ينشر السعادة في حياتي ، حفظكم الله و رعاكم من كل سوء و جعل أيامكم كلها فرح و سرور.

و إلى روح جدي و جدتي الطاهرة ، أسكنهم الله فسيح جناته.

إلى مشرفتي و إلى جميع أساتذة العلوم السياسية الكرام ، لكم في القلب تقديرا و احتراما لا توفيه الكلمات و لا ينسى مهما مر الزمن ، فلكم مني هذا الشكر و العرفان ، و أسأل الله أن يجزيكم خيرا و يبارك في عملكم ، دمتم لنا قدوة و نورا نهتدي به.

و أخيرا إلى كل أصدقائي و زملائي الأعزاء

فهرس المحتويات

الشكر والتقدر ..... ب

فهرس المحتويات..... ..... ث

فهرس الجداول..... ج

فهرس الاشكال..... ..... ج

فهرس الخرائط..... ..... ح

مقدمة..... 1

أهمية الدراسة:..... 1

أهداف الدراسة:..... 2

مبررات اختيار الموضوع:..... 3

الدراسات السابقة:..... 4

إشكالية الدراسة:..... 6

حدود الإشكالية:..... 7

فرضيات الدراسة:..... 7

الإطار المنهجي للدراسة:..... 8

الإطار النظري للدراسة:..... 9

صعوبات الدراسة:..... 13

هيكلة الدراسة:..... 13

الإطار المفاهيمي للدراسة:..... 15
الفصل الأول: محددات صنع السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه النظام الإقليمي للشرق الأوسط.... 21
تمهيد:..... 21
المبحث I: المحددات الداخلية المادية للسياسية الخارجية الإيرانية 22
المطلب الأول: المحدد الجغرافي والسكاني..... 22
المطلب الثاني: الإمكانيات الاقتصادية والتكنولوجية لإيران..... 27
المطلب الثالث: القدرات العسكرية والنووية الإيرانية 32
المبحث الثاني: المحددات الداخلية المعنوية والبنيوية للسياسة الخارجية الإيرانية:..... 37
المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي الايراني ومؤسساته 38
المطلب الثاني: البعد الأيديولوجي للسياسة الخارجية الإيرانية:..... 41
المطلب 03: البعد البراغماتي في السياسة الإيرانية 46
المبحث 3: جيوبوليتيك منطقة الشرق الأوسط وأهميته بالنسبة لإيران: 48
المطلب 01: الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط..... 48
المطلب الثالث: أهمية الشرق الأوسط لدى ايرن من الناحية الجيوبوليتيكية..... 56
..... 60
الفصل الثاني: التفاعلات الإقليمية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط: التنافس على الزعامة الإقليمية..... 61
تمهيد:..... 61
المطلب الأول: المنطلقات الفكرية للسياسة الخارجية التركية..... 62
المطلب الثاني: السياق التاريخي للعلاقات التركية– الإيرانية: ما بين التعاون والتنافس 66
المطلب الثالث: بؤر التوتر والصراع بين تركيا وإيران 68

المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية–السعودية: بين التنافس والتقارب..... 75
المطلب الأول: نبذة عن تاريخ العلاقات بين إيران والسعودية: مما قبل 1979– 2023 75
المطلب الثاني: قضايا الخلاف الإيراني –السعودي: التنافس الإقليمي وتوازن القوى 78
المطلب الثالث: دوافع اتفاقية المصالحة بين السعودية وإيران وتداعياتها..... 84
المبحث الثالث: إيران وإسرائيل: صراع حول النفوذ الإقليمي 88
المطلب الأول: طبيعة العلاقات الإيرانية– الإسرائيلية: من التعاون إلى العداء. 89
المطلب الثاني: التصعيد الإيراني– الإسرائيلي..... 91
المطلب الثالث: القضية الفلسطينية كقضية خلاف بين إيران وإسرائيل: 95
الفصل الثالث: إيران و القوى الدولية في الشرق الأوسط: دراسة حول أنظمة التغلغل في الإقليم..103
تمهيد:..... 103
المبحث الأول: العلاقات الإيرانية الأمريكية و تأثيرها على استقرار الشرق الأوسط 104
المطلب الأول: تاريخ العلاقات الإيرانية–الأمريكية.....104
المطلب الثاني: القضايا الشائكة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية: من 2018 إلى الفترة الحالية..... 107
المطلب الثالث: تداعيات حرب غزة على العلاقات الإيرانية–الأمريكية: تصعيد التوتر وتعثر المفاوضات النووية..... 111
المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية–الروسية: تعاون أو تنافس في إطار معادلة توازن القوى في الشرق الأوسط..... 113
المطلب الثاني: ملامح التقارب والشراكة بين إيران وروسيا 115
المطلب الثالث: مظاهر التنافس والخلاف بين إيران وروسيا.....119
المبحث الثالث: العلاقات الإيرانية–الصينية: دراسة في مسار التعاون وتحديات الشراكة 123
المطلب الأول: محددات التقارب بين إيران والصين.....123

المطلب الثاني: مجالات التعاون والشراكة بين الصين وإيران 127
المطلب الثالث: تحديات التعاون والتقارب بين إيران والصين 132
خلاصة الفصل:..... 137
الخاتمة.....140
قائمة المراجع.....144
ملخص الدراسة..... 151

فهرس الجداول

الرقم	عناوين الجداول	الصفحة
1	جدول رقم 1: مقارنة بين القدرات العسكرية لكل من إيران وتركيا	

فهرس الاشكال

الرقم	عناوين الاشكال	الصفحة
1	شكل رقم01: معدلات تساقط الأمطار في إيران	
2	شكل رقم02: إحتياطات إيران النفطية	
3	شكل رقم03: القدرات العسكرية التقليدية الإيرانية لعام 2024م	
4	شكل رقم 4: مؤشرات القوة لدى كل من إيران وإسرائيل لعام 2022	
5	الشكل رقم 05 : الواردات الصينية من النفط الإيراني ما بين 2011- 2011	

فهرس الخرائط

الرقم	عناوين الخرائط	الصفحة
1	خريطة رقم 01: الموقع الجغرافي لإيران	
2	خريطة رقم02: الموقع الجغرافي للشرق الأوسط	
3	خريطة رقم03: موقع الشرق الأوسط ضمن منطقة الريملاند حسب نظرية حافة الأرض	
4	خريطة رقم04: مضيق هرمز ضمن خطوط التجارة العالمية	
5	خريطة رقم 5: توزيع القوى في الازمة السورية	
6	خريطة رقم 6: مناطق سيطرة القوى في اليمن	
7	خريطة رقم 07: مبادرة الحزام والطريق	

مقدمة

مقدمة

يعتبر الشرق الأوسط من أكثر المناطق تعقيدا وتوترا في العالم ، نظرا لما يشهده من صراعات ونزاعات مستمرة ، وتنافسات جيوسياسية متعددة بين مختلف القوى الإقليمية والدولية ، والتي تسعى الى تعظيم نفوذها وتحقيق مصالحها الإستراتيجية والحيوية ، وذلك يعود الى ما تحظى به المنطقة من موقع استراتيجي بالغ الأهمية في الخريطة الجيوالسياسية العالمية ، إذ ان المنطقة بمثابة جسر يربط بين ثلاث قارات و هي آسيا، إفريقيا وأوروبا، بالإضافة الى كونها منطقة غنية بالموارد و الثروات الطبيعية ، وعلى رأسها النفط و الغاز ، الأمر الذي جعلها مسرحا دائما للصراع و التنافس بين القوى الإقليمية و محل أطماع للقوى الأجنبية ، وفي هذا السياق تأتي الجمهورية الإسلامية الإيرانية في صلب هذا المشهد، باعتبارها من بين الفواعل الإقليمية الرئيسية ، و ذلك لامتلاكها القدرات العسكرية والنفوذ السياسي وشبكة واسعة من الحلفاء الإقليميين، ما يؤهلها للعب دور محوري في الإقليم، وعليه تُعتبر من القوى الإقليمية الفاعلة التي تُثير تبايناً في المواقف إزاء دورها ضمن توازنات القوة الشرق الأوسط بسبب جهودها المتواصلة لفرض هيمنتها و تعظيم دورها، بغية تحقيق مشروعها المتعلق بالزعامة الإقليمية و لعب دور قيادي في المنطقة، من خلال اتباع سياسات واستراتيجيات مختلفة لمواجهة منافسيها الإقليميين الذين يرفضون تنامي دورها و نفوذها كتركيا والسعودية ، و لتصدي للضغوطات الدولية خاصة من طرف الولايات المتحدة الامريكية و ما تفرضه من عقوبات عليها ، سواء كان ذلك باستخدام القوة الناعمة أو الصلبة، و عليه تنظر ايران لكل هذه الفواعل الإقليمية والدولية، كتحدي أمام تنفيذ مشروعها وكتهديد لمصالحها و مناطق نفوذها في الإقليم ، بالإضافة الى التطورات الاخيرة المتعلقة بحرب غزة ، والتي لها انعكاسات ايجابية وسلبية على دور ومكانة إيران الاقليمية و على صعيد علاقاتها بالفواعل وبالدول الأخرى.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من طبيعة الموضوع الذي تتناوله ، والذي يتمثل في تحليل موقع إيران ضمن ميزان القوة الإقليمي في الشرق الاوسط ، في ظل التحديات التي تفرضها القوى الإقليمية الاخرى والقوى الدولية من ضغوطات وعراقيل، وعليه تكمن أهمية الدراسة في سعيها الى تعميق الفهم حول التفاعل الإيراني مع مختلف تلك القوى، وأبعاد تنافسها الاقليمي ، مع استكشاف مختلف الأدوات والاستراتيجيات

التي توظفها ايران لبلوغ طموحاتها و بسط نفوذها و سيطرتها ، كما تكتسب هذه الدراسة أهمية لارتباطها بحدث راهن وبالغ التأثير ، وهو "حرب غزة" التي أعادت تسليط الضوء على دور إيران في المنطقة كداعم محوري لما يسمى "بمحور المقاومة"، وبالتالي فإن تحليل تفاعل إيران مع كل تلك الفواعل والمتغيرات سيساهم في فهم الديناميكيات الجيوسياسية الجديدة في الشرق الاوسط، ما قد يساهم في فهم و تفسير سبب استمرار النزاعات في سوريا ، اليمن ، لبنان و العراق.

- **الأهمية النظرية للدراسة:**

تساهم هذه الدراسة في تطوير الفهم الأكاديمي للعديد من المفاهيم ، وعلى رأسها مفهوم ميزان القوة وتوازن القوى في العلاقات الدولية، وذلك من خلال دراسة الحالة الإيرانية كنموذج معقد يجمع بين الإيديولوجيا والبعد الجيوسياسي لإعادة بناء ميزان قوى إقليمية، يخدم مصالحها ومشروعها المتمثل في الهيمنة الإقليمية ، كما تكمن أهمية هذه الدراسة لارتباطها بنظريات العلاقات الدولية لاسيما النظرية الواقعية وتعزيز فهمها وكيفية استخدامها للتحليل ، وذلك عن طريق إسقاطها على تفاعلات إيران في الشرق الاوسط ، بهدف إثراء الدراسات الاكاديمية بهذه الجهود ، نظرا لقلة الدراسات التي تتناول هذا الموضوع بكل أبعاده وإضافاته المتعلقة بالأحداث الراهنة والحديثة.

- **الأهمية العملية للدراسة:**

تتجلى الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها ترتكز على تفسير وتحليل تفاعل ايران مع القوى الإقليمية والدولية، من تفاعل إيجابي أي تعاون وتقارب او تفاعل سلبي ، اي تنافس ، صراع وتنافر، مع فهم أبعاد وأسباب هذه التفاعلات ، باعتبارها أمر ضروري لفهم ديناميكيات القوة في الشرق الاوسط ، خاصة في ظل تنامي مكانة إيران ودورها الإقليمي، بالإضافة إلى احتواء هذه الدراسة على تحليلات تم التوصل اليها باستخدام نظريات حقل العلاقات الدولية، اي بإسقاط و تطبيق تلك النظريات وربطها بالسلوك الإيراني وسلوك مختلف القوى في المنطقة، ما يمكن الاستفادة منه في الدراسات المشابهة.

أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا إلى تحليل موقع إيران في ميزان القوة في الشرق الأوسط، وذلك من خلال الوقوف عند طبيعة السياسة الخارجية الإيرانية وفهم اهدافها مع محاولة تفسير دوافعها، أي هل هي إعتبارات

إيديولوجية أو دوافع براغماتية؟، كما يسعى البحث الى التعرف على مقومات والمحددات التي تشكل عناصر القوة الإيرانية، إلى جانب تحليل تفاعلاتها مع دول الجوار والدول الكبرى التي تشكل أنظمة التغلغل في الشرق الأوسط، مع رصد أبرز التحديات والمعوقات التي تقف أمام مشروع إيران في الهيمنة والزعامة الإقليمية سواء من طرف القوى الإقليمية التي تنافسها او من أطراف دولية تعمل على تقليص دورها وتستند الدراسة في تحليلها على توظيف نظريات العلاقات الدولية، خاصة المنظور الواقعي بغرض فهم السلوك الإيراني وتعاملها مع محيطها الخارجي.

مبررات اختيار الموضوع:

توجد مجموعة من المبررات التي دفعت لاختيار هذا الموضوع، والتي تنقسم الى مبررات ذاتية نابعة من اهتماماتي الفكرية وميولي الشخصية والاكاديمية، وإلى مبررات موضوعية، مرتبطة بالأسباب العلمية والواقعية، أي دوافع اختيار الموضوع من الناحية الاكاديمية:

- **المبررات الموضوعية لاختيار الموضوع:**

تستند دراسة هذا الموضوع الى عدد من المبررات الموضوعية التي تعكس مدى أهميته على مستوى حقل العلاقات الدولية، وذلك راجع أهمية الدور الإيراني في التوازنات الإقليمية ، إذ تعتبر احد أبرز الفواعل الإقليمية المؤثرة في قضايا وأحداث الشرق الأوسط، ما يجعل تحليل دورها ضروري لفهم موازين القوة في المنطقة، خاصة في ظل تزايد التنافس حول الهيمنة الإقليمية وتنامي تغلغل القوى الدولية والتطورات التي تشهدها المنطقة، وما أفرزته "حرب غزة" من تداعيات على دور إيران وعلى كل التحالفات الإقليمية ومحاور القوة، فرغم كثرة الأبحاث حول إيران، إلا أن الربط بين التحولات الجديدة والحرب الاخيرة في غزة بمكانة إيران الإقليمية، لا يزال قليلا في الأدبيات ، ما يجعل هذا الموضوع يكتسب وزنا كبيرا في الدراسات الاكاديمية و يستحق التحليل، ويجعل من دراستها أمر ضروري لفهم طبيعة النظام الإقليمي الحالي ، وبالتالي فلهذا الموضوع أهمية بالغة في "الدراسات الاقليمية" .

- **المبررات الذاتية لاختيار الموضوع:**

تتمثل في اهتمامي الشخصي بالشرق الأوسط كنظام إقليمي، وتفاعلاته وتوزيع القوة داخله، وميولي نحو إيران لاعتبارها حالة نموذجية بارزة في مجال تحليل ديناميكيات القوة الإقليمية، خاصة في ظل تصاعد

دورها في المنطقة، بالإضافة إلى رغبتي الذاتية في التعرف على موقع إيران في ميزان القوة، وكيفية توظيفها لوسائلها السياسية والعسكرية لتحقيق مصالحها وطموحها وتنفيذ مشروعها، ونظرا لديناميكية الموضوع وحداثته بعد الحرب على غزة. بالإضافة إلى أن الموضوع يقع ضمن مجال تخصصي "الدراسات الإقليمية، ورغبتي في تقديم إضافة علمي، وذلك من خلال تقديم دراسة من زاوية مختلفة عن الدراسات السابقة، ومواكبة للمستجدات بعد الحرب على غزة.

الدراسات السابقة:

شهدت الساحة الأكاديمية عددا كبيرا من الدراسات التي تناولت موضوع دور إيران في منطقة الشرق الأوسط:

- دراسة للدكتور فتحي بولعراس، بعنوان "السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط: بين الإعتبارات المذهبية والعوامل الجيوبوليتيكية" ، دراسة نشرت في مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر –بسكرة– ، العدد 44 ،(جوان 2016) ،وهي دراسة ركزت على تحليل أبعاد سياسة إيران الخارجية ومحاولة فهم اذا كانت سياستها تحكمها إعتبارات إيديولوجية ودوافع مذهبية ، أم أن سياساتها تصنع وفقا لإعتبارات استراتيجية وجيوبوليتيكية بحتة ، أي أنها بتعبير آخر ركزت على اكتشاف الأهداف الحقيقية للسياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط ، وخلصت هذه الدراسة إلى أن سياسة إيران الخارجية في الشرق الأوسط، لا تحكمها الاعتبارات المذهبية والطائفية فحسب، وإنما تحركها العديد من العوامل الجيوبوليتيكية والدوافع الإستراتيجية .
- دراسة شنين محمد المهدي بعنوان "السياسة الخارجية الإيرانية :التحولات الإيديولوجية والثوابت البراجماتية– محاولة للفهم –" ، دراسة في مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09 ، العدد 02 ، (2016)، ركزت هذه الدراسة على تفكيك العلاقة بين الإيديولوجيا والبراغماتية في السياسة الخارجية الإيرانية، وذلك من خلال التطرق الى محددات كل منها والتعرف على بعض الأحداث التي شهدت تعارض بين هذين المتغيرين، وتوصلت الدراسة إلى أن إيران دولة تعتمد كثيرا على إيديولوجيتها وثقافتها وحضاراتها في سلوكها اتجاه دول الأخرى ، ولكنها في نفس الوقت مرتبطة كذلك بمصالحها ، والتي في اغلب الأحيان تتعارض مع ايديولوجياتها، وبالرغم من التحولات الإيديولوجية التي طرأت على إيران ، إلا أن ذلك لم يكن على حساب البراغماتية التي تعتبر عنصر ثابت في السياسة الخارجية الإيرانية.

- Huda raouf , **"Iranien quest for regional hegemony :motivations , strategies and** constrains ", published in Review of economics and Political Science, Vol 04 , No 03, (2019)**.**

ركزت هذه الدراسة على مدى إمكانية إيران على تحقيق طموحها في أن تصبح القوة المهيمنة إقليميا، كما أوضحت العناصر الأساسية التي تجعل من الدولة قوة مهيمنة وربطتها بتصور الفاعل لدوره في الإقليم وإدراك المنطقة لذلك الدور، بالإضافة إلى الوسائل التي بواسطتها تتم ممارسة الهيمنة والنفوذ، وما إذا كان استخدام تلك السلطة لخدمة صالح العام الإقليمي، ولخصت الدراسة إلى أن هناك الكثير من التحديات التي تواجه إيران في سعيها للهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط، وعلى رأسها الوجود الأمريكي في المنطقة، خاصة في ظل التوتر الدائم في العلاقات الإيرانية– الأمريكية كما استنتجت أن احتمالية تحول إيران لقوة إقليمية مهيمنة ضعيف، طالما أن دورها الإقليمي يقابل بالرفض من قبل الدول الأخرى، لاسيما أن نهجها القائم على البعد الطائفي المتمثل في حماية الأقليات الشيعية في المنطقة، يؤدي إلى تعميق الصراعات الإيديولوجية والطائفية ويهدد بإشعال الفتن، كما أن إيران لا تقدم نموذجا ثقافيا جاذبا لشعوب الشرق الأوسط.

- كتاب للدكتور محمد رمضان أبو شعيشع، بعنوان "إيران، تركيا، إسرائيل و صراع القوى في الشرق الأوسط "، دار العربي للنشر و التوزيع ، مصر ، 2023، تناول هذا الكتاب تأثير صراع القوى الاقليمية وتنافسهم على النفوذ والهوية وبناء التحالفات على الامن القومي في الشرق الاوسط وذلك بالتركيز على الزمة السورية واليمنية لتوضيح كيفيه قيام هذه القوى بتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية على حساب استقرار المنطقة، ملخصا إلى أن كل من ايران تركيا واسرائيل تسعى إلى ملأ الفراغ الإقليمي الناتج عن تراجع دور بعض الدول العربية، لأن تدخلات هذه القوى أدت إلى تغيرات جدرية في تحالفات المنطقة، ما أدى إلى زعزعة استقرار الشرق الأوسط، والأمر الذي قاد في النهاية الى منح فرص للقوى الدولية كالولايات المتحد الأمريكية للعب أدوار كبيرة في المنطقة.

من خلال الدراسات التي تم التعرض إليها سابقا اتضح لنا ان هناك جهود علمية مهمة تناولت موضوع إيران في منطقة الشرق الأوسط وهي مشابهة لدراستنا إلى حد ما، من حيث تناولها السياسة الخارجية الإيرانية وأدواتها في الشرق الأوسط وعلاقات التعاون والتنافر والتنافس التي تجمعها مع دول

الجوار الإقليمي ومع القوى الدولية المتوغلة في المنطقة، إلا أنها تختلف مع دراستنا من حيث الشمولية. حيث ركزت الأدبيات السابقة على دور إيران من زاوية معينة، دون الإلمام بباقي المتغيرات. فمنها من ركز على تحليل السياسة الخارجية لإيران وأدواتها وأهدافها فقط دون التطرق الى علاقاتها مع القوى الأخرى، والبعض الآخر تناول الحديث حول علاقات إيران مع القوى الدولية، دون تفاعلاتها مع القوى الإقليمية أو الحديث بشكل عام حول الدور الإيراني في الشرق الأوسط. و عليه نلاحظ أن كل من تلك الدراسات ركزت على جانب معين من موضوع إيران في الشرق الأوسط على عكس دراساتنا التي حاولت الإلمام بكل الجوانب والأبعاد (السياسة الخارجية الإيرانية و محدداتها وأهدافها في الشرق الأوسط و علاقة إيران مع القوى الإقليمية ومع القوى الدولية و طبيعة تفاعلاتها معهم) ، كما أن بحثنا يتناول حدثا جديدا و هو "حرب غزة" لعام 2023 و تداعياتها على مكانة و دور إيران الإقليمي، وهو ما يمكن اعتباره إضافة علمية ، بالإضافة الى الإختلاف في المناهج المستخدمة ، حيث أن دراستنا تعتمد على منهجية تحليلية و ليس على المنهج الوصفي فقط ، كما تراعي الأحداث و القضايا التي برزت حديثا.

إشكالية الدراسة:

تشهد منطقة الشرق الاوسط تحولات متسارعة في ميزان القوى خاصة في ظل تنامي الادوار الإقليمية لبعض الدول وعلى رأسها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي اصبحت اليوم من أبرز القوى الإقليمية الفاعلة والمؤثرة في المنطقة، كما تسعى الى تعظيم نفوذها الى الحد الذي يجعلها قوة مهيمنة في الشرق الأوسط وذلك من خلال استخدام أدوات ووسائل مختلفة. وبناءا على ذلك نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن لإيران أن تكون قوة مهيمنة إقليميا، في ظل تصاعد التنافس على الزعامة الإقليمية، وتأثير حرب غزة على ميزان القوة في الشرق الأوسط؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المحددات الداخلية المادية والمعنوية المؤثرة في رسم وتوجيه السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الاوسط؟
- كيف تعكس تفاعلات إيران الإقليمية مظاهر التنافس والصراع حول النفوذ والهيمنة في الشرق الأوسط؟
- ماهي القضايا التي تحدد موقع إيران في الشرق الأوسط، في ظل زيادة نفوذ القوى الإقليمية الأخرى؟
- ما طبيعة العلاقات بين إيران والقوى الدولية المتدخلة في الشرق الأوسط؟ صراع وتنافس ام تقارب وتعاون؟

- كيف يمكن أن تؤثر "حرب غزة " على مكانة إيران الإقليمية، ودورها في الشرق الأوسط وعلاقاتها بالقوى الإقليمية والدولية؟

حدود الإشكالية:

1. الحدود الزمنية:

تتناول الدراسة تغير موقع إيران في ميزان القوى، وتفاعلاتها مع القوى الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط، منذ ثورتها الإسلامي عام 1979 باعتبارها نقطة تحول مهمة في سياساتها وسلوكها الخارجي، وصولا إلى حرب غزة التي بدأت في 2023، ومستجداتها في الفترة الحالية بداية 2025.

2. الحدود المكانية:

تنحصر الدراسة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، حيث تشمل كل دول المنطقة المنافسة لإيران كتركيا السعودية، ومساحات تنافسهم (سوريا، فلسطين، اليمن ولبنان)، بالإضافة الى أنظمة التغلغل في الشرق الأوسط: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين.

3. **الحدود الموضوعية:**

تركز الدراسة على دور إيران كفاعل مهم ومؤثر في إقليم الشرق الأوسط، كما تبحث في طموحاتها الإقليمية المتعلقة بتحقيق الهيمنة والزعامة الإقليمية، أي حول مشروعها الإقليمي، والعوامل أو التحديات التي تعيق تنفيذه، سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي، مع تسليط الضوء على النتائج التي أفرزتها "حرب غزة" في 2023 على إيران ومكانتها في المنطقة.

فرضيات الدراسة:

- إن قدرة إيران على تحقيق الهيمنة الإقليمية مرتبط بإعادة التموقع في الشرق الأوسط، وتوظيف التغيرات الاستراتيجية التي أحدثتها حرب غزة، لإعادة توزيع القوى بشكل يضمن لها النفوذ والهيمنة.
- كلما إزدادت قدرات إيران، فإن ذلك سيؤدي الى تنامي قدراتها في تعزيز مكانتها كقوة اقليمية في الشرق الأوسط.
- كلما ضاعفت إيران جهودها في فرض نفسها كقوة إقليمية مهيمنة، كلما اتسمت تفاعلاتها مع القوى الإقليمية الأخرى بالطابع التنافسي والصراعي في إطار ما يعرف بالصراع من أجل المصالح والهيمنة.

- بما أن إيران تعتبر فاعلا إقليميا مؤثرا يسعى لحماية مكانته في ميزان القوى وتجنب التبعية للقوى الدولية، فإن علاقاتها بالقوى الكبرى تتأرجح بين التنافس والتقارب البراغماتي وفقا لمصالح كل طرف في الشرق الأوسط.
- أثرت حرب غزة بشكل إيجابي على إعادة تموقع إيران في ميزان القوى الإقليمية في الشرق الأوسط ، و لكن في نفس الوقت ساهمت في تزايد الضغوطات عليها.

الإطار المنهجي للدراسة:

تم استخدام المناهج التالية في دراستنا:

- **المنهج التحليلي:**

المنهج التحليلي هو المنهج الذي يعتمد على تحليل الظواهر وتفسيرها بطريقة علمية ، حيث يعتمد على وصف الظاهرة محل الدراسة وصفا دقيقا كما هي في الواقع، ثم تحليلها أي تحليل أسبابها، علاقاتها ونتائجها، بهدف الوصول الى فهم عميق وتفسيرات علمية.

حاولت دراستنا ذكر محددات السياسة الخارجية لإيران في الشرق الاوسط وأدواتها وأهدافها ، مع ذكر أهمية الإقليم بالنسبة لإيران ووصف علاقاتها مع دول إقليمها ومع القوى الأجنبية الدخيلة على المنطقة، بالإضافة الى وصف مواقف هذه الدول تجاه الدور الإيراني، ثم تحليل طبيعة تلك العلاقات وتفسير السلوك الإيراني تجاه كل من القوى الاقليمية والدولية ، إلى جانب تحليل مصالح كل من هذه الفواعل ، والتحديات التي تواجه إيران أثناء سعيها لحماية مصالحها وتنفيذ مشروعها الإقليمي المتمثل في الهيمنة الإقليمية، بغرض تحليل توازنات الإقليمية في الشرق الأوسط وموقع إيران ضمنها.

- **المنهج التاريخي:**

تعتمد كذلك هذه الدراسة على المنهج التاريخي ، الذي يعنى بتتبع دور إيران الإقليمي عبر مراحل زمنية مختلفة ،وفهم الخلفيات التاريخية لعلاقات إيران مع القوى الاقليمية والقوى الدولية المتأرجحة بين التعاون ، التنافس و الصراع ، فمن خلال الأحداث الماضية نفهم الأحداث والعلاقات الحالية ، ما يساهم كذلك في فهم السلوك الإيراني الحالي داخليا وخارجيا ، الى جانب رصد تاريخ علاقات ايران وحركات المقاومة والميليشيات ، كما يساعد ربط الأحداث التاريخية بالأحداث الراهنة على فهم كيف ساهم التاريخ في تكوين الإستراتيجية الإيرانية الحالية.

الإطار النظري للدراسة:

يستند هذا البحث على مجموعة من النظريات التي تساعد على تحليل الدور الإيراني في منطقة الشرق الاوسط، وتفسير أسباب سلوكها في المنطقة وتعاملها مع الدول والقوى الاخرى وتتمثل هذه النظريات فيما يلي:

- **النظرية الواقعية الجديدة (الواقعية البنيوية):**

بشكل عام ، تعتبر الواقعية توجه نظري يرفض كل المبادئ الاخلاقية والقانونية التي جاءت بها المدرسة المثالية ، حيث تستند هذه النظرية الى مبادئ براغماتية نابعة من رؤية تشاؤمية لطبيعة الظواهر السياسية ، وتستبعد وجود التناسق والانسجام الدائم في المصالح بين الدول داخل المجتمع الدولي ، فهي ترى أن العلاقات الدولية هي عبارة عن صراع قوة ومن اجل القوة ، (Struggle of power and for power) و تلعب الإمكانيات المتوفرة لدى الدولة دورا أساسيا وحاسما في تحديد مخرجات الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الفواعل الأخرى ، إلا أن هذه الإمكانيات لا تقتصر على البعد العسكري، فحسب وإنما تشمل عوامل اخرى كالموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية، مستوى التجانس السكاني والتطور التقني ، طبيعة الايديولوجيا والقياده السياسية. [1]

انطلقت الواقعية الجديدة من نقدها للواقعية الكلاسيكية ، فيما يخص اعتمادها المفرط على مفهومي القوة والمصلحة واختزالها لأسباب الصراع والحرب في الطبيعة الإنسانية الشريرة والأنانية، وعليه تحاول الواقعية الجديدة إعادة تنظيم أفكار الواقعيه الكلاسيكية من أجل جعلها إطارا نظريا متماسكا، حيث شكل كتاب "نظرية العلاقات الدولية" لكينيث والتز عام 1979 نقطة البداية لما عرف بالواقعية الجديدة أو البنيوية، والتي ركزت على بنية النظام الدولي لاعتباره أهم مستوى للتحليل في دراسة العلاقات الدولية[2]

ومن الافتراضات الرئيسية للواقعية الجديدة: [3]

---

[1] عقبة وقازي، "المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية"، **مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، العدد02، (جوان 2017)، ص.57.

[2] النظرية الواقعية الجديدة، في: https://moodle.univ.tiaret.dz، تاريخ الإطلاع على الموقع: 19-05-2025.

[3] منعم خميس مخلف، "الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية: الإفتراضات والتصنيفات والأسس"، **مجلة دراسات دولية**، العدد59، (2014)، ص.218.

تتفاعل الدول في بيئة فوضوية لعدم وجود سلطة مركزية تفرض القوانين والمعايير.

- بنية النظام الدولي الفوضوية هي المحدد الأساسي لسلوك الدول الخارجي، لأن السياسة الخارجية تعمل وفق دافع وحافز النظام الدولي.
- للدولة توجه مصلحي، وفي ظل النظام الدولي الفوضوي والتنافسي تفضل المساعدة الذاتية Self helpعلى السلوك التعاوني.
- الدول فواعل عقلانية تسعى لتحقيق مصالحها الوطنية والحد الأعلى من الفوائد والحد الأدنى من الخسائر.
- الهدف الأساسي للدول في ظل الفوضى الدولية هو البقاء.
- سيطرة مؤشرات الشك والريبة في علاقات الدول ببعضها البعض، إذ تنظر الدولة إلى غيرها من الدول كأعداء محتملين ومهددين لأمنها، ما يؤدي الى خلق المخاوف وعدم الثقة والمأزق الأمني بين الدول.

تم استخدام الواقعية الجديدة في دراستنا من أجل تحليل وتفسير سلوك إيران الخارجي في الشرق الأوسط، لتقديم فهم عميق لحسابات القوة والنفوذ التي تتنافس كل من إيران والقوى الإقليمية والدولية لبلوغها في ظل بيئة دولية تتسم بالفوضى وانعدام الثقة، حيث تسعى كل دولة إلى تحقيق وضمان مصلحتها الوطنية على حساب الدول الأخرى.

- **النظرية البنائية في العلاقات الدولية:**

تركز النظرية البنائية في العلاقات الدولية على وعي الإنسان والدور الذي يلعبه في الشؤون الدولية، حيث يؤكد البنائيون على أن الطابع الإجتماعي هو العنصر الأهم في العلاقات الدولية وليس العنصر المادي، إذ يرون أن العالم الدولي في جوهره عبارة عن بناء إجتماعي نابع من الأفكار والهويات والمعايير المتفق عليها بين الفواعل، ويعتبر "ألكسندر ويندت" أهم المساهمين في تطوير هذا المنظور.[1]

تم تطبيق النظرية البنائية على النموذج الإيراني من حيث أن للهوية الدينية مثلا دورا مهما في رسم السياسة الخارجية للدول وتحديد طبيعتها ، وعليه يمكن تفسير السياسة الخارجية لإيران على أنها ليست عبارة عن حسابات واقعية للقوة وللمصالح الاقتصادية فحسب ، بل تتعدى ذلك إلى كونها جزء من مشروعها المتمثل في بناء الهلال الشيعي بقيادتها في الشرق الاوسط وفرض نفسها القوة القائدة للعالم

[1] هبة نوفل الأعرجي و د.محمد الغريفي، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية: دراسة الحالة الحرب على الإرهاب"، في: https://democraticac.de.com، تاريخ الإطلاع على الموقع: 19-05-2015.

الاسلامي ، بالإضافة الى الهوية الثورية التي دفعت إيران إلى محاولة فرض نفسها كقوة مقاومة للهيمنة الغربية والإسرائيلية في المنطقة ، الأمر الذي أصبح يشكل أساس سلوكها الخارجي (مبدأ تصدير الثورة ، تطوير و توجيه محور المقاومة) ، وبالتالي فصراعها وتنافسها يمكن تفسيره كذلك من ناحية الهوية والافكار السائدة داخل ايران، وعلى أنه صراع هويات وليس فقط على أنه تنافس من أجل المصالح المادية فقط.

- **نظرية القوة البحرية:**

أكد "ألفريد ثاير مهان" في نظريته على أن أهمية الموقع الجغرافي في تاريخ الدول وقوتها مرتبط بالسواحل التي تطل عليها مع الموانئ والأسطول البحري الذي يفسح المجال للدول للتحكم في مصير القوى البرية، كما أشار إلى أن تعظيم القوة البحرية هي أفضل وسيلة لتوفير الأمن والقوة للدولة. [1]

تم استخدام هذه النظرية في البحث نظرا لما تحتويه منطقة الشرق الأوسط من ممرات بحرية مهمة منها : مضيق هرمز، قناة السويس ومضيق باب المندب ، ووفقا "لما هان" فإن من يسيطر ويتحكم في هذه الممرات سيكسب قوة جيوسياسية كبيرة ، وعليه تحاول إيران فرض نفوذها على هذه المضائق خاصة "مضيق هرمز" ، وتتنافس على ذلك مع تركيا والولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تسعى كل دولة لتعزيز نفوذها في هذه المناطق لتحقيق مصالحهم الحيوية المتعلقة بالإقتصاد والتجارة والطاقة وكسب القوة والنفوذ.

- **نظرية حافة الأرض:**

تسمى كذلك نظرية "الإطار" أو "النطاق الهامشي" ، ظهرت بعد نظرية "قلب الارض" و أسسها "نيكولاس سبيكمان" الذي يعتبر رائد المدرسة الأمريكية الحديثة في الجيوبوليتيك، حيث يرى أن دراسة الموقع الجغرافي للدولة أمر بالغ الأهمية لفهم سياستها الخارجية ، وأن السلام يكون مدعوما بالقوة ولذلك فإن القوى العظمى هي الوحيدة القادرة على فرض أسسه ، فوفقا لسبيكمان فإن الحافهRim Land التي تحيط بالقلب)وهو ما عبر عليه ماكيندر بالمنطقة الإنتقالية الوسطى أو الهلال الداخلي) ، أكثر أهمية

[1] د.رتيبة برد، "الفكر الجيوسياسي والقراءات النظرية لترتيبات السيطرة الدولية" ،**مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية**، المجلد04، العدد02، (2021)، ص.165.

من القلب ذاته لأنها مفتاح السيطرة العالمية ، والتي تشمل أوروبا الغربية، الشرق الأوسط، جنوب شرق آسيا، الصين، كوريا وشرق سيبيريا. [1]

وبما أن الشرق الأوسط يعتبر جزء مهم من حافة اللأرض فهي محور للصراعات الجيوسياسية والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية، فنظرية إطار الأرض تبرز الأهمية الجيوسياسية للشرق الأوسط كمنطقه جد حيوية، سواءا من حيث الموقع الجغرافي الذي يربط بين ثلاث قارات أو من حيث الموارد الطبيعية او الممرات التي تحتوي عليها، إذ أن هذه العوامل تجعل الدول في سعي دائم إلى امتلاك نفوذ ولعب دور كبير في المنطقة.

•نظرية توازن القوى:

تقوم هذه النظرية على وجود الدول والتحالفات في حالة تتعادل فيها قوتها العسكرية، الأمر الذي من شأنه أن يحول دون وقوع النزاع المسلح، وعليه فإن بعض الدول تحاول الحفاظ على التوازن العسكري فيما بينها، ويعد سعي إحداها إلى زيادة وتعظيم إمكانياتها العسكرية بالصورة التي تخل بتوازن القوى، أمر يؤدي الى إحداث خلل في "ميزان القوة". وفي إطار نظرية توازن القوى في العلاقات الدولية فإن الدولة بإمكانها ضمان وجودها عبر منع أي دولة أخرى من اكتساب قوة عسكرية تمكنها من الهيمنة على الدول الاخرى، حيث إذا أصبحت دولة معينة شديدة القوة، فإنها ستستغل جيرانها الأضعف منها، كما قد تدفعهم للإتحاد وتشكيل تحالف دفاعي ضدها. [2]

ووفقا لنظرية توازن القوة، فإن إيران كدولة محورية في الشرق الأوسط تسعى للهيمنة الإقليمية، بينما القوى الأخرى الإقليمية والدولية تحاول موازنتها ومنعها من الهيمنة ومن تعظيم قوتها الى الحد الذي يجعل منها دولة شديدة القوة، وذلك عبر سياسة التحالفات (مثل السعودية وإسرائيل مع الغرب) ، ومن خلال العمليات العسكرية و فرض العقوبات الاقتصادية عليها، وعليه فإن ميزان القوة في الشرق الأوسط غير مستقر بسبب محاولة كل دولة تعظيم قوتها و نفوذها لتصبح القوة المهيمنة.

---

[1] عادل البدوي، **الإدراك الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في المبادئ الجيوبولتيكية**، (الأردن؛ دار الجنان للنشر والتوزيع، ط01، 2016)، ص.52.

[2] فايز رشيد، "موازين القوى بين نظرتين...والدولة الواحدة"، في: https://www.alquds.co.uk، تاريخ الإطلاع على الموقع:19-05-2025.

صعوبات الدراسة:

- ديناميكية الأحداث في الشرق الأوسط تجعل من الصعب التطرق إليها كلها و ربطها بإيران ودورها و بتوازن القوى الإقليمي.
- كثرة المصادر غير الموثوقة، خاصة تلك غير الموضوعية، سواءا المتحيزة لإيران أو المعارضة لها، وعليه توجد صعوبة في غربلتها و أخذ الموضوعية منها فقط.
- مهما حاولت الإلمام بكل جوانب الموضوع، إلا أنه توجد قضايا وأحداث أخرى لم أستطع التطرق إليها بسبب ضيق الوقت وتجنبا لتجاوز عدد الصفحات المسموح بها لمذكرة التخرج و حجمها.

هيكلة الدراسة:

في محاولتنا للإجابة على إشكالية الدراسة والتحقق من صحة الفرضيات، اعتمدنا على ثلاث فصول، وكل فصل مقسم إلى ثلاث مباحث والتي بدورها تنقسم الى ثلاث مطالب:

الفصل الأول: بعنوان " المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الإيرانية اتجاه النظام الإقليمي للشرق الأوسط " ، يتناول هذا الفصل المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط، المادية و المعنوية منها ،و الأهمية الجيوبولتيكية للشرق الأوسط بالنسبة لإيران، وذلك من خلال تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث ، حيث يتناول المبحث الأول المحددات الداخلية المادية، و التي تتمثل في القدرات الاقتصادية والعسكرية و التكنولوجية، و ذلك بهدف عرض مقومات القوة الإيرانية و إمكانياتها ، لمعرفة ما إذا كانت الإمكانيات المتوفرة في إيران تؤهلها للعب دور محوري و مؤثر في القضايا و التفاعلات الإقليمية، ام لا تؤهلها لأداء مثل هذا الدور الكبير ، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه الى المحددات الداخلية المعنوية والبنيوية، و التي تشمل طبيعة النظام السياسي السائد في إيران و مختلف مؤسساته الصانعة للسياسة الخارجية الإيرانية ، و العامل الإيديولوجي و البرغماتي و دوره في توجيه السلوك الخارجي لإيران، بغرض اكتشاف الاعتبارات الحقيقية التي تحكم السياسية الخارجية الإيرانية و توجهها ، هل هي عبارة عن إعتبارات إيديولوجية بحتة ؟ أو أن للبعد البراغماتي دور أساسي كذلك في توجيهها و في تحديد سلوك إيران مع الفواعل الاخرى ، الإقليمية و الدولية و مواقفها اتجاه القضايا الإقليمية، بينما المبحث الثالث تناول الموقع الجغرافي للشرق الأوسط و أهمية ذلك الموقع بالنسبة لإيران ، مع الأهمية الجيوبولتيكية للمنطقة من منظور المقاربات الجيوبولتيكية(نظرية حافة الأرض و نظرية القوة

البحرية) ،من أجل معرفة و تحليل الأسباب التي جعلت إيران تهتم بالمنطقة و تحاول بسط نفوذها فيها، الى جانب الأسباب التي دفعتها و دفعت بكل بالقوى الإقليمية(كتركيا و السعودية و إسرائيل) و الدولية (مثل الولايات المتحدة الامريكية، روسيا و الصين) تتنافس فيما بينها داخل هذا الإقليم .

الفصل الثاني: (مقاربة تجميعية) يتناول هذا الفصل المعنون " التفاعلات الاقليمية الايرانية في الشرق الاوسط: بين التنافس حول الزعامة الإقليمية" ، طبيعة التفاعلات الإيرانية مع دول إقليمها ، من أجل تفسير التنافس المستمر على النفوذ ، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى التنافس التركي–الإيراني ، و ذلك من خلال التطرق الى المنطلقات الفكرية للسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، بهدف فهم سياستها في المنطقة عامة و سلوكها اتجاه إيران خاصة ، بالإضافة إلى الخلفية التاريخية للتنافس و بؤر التوتر بين الطرفين ، للتعرف على جذور و أسباب توتر العلاقات بينهم ، أما في المبحث الثاني ، فتم التطرق الى طبيعة العلاقات الايرانية–السعودية و مظاهر التنافس و التقارب بينهم ، تحت عنوان "العلاقات الإيرانية–السعودية: بين التنافس والتقارب " ، بينما المبحث الثالث بعنوان " إيران و إسرائيل: صراع حول النفوذ الإقليم"، فهو مخصص لدراسة الصراع و التنافس بين إيران و إسرائيل و جذور عدائهم و أشكاله المختلفة.

الفصل الثالث: تحت عنوان " إيران و القوى الدولية في الشرق الأوسط: دراسة لأنظمة التغلغل في المنطقة" ، ناقش هذا الفصل طبيعة العلاقة التي تربط إيران و القوى الدولية الدخيلة على الشرق الأوسط كنظام إقليمي(أنظمة التغلغل)، مستعرضا محطات التوتر و التعاون ، و تعامل إيران مع هذه القوى ، إذ تناول المبحث الأول العلاقات الإيرانية–الأمريكية و أثرها على استقرار المنطقة ، و أسباب توتر العلاقات بينهم خاصة فيما يخص الملف النووي الإيراني و حرب غزة، أما المبحث الثاني، فعرض ملامح التقارب و التنافر بين روسيا و ايران ، و في المبحث الأخير اي الثالث ، تطرقنا الى أبعاد العلاقات بين إيران و الصين ، مع التركيز على طبيعة التحالف الذي يجمع إيران مع كل من روسيا و الصين ، تحالف استراتيجي حقيقي ، ام تحالف ظرفي فقط؟ (مقاربة تفكيكية).

الإطار المفاهيمي للدراسة:

1) مفهوم السياسة الخارجية:

- **تعريف جيمس روزنو: James Rosenau**

"السياسة الخارجية عبارة عن منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا". يعتبر هذا التعريف من أكثر التعاريف شمولا. [1]

كما يعرفها "فاضل زكي محمد" على أنها: الخطط التي ترسم العلاقات الخارجية للدولة مع غيرها من الدول.[2]

وعامة، تعرف السياسة الخارجية على أنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات والقرارات والإستراتيجيات التي تتبعها دولة معينة في سلوكها وتعاملهامع الدول الأخرى أو مع المنظمات سواءا الإقليمية أو الدولية، كما تعكس السياسة الخارجية قيم الدولة والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

2) تعريف النفوذ:

يقصد بكلمة "النفوذ" قدرة دولة ما على التأثير في تصرفات الدول الأخرى. [3]

وبمعنى آخر، فكلمة "النفوذ" تعني إمكانية دولة أو منظمة على التأثير في سلوكات وتصرفات أو في قرارات دولة أو منظمة أخرى، وذلك بواسطة ممارسة الضغط عليها أو بالإقناع أو حتى باستخدام القوة.

3) مفهوم التنافس والصراع:

تتعدد التعاريف المقدمة حول التنافس الدولي أو التنافس في العلاقات الدولية، وعليه يمكن القول أن التنافس الدولي يقصد به الإختلالات الموجودة في المجتمع الدولي، وهي إختلالات تكبر وتأخذ صورة الصراع في حالة عدم معالجتها، فالدول تسعى إلى تعظيم مكاسبها وفقا لمفهوم المصلحة الوطنية بشكل

---

[1] د.ميلود ولد الصديق، **مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية**، (الأردن؛ مركز الكتاب الأكاديمي، ط01، 2018)، ص.19.

[2] **المرجع نفسه**، ص.20.

[3] جانغ يون لينغ، **الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية**، تر: آية محمد الغازي، (مص-القاهرة؛ دار صفصافة للنشر والتوزيع، ط01، 2016)، ص98.

قد يتناقض مع مصالح الدول الأخرى، مما قد يخلق حالة من التنافس، وقد يشمل هذا الأخير مجالا واحدا أو قد يتسع ليشمل مجالات كثيرة، كالتنافس الإقتصادي، السياسي والحضاري، لا سيما إذا كانت الدول التي تتسم علاقاتها ببعض بالطابع التنافسي مختلفة إيديولوجيا أو متباينة في المنهجين الإقتصادي والسياسي لكل منهما. [1]

كما يعرف التنافس على أنه حالة يختلف فيها طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة سواءا كانت تلك الأهداف حقيقية او متصورة أو حول الموارد المحدودة. [2]

ومن أكثر المفاهيم المرتبطة بالتنافس هو مفهوم الصراع، فالصراع في بعده السياسي يشير إلى موقف تنافسي خاص، يكون طرفاه أو أطرافه على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة والتي يكون كل منهما أو منهم مضطرا فيها إلى تبني أو إتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني أو الأطراف الأخرى. [3]

فالصراع، يكون نتيجة لتعارض حاد في مصالح دولتين أو أكثر، وقد يصل إلى حد استخدام القوة العسكرية، بينما التنافس فهو أقل حدة، لكن قد يتطور إلى صراع إذ لم يتم إدارته أو معالجته.

4) مفهوم توازن القوى: Balance of power

يشير مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية إلى حالة تكون فيها القوى الكبرى سواءا على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي تمتلك قدر متقارب من مصادر القوة، وقد تطور هذا المفهوم في القرن الثامن عشر ليأخذ معنى أكثر دقة، بحيث أصبح يستخدم للدلالة على سياسة تتبناها القوى الكبرى بهدف منع أي دولة من التفوق المطلق، والذي قد يجعلها قوة مهيمنة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف كان لابد لها من أن تنشئ تحالفات بين هذه القوى بشكل مرن وقابل للتغيير وفقا لمتطلبات البيئة الدولية،

[1] عبد الرزاق بوزيدي، "الحدود المفاهيمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية" **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد21، العدد02، 2021)، ص.322.

[2] **المرجع نفسه**، ص.322.

[3] مجموعة خبراء، **إدارة النزاعات والصراعات في العمل**، (مصر-القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط01، 2012)، ص.10.

وقد أثبتت "سياسة توازن القوى" فعاليتها خاصة في الفترة التي كانت فيها الأنظمة الحاكمة عبارة عن أنظمة ملكية راضية نسبيا عن أوضاعها وتمتلك إمكانيات متقاربة من حيث القوة. [1]

ووفقا "لهانس مورغانتو" فيمكن فهم توازن القوى إما كحالة أو كسياسة، فهو كحالة يمكن أن يكون في حالة توازن وفي حالة إختلال، حيث يشير في حالة التوازن إلى وجود تكافؤ في القوة بين دولة أو مجموعة من الدول مع دولة أخرى أو مجموعة من الدول، مثل ما حدث اثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والإتحاد السوفياتي، أما في حالة الإختلال فيشير إلى الوضع الذي لا يكون فيه توزيع القوة بين الدول المتنافسة متوازنا، وفي هذه الحالة يميل ميزان القوة بوضوح لصالح الدوله المهيمنة، أما توازن القوى كسياسة فيقصد به غالبا الجهود الهادفة إلى الحفاظ على حالة التوازن، وتمارس هذه السياسة بشكل أكبر لدى الأنظمة التي تدرك أن اختلال توازن القوى يشكل تهديدا لها أو حالة غير آمنة، ومن جهة أخرى قد تهدف تلك السياسة إلى تعزيز حالة اللاتوازن[2]. وقد جاء هذا المفهوم في إطار النظرية الواقعية الكلاسيكية لهانس مورغانتو.

5)مفهوم القوى الإقليمية والهيمنة الإقليمية:Regional hegemony

يعد مفهوم الهيمنة من المفاهيم المحورية المرتبطة بمجال الدراسات الإقليمية، حيث غالبا ما يرتبط بمفهومي القوى الإقليمية والهيمنة الإقليمية، ويقصد بالقوى الإقليمية تلك الدول التي تمتلك أدوات التأثير والنفوذ، مما يمكنها من أداء دور قيادي على مستوى النظام الإقليمي، وذلك من خلال توجيه سلوك الفواعل الأخرى، أما الهيمنة الإقليمية فهي تحدث عندما تسعى تلك الدولة إلى فرض إرادتها على بقية الدول باستخدام أدوات القوة الصلبة. [3]

ولا يجب أن تفهم الهيمنة على أنها السيطرة، إذ أن السيطرة يتم ممارسة القوة على أساسها بصورة أحادية وتوسعية، لكن الهيمنة أشمل وأوسع مجالا من السيطرة. [4]

---

[1] G.van benthem van , “Balance of power “, in: https://wwwsciencedirect.com , see on: 23-05-2025.

[2] Peter Toledo, “classic realism and the balance of power theory”, retrived from : https://gjis.journals.yorku.ca/index.php/gjis/article/view/35205 , see on: 23-05-2025.

[3] رتيبة برد، **"إستراتيجية الهيمنة الإقليمية"، مجلة السياسة العالمية،** المجلد05، العدد02، (2021)، ص.326.

[4] **المرجع نفسه،** ص.327.

وعموما فالهيمنة الإقليمية تشير إلى سعي إحدى الدول لبسط نفوذها ورغبتها على محيطها الإقليمي وذلك بواسطة أدوات القوة الصلبة أو القوة الناعمة، بغرض توجيه سلوك وسياسات الدول الأخرى بما يتماشى مع مصالحها ورغباتها الخاصة.

6) مفهوم الإستراتيجية:

تعريف الجنرال الفرنسي "بوفر أندريه":

" إذا انطلقنا من المفهوم القديم للإستراتيجية العسكرية فسنقول أنها فن استخدام القوات العسكرية من أجل بلوغ الأهداف التي تحددها السياسة، وهذا التاريخ لا يختلف كثيرا عن مصطلحات كلاوزفيتز وتلك التي صاغها ليدل هارت منذ بضع سنوات، كما أن ريمون آرون أعاد هذا التعريف بشكل حرفي تقريبا في كتابه الأخير، ولكن هذا التعريف يبقى ضيق من وجهة نظري لأنه يقتصر فقط على الجانب العسكري، ولذلك سأصوغه بالطريقة التالية: فن تسخير القوة لخدمة الأهداف السياسية [1]".

فمفهوم الإستراتيجية لم يعد قاصرا على الإستخدامات العسكرية، بل يشمل جميع العلوم الإجتماعية تقريبا، في مجال علم السياسة والعلاقات الدولية استخدم المفهوم للتعبير عن كيفية مواجهة أو إدارة الصراع بين قوتين متضادتين أو كيفية استغلال كل طرف لعناصر قوته هي وإمكانياته ولعناصر ضعف خصمه لتحقيق النصر، وعليه فإن عملية وضع إستراتيجية ما تعني البحث عن الأساليب والطرق والأدوات للحصول على المعلومات الصحيحة لتحقيق الأهداف التي حددها السياسيون. [2]

12.مفهوم النظام الإقليمي:

اختلف الباحثين حول المعايير المعتمدة لتحديد ماهية النظام الإقليمي، و اختلفو على مدى أهمية كل معيار: [3]

- **الأول:** معيار الجوار الجغرافي: وفق هذا المعيار فالنظام الإقليمي يرتكز على التقارب الجغرافي .

[1] Beaufre André, "vue d'ensemble de la stratégie", **politique étrangère,** n° 05, (1962), p.149.

[2] جمال عبد الله محمد، **التخطيط الإستراتيجي**، (الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع، ط01، 2016)، ص.244.

[3] حسن عمر كامل، **النظام الإقليمي العربي: بين التحديات المزمنة والمتغيرات الجيوسياسية الراهنة**، (الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، ط01، 2020)، ص ص.24-25.

- **الثاني:** معيار التماثل: وفق هذا المعيار، فالنظام الإقليمي يتجاوز المعيار الجغرافي، ليشمل معايير التماثل بين الدول المنخرطة في نطاق إقليمي معين، مثل: العناصر الثقافية و الإجتماعية والإقتصادية .
- **الثالث:** معيار التفاعل: وفقه يتجاوز النظام الإقليمي كل المعيارين السابقين، ليرتكز على مختلف التفاعلات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية بين الدول بعضعها بعض.

بناءا مما سبق، يمكن تعريف النظام الإقليمي على أنه ترابط جغرافي بين مجموعة من الدول التي تربطها عناصر متماثلة كالثقافة ، الدين، التاريخ، و تتفاعل فيما بينها سياسيا، إقتصاديا و إجتماعيا. كما يوجد معيار آخر و يتمثل في المعيار المؤسسي، أي توفر منظمات إقليمية.

الفصل الأول: محددات صنع السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه النظام الإقليمي للشرق الأوسط

الفصل الأول: محددات صنع السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه النظام الإقليمي للشرق الأوسط

تمهيد:

سيعرض هذا الفصل محددات القوة الإيرانية ، بهدف تحديد مكانة إيران الإقليمية من بين باقي القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك من خلال التطرق لمحددات البيئة الداخلية المؤثرة على رسم سياستها الخارجية واستراتيجيتها لبلوغ أهدافها وطموحاتها في المنطقة، وبالتالي سيتم التطرق في المبحث الأول إلى المحددات الداخلية المادية المتمثلة في الموقع الجغرافي لإيران وقوتها الاقتصادية والعسكرية ، النووية و التكنولوجيا ، أما المبحث الثاني فيتم التطرق إلى المحددات الداخلية المعنوية و البنيوية التي تتمثل في طبيعة النظام السياسي الإيراني وهيكله و مختلف المؤسسات الفاعلة فيه ، بالإضافة إلى البعد الإيديولوجي الواضح تأثيره على السياسة الخارجية لإيران وفي الأخير سنتطرق إلى العامل البراغماتي ودوره في صنع القرار الإيراني لما لهذا العامل من أهمية في تحديد السلوك الخارجي للدول إقليميا ودوليا ، أما في المبحث الثالث والأخير سنتعرف على جيوبوليتكية منطقة الشرق الأوسط ومكانتها عالميا ولدى إيران، وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول:** المحددات الداخلية المادية للسياسية الخارجية الإيرانية.
- **المبحث الثاني:**المحددات الداخلية المعنوية والبنيوية للسياسة الخارجية الإيرانية.
- **المبحث الثالث:**الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة لإيرن.

المبحث I: المحددات الداخلية المادية للسياسية الخارجية الإيرانية

تختلف المحددات الداخلية المادية من موقع جغرافي، إمكانيات اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية والتي تعتبر من بين العوامل الأكثر تأثيرا على صنع الخارجية الإيرانية اتجاه منطقة الشرق الأوسط والمؤثرة كذلك على مكانة إيران سوآءا إقليميا أو دوليا.

المطلب الأول: المحدد الجغرافي والسكاني

إيران ورسميا الجمهورية الإسلامية الإيرانية، عاصمتها "طهران"، وهي دولة تقع غرب آسيا وتحيط بها باكستان وأفغانستان من الشرق وتركيا والعراق من الغرب، وأرمينيا وأذربيجان وتركمانستان من الشمال إلى الخليج العربي وبحر عمان من الجنوب، وهذا الموقع جعل من إيران معبر للمواصلات البرية بين الشرق الأقصى من آسيا ومناطق البحر الأبيض المتوسط من أوروبا، كما جعلها في ملتقى الملاحة الجوية بين الشرق والغرب، كما كانت على مدى العصور المتعاقبة ملتقى التجار، العلماء، التيارات الفكرية والحضارية المختلفة وتصل مساحة إيران(1،648،195) مليون كلم مربع، كما تتميز المعالم الطبيعية لإيران بوجود الهضاب، المجاري المائية، الأودية الخصبة، الواحات الخضراء والصحاري الشاسعة ، وتمتد هذه الدولة بين خطي عارض 24 إلى 40 شمال خط الاستواء وبين خطي طول 44 إلى 64 شرق غرينتش، لذا تعتبر إحدى أهم الدول التي تحتل موقعا جيوستراتيجيا مميزا و مؤثرا. [1]

وفي هذا السياق تعتبر إيران ثاني اكبر دولة في منطقة جنوب غرب آسيا من حيث المساحة ،وهي المساحة التي جعلت صناع القرار الإستراتيجي يعملون على استغلالها بحرص ما جعل الأداء الإستراتيجي الإيراني يكسب ميزة الدفاع في العمق، وهو ما يظهر بوضوح من خلال انتشار مراكز الثقل العسكري والمراكز الحيوية على مناطق متباعدة عن بعضها تجنبا لسهولة تدميرها في حال تعرض البلاد لأي غزو أجنبي، وهي الميزة التي أثبتت فعالياتها إبان الحرب العراقية–الإيرانية في

[1] محمد حسين شذر الوحيلي، **العلاقات العراقية الإيرانية بعد عام2003: دراسة في المتغيرين السياسي والإقتصادي**، (الأردن: دار الجنان للنشر و التوزيع، ط1، 2016)، ص.09.

فترة العقد الثامن من القرن الماضي، بحيث لم يستطع الجيش العراقي التوغل في عمق الأراضي الإيرانية رغم طول مدة الحرب[1].وتظهر الخريطة التالية الموقع الجغرافي لإيران:

خريطة رقم 01: الموقع الجغرافي لإيران

المصدر :الجزيرة، ايران : بيانات أساسية، 03/10/2004، في الموقع :

https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9

ومن هنا نستنتج، أن اتساع الرقعة الجغرافية للبلاد يساهم في فعالية الأداء الاستراتيجي بما يمنحه من بدائل وخيارات متنوعة لصانع القرار، وبالنظر إلى الموقع الجغرافي لإيران نجد أنها تمتلك ميزة إستراتيجية أخرى تتمثل في تحكمها في الممرات البحرية، وهي نظرية أطلق عليها علماء السياسة بنظرية "قلب العالم"، بحيث تعتبر إيران جسرا يربط شبه الجزيرة العربية بالصين والهند وجنوب شرق آسيا، إلى الحد الذي يمكن القول فيه أنها تعد مفتاح الشرق[2].

[1] د.أنيس عبد الوهاب بن احسن، "أثر موقع إيران الجغرافي على فعالية أدائها الإستراتيجي الإقليمي"، **مجلة افاق علمية** ،المجلد16، العدد16، (06-05-2024)،ص.1008.

[2] ايمان الأخضري، **العلاقات الإيرانية الخليجية على ضوء المتغيرات الإقليمية و الدولية الراهنة** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،2019/2018)، ص.60.

وحسب نظرية القوة البحريةthe sea power theory للعالم "ألفريد ماهان"، فإن القوة البحرية هي أساس قوة الدولة، وأن أي دولة ترغب في الهيمنة سواء إقليميا أو عالميا يجب عليها أولا أن تتحكم في البحار وبرأيه فإن الدولة البحرية هي التي تسود العالم في النهاية، وهذا ما يمكن أن نفسر به أحكام طهران قبضتها على العديد من الممرات البحرية في منطقة الشرق الأوسط، ما يساهم في إمكانية التحكم في حركة الملاحة في المنطقة، وبالتالي تعزيز قوتها الإقليمية بما يحقق لها إمكانية بلوغ طموحها المتمثل في الهيمنة الإقليمية.

أما فيما يخص المناخ في إيران، فهو يتنوع ما بين القاحل والشبه المداري على طول ساحل بحر قزوين والغابات الشمالية وعلى الحافة الشمالية من البلاد(سهول بحر قزوين الساحلية) تنخفض درجات الحرارة دون الصفر، ودرجات الحرارة في الصيف نادرا ما تتجاوز 29 %،[1] أما تساقط الأمطار فتوضح الخريطة التالية معدلات التساقط حسب الشهور، حيث يقارب 40 ملم بين شهري ديسمبر وجانفي، وينخفض في أشهر الصيف.

[1] ايران ...بلاد فارس" أرض الآريين" في:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/10/18/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86#:~:text=%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%20%D8%A3%D9%88%20%22%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF%20%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%B3%22%D8%8C,%D9%8A%D8%B7%D9%84%D9%82%20%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%87%D8%A7%20%22%D8%A3%D8%B1%D8%B6%20%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86%22، تاريخ الاطلاع على الموقع:15-02-2025.

شكل رقم01: معدلات تساقط الأمطار في إيران

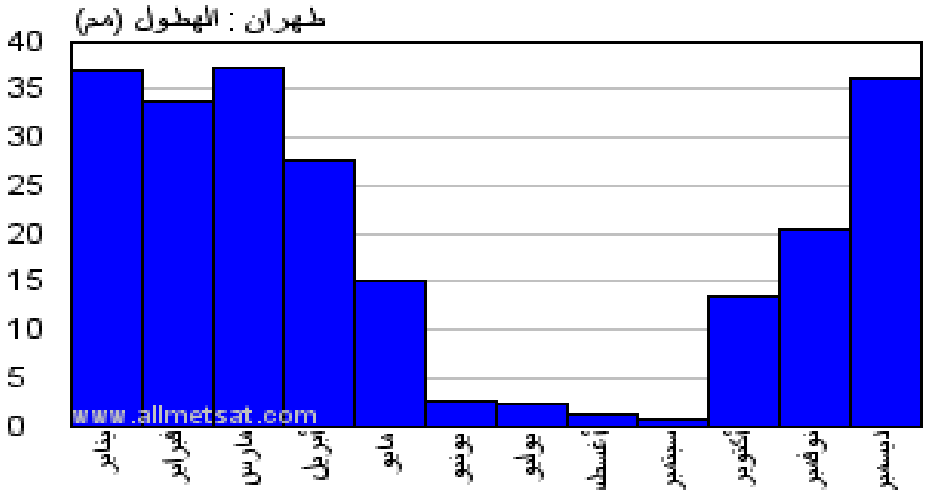

المصدر https://ar.allmetsat.com/climate/asia.php?code=40754 :

أما بالنسبة للمحدد السكاني، فيبلغ عدد سكان إيران حاليا ما يقارب 85 مليون نسمة، ويتمركز معظمهم في جنوب بحر قزوين وفي شمال غرب إيران، ويشير الباحث الإيراني" كامران شهسواري" المتخصص في العلوم الاجتماعية، أن إيران تعتبر من الدول التي تعاني من التنوع الكبير من القوميات والعرقيات، إذ يقطنها شعوب مختلفة لها عادات وتقاليد وقيم متنوعة كما هو الحال بالنسبة للأكراد والبلوش والعرب بالإضافة إلى مذاهب مختلفة، والتركيبة الأساسية للشعب الإيراني وفقا للقوميات تتمثل في القومية التركية بنسبة 24%، القومية الكردية بنسبة 7%، القومية العربية بنسبة 3%، والقومية البلوشية بنسبة 2%[1] وهذه القوميات تختلف فيما بينها في اللغة والثقافة والدين، وهو الأمر الذي يجب أن تضعه إيران في عين الإعتبار خاصة مع تزايد التعداد السكاني لتلك القوميات.

تقدم مصادر أمريكية أن الفرس يشكلون 51%، الأذريين أي الأتراك 24%، جيلاك ومازندرانيون 8% ،الأكراد 7% العرب 3% ،لور 2% ،بلوش 2% ،تركمان 2%، وأعراق أخرى 1% وتشير تقديرات أخرى إلى أن الفرس 49% الأدريين 18%، الأكراد 10%، الجيلاك 6% ،المازندرانيون 4%، العرب 2.4%، اللور 4%، باختياري 1.9% تركمان 1.6%، الأرمن 0.7%،

[1] محمد حسين شذر الوحيلي، **مرجع سابق**، ص.60.

لكن الباحث "يوسف عزيزي" يؤكد أن العرب يشكلون أكثر من 7.7% من سكان ايران منهم 3.5 مليون في محافظة خوزستان وغالبيتهم من الشيعة و 1.5 مليون عرب في سواحل الخليج العربي وهم من السنة، ونصف مليون متفرقون في أماكن مختلفة من إيران.[1]

الإسلام هو الدين الرسمي لإيران بنسبة 89%، ويعتبر المذهب الشيعي هو المذهب الرسمي للدولة إلا أن أهل السنة يشكلون أكبر أقلية دينية بنسبة 10% وفقا لإحصائيات وكالة الإستخبارات المركزية الإيرانية، وبحسب "مولوي عبد الحميد" وهو أحد قادة المجتمع السني في إيران، فإن 20% من سكان إيران هم من السنة، ففي مدينة طهران مثلا يبلغ عدد أهل السنة ما يزيد عن مليون شخص، إلا أن الإحصائيات الرسمية لا تؤكد هذا الرقم ، بالإضافة إلى أقليات دينية أخرى معترف بها في الدستور الإيراني، وهي المسيحية واليهودية والزرادشتية، بحيث يعرف المسيحيين الإيرانيين بإسم الكلدانيين أو الأشوريين ويعتنقون المذهب النسطوري نسبة إلى "نسطوري" وهو أسقف القسطنطينية في القرن الخامس ميلادي، وهو المذهب الذي راج في غرب إيران، كما هناك مجموعة من الكاثوليك والبروتستانت كأحد الأقليات المسيحية التي تعيش في ايران أيضا، أما اليهود فهم يعيشون في العديد من المدن الإيرانية مثل أصفهان، كاشان ، يزد ،همدان وطهران، وتمنحهم الدولة حرية أداء شعائرهم الدينية، كما منحوا حقوقهم المدنية في الدستور، ولديهم ممثل واحد في البرلمان الإيراني، وفيما يخص الزرادشتية "مزديسنا" فمن المحتمل أن مسقطهم كان في غرب إيران بجوار بحيرة "الرومية" حسب الكتابات الزرادشتية التي كتبت منذ قرون، وخلال القرون الخمسة التي تلت الغزو العربي على إيران اعتنق الكثير منهم الإسلام، وفي الوقت ذاته هاجر الكثير منهم إيران إلى الأراضي الشرقية مثل الهند، ومكان تواجدهم الحالي في طهران ومدن أخرى مثل يزد ، كرمان، شيراز ،الأحواز ،بندر عباس، كيلان ورشت[2].

[1] كامران شهسواري، "القوميات في ايران و الحقوق السياسية"، في: https://Dealjazeera.net، تاريخ الإطلاع على الموقع:21-02-2025.

[2] شيماء المرسي، " الأقليات والقوميات في إيران : أعراق متعددة تجمعهم لغة واحدة"، في: https://egyptianentreprice.com ، تاريخ الإطلاع على الموقع:21-02-2025.

بالإضافة إلى ديانات أخرى ليس معترف بها في الدستور الإيراني، وتتمثل في الصائبة والبهائية، بحيث يبلغ عدد الصائبة المندائيون وفق إحصائيات غير حكومية ما يقارب 60,000 نسمة، أما البهائيون فيقدر عددهم في إيران بنحو 300,000 نسمة حسب وكالة الصحافة الفرنسية، وتعاني كلتا الديانتين من الإضطهاد والتهميش من قبل الحكومة الإيرانية، أما فيما يتعلق باللغة فتعد اللغة الفارسية اللغة الرسمية في إيران، ومن أكثر اللغات انتشارا ويتكلمها 80% من السكان فهي لغة الإدارة ولغة التعليم، إلى جانب لغات أخرى مثل اللغة العربية، والتي تنتشر بين القبائل العربية القاطنة في الشمال من رأس الخليج العربي وكذلك اللغة التركية المنتشرة بين التركمان، أما بالنسبة للغة الأجنبية فتحتل اللغة الإنجليزية المكان الأولى تليها اللغة العربية والتي تدرس بالمرحلة الثانوية.[1]

وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى المعضلة الديموغرافية التي تعاني منها إيران حاليا، وهي مشكلة الشيخوخة التي تثير المخاوف على مستقبل البلاد، فقد انتقلت التركيبة السكانية في إيران من غالبية الشباب إلى السكان متقدمين في السن، مع زيادة متوسط العمر المتوقع وتراجع معدل الولادات وانخفاض حاد في الخصوبة، ففي عام 2021 كان الإيرانيون البالغة أعمارهم 60 عاما فيما فوق يشكلون نسبة 11% من السكان، غير أنه من المتوقع أن تزيد هذه النسبة ثلاث مرات بحلول سنة 2050 لتصل إلى ثلث سكان وفقا لتقرير نشرته الأمم المتحدة عام 2023[2] ، وكان وزير الداخلية الايراني "اسكندرمؤمني" قد حذر من أنه في ظل هذا التوجه سوف تكون البلاد أمام أزمة خطرة مستقبلا، كما أشار أن عدد السكان قد يتراجع بأكثر من النصف خلال السنوات إلى 75 المقبلة، ولهذا تعمد الحكومة الإيرانية إلى تشجيع الولادات، وكذا تنظيم حملة من خلالها تنشر ملصقات في الشوارع الإيرانية لوالدين يحتضنان أولادهما الأربعة تحت شعار "الأطفال نبض حياتنا".[3]

المطلب الثاني: الإمكانيات الاقتصادية والتكنولوجية لإيران

[1] شيماء المرسي، **مرجع سابق**، تاريخ الإطلاع على الموقع: 22-02-2025.

[2] محمد صادق إسماعيل، **إيران إلى أين؟ من الشاه إلى نجاد**، (مصر- القاهرة : العربي للنشر و التوزيع، ط01، 2010)،ص.163.

[3] فرانس برس، "شيخوخة السكان في إيران تثير المخاوف على مستقبل البلاد " في: https://www.alaraby.co.uk.com، تاريخ الإطلاع على الموقع 22-02-2025.

يعد العامل الإقتصادي من أهم محددات قوة الدولة، الذي من خلاله تتمكن من الوصول إلى مصاف القوى الفاعلة والمؤثرة إقليميا، كما أن الأداة الاقتصادية من أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية في مواجهة الدول الأخرى وكذلك في ديناميات التنافس الإقليمي، بحيث تؤثر قوة أو ضعف اقتصاد الدولة بشكل مباشر على سياستها الخارجية فلكي تنجح أي دولة في تحقيق أهدافها وطموحاتها الخارجية يجب عليها بناء أساس اقتصادي متين تتمكن من خلاله من اتخاذ القرارات الداخلية والخارجية بكل حرية، وبالتالي تصبح دولة لها وزنها ومكانتها إقليميا.

بالنسبة للموارد الاقتصادية الإيرانية، فهي دولة كغيرها من الدول الريعية موردها الأساسي هو النفط ،هذا الأخير الذي تعود أولى بدايات إنتاجه إلى عام 1913 ،فقطاع النفط في ايران يمثل مصدرا لحوالي 80% من الدخل الأجنبي ويشكل 60% من دخل الحكومة وحوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي، بحيث تعد ايران من بين أهم الدول النفطية في العالم لامتلاكها 10% من مخزون النفط العالمي ، وتحتل المرتبة الرابعة من حيث الإنتاج بعد السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والمرتبة الثانية في الإنتاج بين دول منطقة الشرق الأوسط، كما تمتلك 15% من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم.[1] يوضح الشكل التالي احتياطات ايران من النفط، والتي تجاوزت بحلول عام 2024م، 200 مليون برميل

شكل رقم02: إحتياطات إيران النفطية

[1] فهيم الزميلي، "التوجهات الإقليمية للسياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 9/11 –دراسة في المحددات"، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، العدد 14، (2018/6/10)، ص. 57.

المصدر :أحمد سلطان، مخاطر مستقبلية :أسعار النفط بعد الضربات الإيرانية والتهديدات الإسرائيلية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 08/10/2024، في الموقع : https://ecss.com.eg/48475/ ، تاريخ التصفح: 2025/05/22.

كما يتميز الاقتصاد الإيراني بوجود قطاعات رئيسية منها القطاع الهيدروكربوني والزراعة والخدمات والصناعة التحويلية والخدمات المالية والمصرفية، وبذلك يعتبر الاقتصاد الإيراني هو الأكثر تنوعا بالنظر إلى غيره من اقتصاديات الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبيك "Opec" لامتلاكها 10%من احتياطي النفط العالمي.[1]

[1] سالي شغراوي، " مستقبل الاقتصاد الإيراني ربما يكون مرهونا بمخرجات مفاوضات فيينا "، في https://afaip.com/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%B1%D8%A8%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B1/ ، تاريخ الاطلاع على الموقع:22-02-2025.

تشير إحصائيات "مركز الإحصاء" التابعة لنظام الإيراني، إلى أن الدخل القومي للفرد في ايران انخفض بنسبه 20% عام 2023 مقارنة بعام 2011 ، ليصل حوالي 884 مليون ريال أي حوالي 1263 دولار ، كما يعكس التقرير بوضوح التأثير السلبي للعقوبات على مبيعات النفط الإيرانية منذ 2011 ، إلا أنه تحسن قليلا مع تطبيق خطة العمل الشاملة المشتركة، ومع ذلك بعد إعادة فرض العقوبات عام 2017 ضل هذا المؤشر راكدا ومتقلبا حتى عام ،2023 ، نتيجة انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من خطة العمل الشاملة المشتركة وبداية جائحة كوفيد- ،19 بحيث تراجع في النهاية إلى مستويات اقل من تلك التي كانت قبل 13 عاما بحلول 2023.[1]

ومؤخرا تشهد إيران انخفاضا في صادرات النفط بسبب العقوبات الصارمة التي فرضها عليها الرئيسان الأمريكيين "دونالد ترامب و جو بايدن " في الأشهر القليلة الماضية ،بهدف دفع الصادرات الإيرانية إلى الصفر كمحاولة لإعاقتها عن مواصلة العمل على برنامجها النووي، ففي أوائل 2024 كانت ايران تصدر نحو 1.8 مليون برميل يوميا وفقا لتقديرات وكالة "ستاندرز اند بورس جلوبال" المتخصصة في بيانات وأبحاث السوق، إلا إن هذه الوكالة قالت أن العقوبات الأخيرة أدّت إلى انخفاض حجم الصادرات إلى متوسط1.2 مليون برميل يوميا في جانفي 2025 ، ويرى محللون إن 90% من إجمالي صادراتها النفطية توجه إلى الصين، بفعل أن الصين لا تعترف بالعقوبات أحادية الجانب وتعتبرها غير شرعية ،ومع ذلك فقد توقفت الصين حاليا عن استقبال النفط الإيراني بسبب تلك العقوبات ، مما دفع واردات الصين من النفط الإيراني تنخفض إلى 851,000 برميل يوميا مقابل 1.48 برميل يوميا سابقا وفقا "لستاندرز اند بورس جلوبال"،[2] ما أدّى إلى ارتفاع نسبة البطالة ما يقارب 8% تتجاوز 20% بين الشباب.

[1] فروغ كلبي ، " انخفاض ملحوظ في نصيب الفرد من الدخل القومي في ايران "، في:
https://arabic.mojahedin.org/386901،تاريخ الاطلاع على الموقع: 22-02-2025.

[2] جيرمي هاول، " كيف تحاول إيران الإلتفاف على العقوبات الدولية؟"، في:
https://www.bbc.com/arabic/articles/czdnpeye1qzo ،تاريخ الاطلاع على الموقع:22-02-2025.

أمّا بالنسبة لمجال العلوم والتكنولوجيا في ايران فقط أحرزت ايران تقدما كبيرا في العلوم والتكنولوجيا من خلال التعليم والتدريب في جميع جوانب البحث تقريبا خلال 30 عام الماضية ،وهذا بالرغم من كل العقوبات المفروضة عليها ، حيث ازداد عدد طلاب الجامعات الإيرانية من 100,000 عام 1979 إلى 2 مليون عام 2006 ،ولا يزال في تضخم إلى يومنا الحالي، كما أن الازدياد في الإنتاج العلمي لإيران كان الأسرع في العالم حسب ما ورد في السنوات الأخيرة ، فعبر العصور كانت ايران مهد العلم بما ساهمته في الطب والرياضيات وعلم الفلك والفلسفة وعلم التشريح والهندسة، ومن بين العلماء الإيرانيين نجد الخوارزمي وعمر بن فرحان وأبو العباس وفضل حاتم في الرياضيات وعباس الشافعي وأحمد رضا دهبور في الطب وجابر بن حيان في الكيمياء.[1]

تعد ايران احدى الدول السباقة في مجال اكتساب التكنولوجيا الذكية وتحقيق نقلات علمية مهمة باحتلالها مراتب متقدمة من حيث الإنتاج العلمي، سواء تعلق الأمر بحجم المقالات العلمية المنشورة في المجلات أو عدد الاختراعات والتجارب العلمية المتميزة ، لتقلص بذلك الفجوة مع بعض منافسيها في المجال التكنولوجي كإسرائيل ، وتتفوق على البعض الآخر كتركيا وسويسرا ، ولعل ذلك يرجع لتلك الأهمية الكبرى التي أولتها القيادة الإيرانية للبحوث العلمية منذ قيام الثورة الإسلامية من خلال التمويل وتركيز الجهود في تكوين وبناء الكوادر الوطنية في عده مجالات ، مثل تكنولوجيا النانو بحيث تحتل ايران المرتبة الرابعة عالميا في هذا المجال أيضا بحوث الخلايا الجذعية ، علوم الوراثة ، الهندسة الصناعية، بحوث الفضاء أو أنظمة الاتصالات بالليزر، علوم الكمبيوتر و الإلكترونيات، و غيرها.[2]

[1] " العلوم و التكنولوجيا في إيران"، في:
https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7_%D9%81%D9%8A_%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86، تاريخ الاطلاع على الموقع: 24-02-2025.

[2] بوثلجة ياسين،" دور مقومات القوة الإستراتيجية في تعزيز التوجه الجيواستراتيجي للدولة – تقيم الأداء الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط "، **مجلة مدارات سياسية**، المجلد 07، العدد02، ص.245.

ومنذ عام 2000 بدأت طهران تتفوق في مجال التكنولوجي وفقا لشبكه العلوم، بحيث نشرت 8791 مقالا في مجال تكنولوجيا النانو ، كما تحول الذكاء الاصطناعي إلى أبرز القضايا المدرجة على أجندة القادة الإيرانيين فحسب المعهد السياسي والإقتصادي للشرق الأوسط وضعت طهران وثيقة استراتيجية وطنية شاملة بخصوص هذا الأخير، و نفس السياق نشرت وكالة الأنباء الإيرانية أن طهران قد افتتحت المنظمة الوطنية للذكاء الاصطناعي في 2024 بهدف وضع إيران بين افضل 10 دول تسخر الذكاء الاصطناعي للحكومة والاقتصاد الرقمي بحلول عام 2034.[1]

كما تجدر الإشارة، إلى أن قطاع التكنولوجيا والصناعة كان من بين اكثر القطاعات الداخلية تأثرا جراء العقوبات الإقتصادية الدولية المفروضة على ايران بسبب برنامجها النووي ، والتي أعاقت تقدمها التكنولوجي ، العلمي والصناعي، الأمر الذي أدى إلى إلغاء مشاريع استثمارية أجنبية مهمة في مجال الصناعات الثقيلة وارتفاع تكاليف الواردات، ما أدى إلى إغلاق مصانع وتسريح عدد معتبر من العمال، فقد تأثرت شركة ايران " خوردو" كأكبر الشركات الصناعية المنتجة للسيارات في إيران بالعقوبات بسبب اعتمادها على استخدام قطع غيار من شركة "بيجو" الفرنسية، وتأثر الأسطول الجوي الإيراني لاعتماده على قطع غيار من شركات أمريكية، ناهيك عن تأثر قطاع الأدوية[2].

بالإضافة إلى الأمن السيبراني الذي حظي هو الآخر باهتمام كبير، بحيث تعد إيران احدى أهم الدول الرائدة في هذا المجال، بالرغم من أنّها لم تبدأ في تأسيس وحدات تعنى بالأمن السيبراني إلا مع نهاية العقد الأول من الألفية الجارية، وذلك لتزايد استغلال معارضيها للفضاء السيبراني من اجل القيام بهجمات إلكترونية ضدها بهدف الحاق الضرر بالأنظمة المتحكمة في مفاعلاتها النووية، على غرار ما نتعرض له أجهزة طرد المركز التابعة لمفاعل "نطنز" من أضرار بالغة جراء الهجوم السيبراني الأمريكي سنة 2017 ، بفعل دودة كمبيوتر تسمى "ستاكسينت"، ولهذا خصصت ايران

[1] - نسرين بكارة ، " هل تعيد إيران تشكيل قواعد اللعبة العالمية عبر الذكاء الاصطناعي "، في: https://www.aljazeera.net.com ، تاريخ الإطلاع على الموقع:24-02-2025.

[2] **نفس المرجع**، ص.246.

جزءا كبيرا من ميزانيتها لتطوير قدراتها السيبرانية، فقد ارتفعت ميزانياتها ما بين عامي 2013 و 2017 بنسبة 1200 بالمئة ما جعلها واحدة من أقوى خمس قوى سيبرانية كبرى.[1]

مما سبق نخلص إلى أن إيران بذلت جهدا كبيرا في المجال التكنولوجي بهدف النهوض بالدولة الإيرانية اقتصاديا، عسكريا ومن كل النواحي الأخرى، فهي الآن تمتلك قدرات تكنولوجية متقدمة لا يستهان بها في مواجهة منافسيها وخصومها من قوى إقليمية وقوى دولية فاعلة ومؤثرة في الشرق الأوسط، سعيا لتعزيز مكانتها ونفوذها الإقليمي وتحقيق طموحاتها ومصالحها في المنطقة.

المطلب الثالث: القدرات العسكرية والنووية الإيرانية

تعد إيران من الدول التي تمتلك إمكانيات عسكرية ضخمة، لامتلاكها لقوات برية، قوات جوية وقوات بحرية قوية، بالإضافة لعتاد عسكري كبير ومتطور كالصواريخ المتطورة والأسلحة النووية، بحيث أولت القيادة الإيرانية أهمية كبيرة للعامل العسكري، نظرا لدوره في تحقيق الطموحات والأهداف الإستراتيجية الكبرى لإيران، لذلك فقد عمدوا إلى تبني عقيدة عسكرية تخدم هذه الطموحات وتشكيل قوات مسلحة لتحقيقها، وتشمل هذه القوات جيش الجمهورية الإيرانية الإسلامية الذي يتشكل من القوات البرية القوات الجوية والقوات البحرية، بالإضافة إلى مؤسسة حرس الثورة الإسلامية.

بلغت الميزانية العسكرية لإيران سنة 2017 حوالي 22 مليار دولار، إلى جانب ميزانيات سرية بموافقة من الحكومة بإسم "المشروعات العسكرية" والتي تتجاوز 8 مليارات في السنة، أي ما يعادل 30 مليار سنويا، وذلك في إطار الإلتزام الذي أقرته الحكومة بزيادة إنفاقها العسكري بنسبة 5% بالمئة من الناتج المحلي كأقل تقدير والى غاية سنه 2021 ،وهذا دليل على مدى اهتمام القادة بالجانب العسكري خاصة في ظل تحررها نسبيا من دوامة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها ، وخلال سنة 2022 رفعت ايران من ميزانيتها العسكرية إلى 24.6 مليار دولار حسب ما جاء في تقرير الصادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام ، واستمر تمويل الحرس الثوري الإيراني

[1] ياسين بوثلجة، **مرجع السابق**، ص.247.

في الارتفاع بنسبه 17% مقارنة بسنة 2020 وهو ما يمثل نسبة 34% من إجمالي الإنفاق العسكري الإيراني[1].

وفيما يخص الحرس الثوري الإيراني، والذي هو نتاج الثورة الإيرانية عام 1979، أنشأها "آية الله الخميني" بهدف حماية نظام الحكومة الإيرانية الإسلامي الجديد ، ليتطور إلى أن أصبح بمثابة القوة السياسية العسكرية والاقتصادية الرئيسية في إيران ، بحيث قد اسهم في إدخال حوالي 125مليون رجل في القوات الإيرانية خلال السنوات الأخيرة، كما لديه قدرات كبيرة في خوض الحروب غير التقليدية وتنفيذ العمليات السرية، والجدير بالذكر أن الحرس الثوري الإيراني يستخدم معظم صواريخ إيران أرض–أرض و يعتقد أنه يتحكم في نشر الأسلحة النووية ومعظم الأسلحة الأخرى الكيميائية، البيولوجية والإشعاعية كما له وحدات صغيرة مزودة بالدروع تعادل الوحدات التقليدية للجيش ويتم تدريب بعض الوحدات السرية للبعثات والحرب غير المتناظرة، ولكن معظمها قوات مشاة خفيفة مدربة ومجهزة لمهمات الأمن الداخلي وتشير التقارير إلى أن هذه القوات تضم بين 12000 و 13000جندي ، وعامة تسيطر القوات البرية للحرس الثوري الإيراني على قوة مقاومة "الباسيج" وغيرها من القوات شبه العسكرية اذا ما حشدت من أجل الحرب.[2]

بالإضافة إلى "فيلق القدس" ، وهو الذراع الخارجية للحرس الثوري والذي يؤثر بشدة على الجماعات المسلحة المتحالفة معه في جميع أنحاء الشرق الأوسط من لبنان إلى العراق ، ومن اليمن إلى سوريا، تم قتل قائد هذا الفيلق الجنرال" قاسم السليماني" في هجوم بطائرة مسيرة في العراق عام 2020 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تصنف هذه الأخيرة الحرس الثوري الإيراني على أنه جماعة إرهابية وتفرض عليها عقوبات.[3]

---

[1] ياسين بوثلجة، **مرجع سابق**، ص.233.

[2] رشا حاتم ، "الحرس الثوري الإيراني " ، في: https://studies.aljazeera.net.com ، تاريخ الإطلاع على الموقع:25-02-2025.

[3] وكالات، "ماهي قدرات الحرس الثوري الإيراني"، في:https://www.eremnews.com/news/world/hguai3pbds، تاريخ الإطلاع على الموقع:25-02-2025.

أشار موقع "غلوبال فاير باور" إلى أن ايران تعد ضمن اكبر 20 قوة عسكرية في العالم لعام 2023 ، حيث احتلت المرتبة 17 من بين 145 دولة لامتلاكها 40071 دبابة و 69685 مدرعات قتالية و 580 مدفعية ذاتية الدفع و 2050 مدفعية مقطورة و 1085 مدفعيات صاروخية، كما تمتلك طائرات مسيرة تتميز بقدرات هائلة على التحليق لمسافات طويلة، وتختلف أغراضها بين المراقبة والاستطلاع العسكري والهجوم بالضخائر النارية أو بالاصطدام بالهدف والانفجار، من بينها طائرة شاهد 136 الصغيرة التي تتراوح قيمتها بين 20 إلى 50,000 دولار مع مدى يصل إلى 1000 كلم مربع وطائرة شاهد –129– ذات المهام الاستطلاعية والهجومية والتي يبلغ مداها الفعل نحو 2000 كلم مربع إضافة إلى طائرة مهاجر–06– المتوسطة التي يبلغ مداها نحو 2000 كلم مربع وطائرة كيان –2– وطائرات ابابيل –3– بالإضافة فإن لدى إيران صواريخ باليستية ذات نطاق واسع كصواريخ شهاب –3– و عماد –1– وسجيل التي يبلغ مداها 200 كلم مربع وصاروخ قيام الذي يبلغ مداه 750 كلم مربع والصاروخ ذو الفقار 700 كلم مربع وفاتح 110 (500 كلم مربع) وصواريخ كروز وعدد معتبر من التوريدات[1].

وفيما يتعلق بالقوات البحرية الإيرانية، فتمتلك القوات البحرية النظامية الإيرانية 67 قطعة رئيسية مختلفة الأنواع والفئات من بينها 25 غواصة، 08 فرقطات و03 كورفيتات و 10 سفن برمائية هجومية و 21 زورق دورية حسب ما أفاد به موقع الدليل العالمي للسفن الحربية الحديثة، كما ذكر نفس الموقع إن أسطول الغواصات الإيرانية يضم 25 غواصة من بينها غواصة طارق ، نوح ، ويونس من فئه" كيلو" الصينية وغواصة من فئه فاتح إيرانية الصنع وغواصة قزمية من فئة غدير تحمل اسم "تهنج" و 20 غواصة قزمية أخرى إيرانية ، أما بالنسبة للفرقعات الثمانية فمن بينها ثلاثة من فئة " الفاند" بريطانية صنع هي الفاند ، البرز وسوبلان، وخمسة من فئة " موج " الإيرانية هي جمران ،ديلمان، سهند ، دينا ودماوند ، كما يضم الأسطول كورفيتات من فئه" بايأندور" أمريكية الصنع وهما "بيأندور ونقدي "وكورفيت هولندي من فئة حمزة يحمل نفس الاسم ، ويتألف أسطول السفن البرمائية الهجومية من 10 سفن من بينها أربعة من فئة هانغام بريطانية صنع هي "هنغام،

[1] ياسين بوثلجة، **مرجع سابق**، ص ص.235-234.

لارك، طنب و لاوان" و 6 سفن من فئه كربلاء الإيرانية هي" فوك، قشم، هرمز وفرار" وسفينتان تحملان اسم "شيب" كما يضم أسطول زوارق الدورية عشر زوارق بينما 10 من فئه" كامان" فرنسية الصنع وخمسة من فئة " سيناء" الإيرانية و6 زوارق من فئة " كيوان" أمريكية الصنع[1]. ويوضح الشكل التالي زيادة عدد قوات الجيش الإيراني والقدرات العسكرية عام 2024.

شكل رقم03: القدرات العسكرية التقليدية الإيرانية لعام 2024م

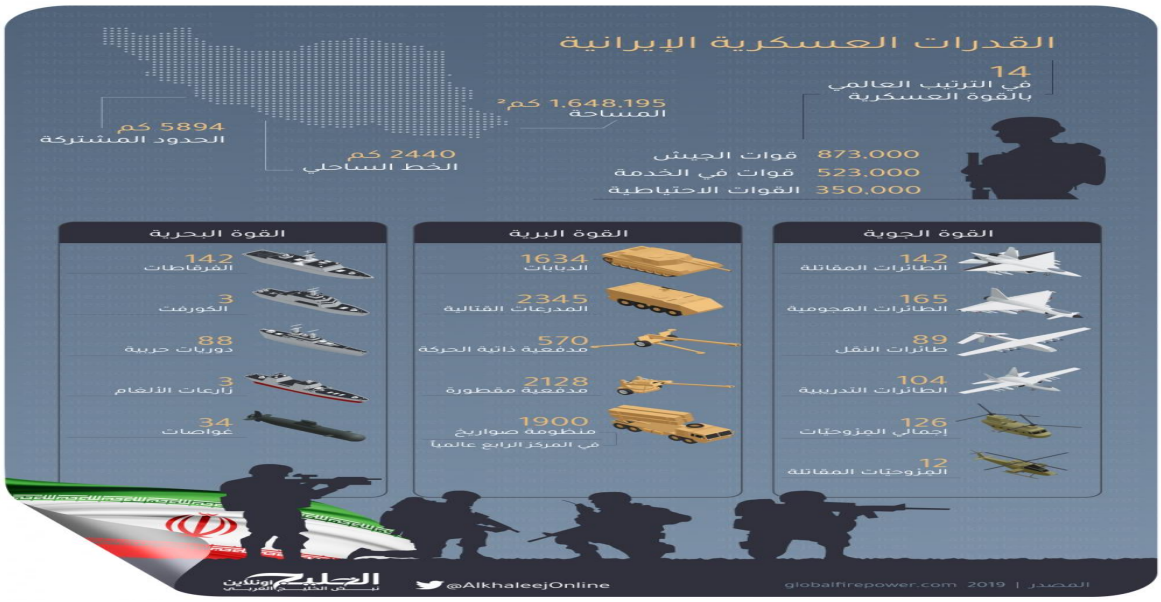

المصدر :أنفوغرافيك :القدرات العسكرية الإيرانية: في الموقع: http://khaleej.online/gP47wa

كما تجدر الإشارة إلى إن إيران استطاعت حتى فيفري 2009 إنتاج قرابة 1010 كلغ من اليورانيوم المنخفض التخصيب، وهي كمية كافية لصنع قنبلة نووية إذا ما قررت طهران تحويلها إلى كمية عالية التخصيب، وهذا دليل على الاهتمام الإيراني بتطوير القدرات الصاروخية والباليستية والنووية من اجل هدف أساسي وهو تعزيز دورها الإقليمي ومواجهة المخاطر والتحديات الأمنية الإقليمية

[1] فريق الشرق، "أسطول غواصات وسفن هجومية...ماقدرات إيران البحرية؟"، في: https://asharq.com/defense/76574/%D8%A3%D8%B3%D8%B7%D9%88%D9%84-%D8%BA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%B3%D9%81%D9%86-%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A7-%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9/ ، تاريخ الإطلاع على الموقع:26-02-2025.

على حدودها المضطربة[1] . فبفعل المعضلة الأمنية التي تواجهها إيران في الشرق الأوسط من نزاعات وتهديدات مثل التهديد الإسرائيلي وللأمن في المنطقة، كان لابد لها من إن تستعد لأي احتمالات لمواجهة مختلف التهديدات الخارجية، لذا سعت ايران لتصبح قوة عسكرية رئيسية في الإقليم من خلال تعظيم قوتها العسكرية فوجدت في السلاح النووي الحل لردع أي عدوان ضدها، أما السبب الآخر فيتمثل في تقوية الدور الاستراتيجي لإيران في منطقة الشرق الأوسط والسعي للهيمنة الإقليمية، فإذا أرادت ايران لعب دور محوري في المنطقة لابد لها من تعظيم قوتها من خلال امتلاك السلاح النووي. كما يظهر في الجدول التالي مقارنة بين إيران وتركيا أهم قوتين إقليمين في الشرق الأوسط:

[1] علي حسن باكير، "القدرات الصاروخية و النووية الايرانية في:https://studies.aljazeera.net.com ، تاريخ الإطلاع على الموقع:26-02-2025.

جدول رقم 1: مقارنة بين القدرات العسكرية لكل من إيران وتركيا

الرقم	التفصيل	تركيا	إيران
1	تعداد الجيش	355 ألفا	523 ألفا
2	عدد قوات الاحتياط	380 ألفا	350 ألفا
3	عدد الطائرات المقاتلة	1067	509
4	عدد المطارات العاملة	92	319
5	عدد الدبابات	3200	1634
6	عدد الآليات العسكرية	9500	2345
7	عدد القطع البحرية	194	398
8	حجم الإنفاق العسكري	8,6 مليارات دولار	6,05 مليارات دولار

المصدر: الجزيرة، أيهما أقوى: حقائق وأرقام عن القدرات العسكرية لتركيا وإيران، 2019/05/01، في الموقع: https://www.aljazeera.net/politics/2019/5/1/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9

المبحث الثاني: المحددات الداخلية المعنوية والبنيوية للسياسة الخارجية الإيرانية:

تلعب المحددات الداخلية المعنوية والبنيوية دورا كبيرا في رسم وتوجيه سياسة إيران الخارجية، بحيث تقوم بتشكيل الإطار الذي تتحرك ضمنه إيران سواء على الساحة الإقليمية أو الدولية، فبواسطتها يحدد صناع القرار توجهاتهم وأولوياتهم وأهدافهم، وتتمثل المحددات المعنوية في طبيعة النظام السياسي و البعد الإيديولوجي والثقافي، أما المحدد البنيوي فيتمثل في المؤسسات الصانعة للقرار في ايران ، والتي بدورها تنقسم لعدة مؤسسات كالمرشد الأعلى، مجلس الأمن القومي، وزارة الخارجية، الحرس الثوري الايراني ، رئاسة الجمهورية و البرلمان، وبالتالي سنحاول في هذا المبحث

التعرف على مختلف هذا المحددات المعنوية والبنيوية ووظائفها وتأثيرها على السلوك الخارجي لإيران في تعاملها مع دول الأخرى.

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي الايراني ومؤسساته

يوصف النظام السياسي الإيراني الحالي أنه جمهورية صعبة، وهذا راجع إلى التداخل الكبير بين المؤسسات التقليدية والحديثة ، والرسمية وغير الرسمية في عملية صنع القرار، إلا أن ما يميز إيران كدولة أنها كانت أول دولة إسلامية تعرف تجربة دستورية حديثة في 1906 بعد ثورة قام بها الشعب الايراني، وعلى اثر ذلك يعتبر الدستور أو كما يسميه الإيرانيون" المشروطة "جزء لا يتجزأ من ثقافتهم وتاريخهم النضالي اللذان يفتخران به، وقد اصفرت الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 عن استبدال الملكية البهلوي بالجمهورية الإسلامية، ويعتبر" آية الله الخميني " مصدر الهام هذا النظام الايراني الجديد والذي كان هدفه هو إتاحة ممارسه الحكم لرجال الدين المسلمين خاصة الشيعة منهم، ولهذا نجده يشير إلى نظريته السياسية باعتبارها ولاية مطلقة للفقيه، ولقد أورد "الإمام الخميني" أهم أفكاره السياسية في كتابه المشهور "الحكومة الإسلامية" ، ثم قام مجلس الخبراء بعد صياغة دستور الجمهورية الإسلامية بترجمة أفكار الخميني إلى بنى ومؤسسات حكومية رسمية تتولى مهمة إدارة الجمهورية الإيرانية. [1]

ومن أجل فهم طبيعة النظام السياسي الإيراني والفواعل الرسمية داخله، سيتم تسليط الضوء على مختلف المؤسسات الرسمية التي تشتغل ضمنه والتي تقوم بوظيفة صنع القرار فيه:

1. المرشد الأعلى:

المرشد الأعلى أو يسمى كذلك" بالولي الفقيه " أو" القائد الأعلى"، وهو عبارة عن منصب أسسه "الخميني" بعد انتصار الثورة الإيرانية، ويعد المنصب السياسي الديني الأعلى في البلاد،

[1] الياس ميسوم، "النظام السياسي الايراني واليات صنع القرار فيه (دراسة في المؤسسات الرسمية)"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 05، العدد 01، ص ص .1-2.

بحيث يقوم من يشعره بنيابة" الإمام المهدي" حتى يوم خروجه في أخر الزمان، وتتمثل مهامه الدينية في الإفتاء والبتّ في الأحكام، أما مهامه السياسية فلديه كافة صلاحيات الدستورية التي تخوله تعطيل كل المناصب والقرارات الرسمية ما عدا قرار عزله الصادر عن مجلس الخبراء اذا ما ثبت عجزه ، حيث يتم انتخاب المرشد الأعلى من قبل مجلس الخبراء وتمتد ولايته لمدى الحياة وفقا للمادة(111) من الدستور الإيراني.[1]

2. الرئاسة:

يعتبر رئيس الجمهورية أعلى مسؤول رسمي في الدولة بعد المرشد الأعلى، وهو مسؤول عن تنفيذ الدستور ورئاسة السلطة التنفيذية، ما عدا ما يتعلق بمسؤوليات المرشد الأعلى وينتخب لفترة مدتها اربع سنوات عن طريق التصويت المباشر من طرف الشعب وله الحق في عهدتين فقط، وتنص المادة (115) من الدستور الإيراني على ضرورة توفر عده شروط في منصب الرئيس ومنها: أن يكون إيراني الجنسية، يعتنق المذهب الرسمي للبلاد ومؤمن بالمبادئ الأساسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية[2].

3. السلطة القضائية:

تقوم السلطة القضائية بموجب الدستور الإيراني بتحقيق العدالة وضمان تطبيق القوانين، وتتسم شخصية حاكمها أو رئيسها بالإجتهاد والعدل ويكون مطلع على الشؤون القضائية، حيث يترأس هذه السلطة أعلى مسؤول في البلاد يتم تعيينه من طرف المرشد الأعلى لمدة خمس سنوات، ويتولى هذا الرئيس صلاحيات واسعة تشمل تعيين القضاة وعزلهم ونقلهم مع تحديد وظائفهم وترقيتهم، كما ينص الدستور الإيراني على إنشاء المحكمة العليا وفقا للقواعد التي يضعها رئيس السلطة القضائية .[3]

---

[1] مدخل الى النظام السياسي في إيران، في: https://nusuh.org.com تاريخ الإطلاع على الموقع(13-03-2025).

[2] **المرجع نفسه.**

[3] زهير أحمد، "هيكل نظام الحكم ومؤسساته في إيران"، في:
https://www.aljazeera.net/news/2017/4/11/%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84-

وحسب المادة(156) من الفصل الحادي عشر من الدستور الإيراني لسنة 1979، فالقضاء سلطة مستقلة تدافع عن حقوق الفرد والمجتمع وتتولى إحقاق العدالة وتنفيذ المهام التالية:[1].

التحقيق و إصدار الأحكام في حالات المظالم وانتهاك الحقوق والشكاوي والفصل في الدعاوي القضائية وتسوية النزاعات .

1. صيانة الحقوق العامة وتعزيز العدالة والحريات المشروعة.
2. مراقبة حسن تنفيذ القوانين .

4. مجلس الشورى الإسلامي (السلطة التشريعية):

يشكل مجلس الشورى الإسلامي في إيران السلطة التشريعية الأولى في البلاد كما جاء في المادة (58) من الدستور، تم تأسيسه بعد الثورة مباشرة ليحل محل مجلس الشورى الوطنية، ويكون عمر العهدة للنيابة الواحدة أربع سنوات (04) ويعمل البرلمان الايراني بنظام الغرف الواحدة مقسما إلى غرفتين الأولى هي: المجلس وهو بمثابة مجلس للشعب أو الغرفة السفلى، بينما الثانية: هي مجلس الشيوخ أو المجلس الأعلى (كاخ مجلس سنا). يتكون مجلس الشورى الإسلامي حاليا من 290 عضوا يمثلون 31 محافظه إيرانية حسب الكثافة السكانية لكل محافظة، بحيث يمثل كل عضو حوالي 150,000 ناخب، أما الأقليات المعترف بها في إيران (الزراد يشت، اليهود والمسيحيون) فهي ممثلة بخمسة مقاعد من أصل 290 مقعد ومن صلاحيات هذا المجلس النجد:

- سن القوانين في كافة المجالات بشرط ألا تتعارض مع أحكام المذهب الرسمي أو الدستور.
- مساءلة رئيس الجمهورية بشرط موافقة ثلثا (2/)3 المجلس.

%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85-%D9%88%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86، الإطلاع على الموقع :13-03-2025.

[1] المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، " دستور إيران لعام 1979"، في:
https://constitutionnet.org/sites/default/files/14-constitution_of_iran_1979.pdf، تاريخ الإطلاع على الموقع: 13-03-2025.

- التحقيق في جميع شؤون الدولة.
- انتخاب الأعضاء الستة الحقوقيين من مجلس صيانة الدستور.
- منح الثقة للوزراء والحكومة ومسالتهم.

وغيرها من الصلاحيات التي تجعل من مجلس الشورى من اقوى المؤسسات السياسية في إيران، وهو مرتبط في عمله التشريعي مع" مجلس صيانة الدستور"، هذا الأخير يعد هيئه رقابية غير تشريعية يختص بمراقبة مدى توافق القوانين التي سنها البرلمان مع المذهب الجعفري* والدستور.[1]

المطلب الثاني: البعد الأيديولوجي للسياسة الخارجية الإيرانية:

تعرف الإيديولوجياIdeologi ، أنها منظومة من الأفكار تهدف إلى غاية علمية فهي عبارة عن مجموعة من الأفكار عن العالم وعن المجتمع تصلح كقاعدة لعمل جماعي, لذلك فهي بعيده عن خصائص التفكير الشخصي ومرونته لأنها اقرب لأن تكون برنامج عمل.[2]

وحسب "لايت جونسون" فلا تنبثق السياسة الخارجية فجأة في أذهان صانعي القرار، بل إن السياسة الخارجية هي نتاج لخبرات الدولة السابقة وللمعتقدات السياسية والأيديولوجية، التي تراكمت عبر الزمن فالمحدد الإيديولوجي هو تلك الأفكار التي يعتنقها أفراد المجتمع، والتي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي وهذه التوجهات المجتمعية ليست مجرد أراء عابرة، ولكنها أفكار تتسم بثباتها النسبي، وقد تعارض الباحثون حول أهمية المحدد الإيديولوجي من عدمه وحول أثاره على السياسة الخارجية، أما كيفية تأثير الأيدولوجيا في صنع القرار فيتم ذلك من خلال التأكيد على ضرورة وجود إيديولوجية واضحة لكل نظام سياسي وذلك بوصفها ليست فقط أداة لتقويم الواقع والمستقبل، وإنما أيضا محدد لنوعية الدور الذي تلعبه في النظام السياسي الدولي وتصورها لما يجب أن يكون، لكن رغم هذا فدرجة تأثير الإيدولوجيا تختلف باختلاف درجة التطور السياسي والتطور الاقتصادي للبلاد، حيث يزداد تأثيرها في المراحل الأولى للثورات الاجتماعية، لكنه يتراجع كل ما ازدادت درجة التطور

[1] إلياس ميسوم، **مرجع سابق**، ص.11.

[2] – شنين محمد المهدي , "السياسة الخارجية الإيرانية: التحولات الإيديولوجية والثوابت البراغماتية...محاولة للفهم," **مجلة الواحات للبحوث والدراسات** المجلد09, العدد02، (2016)، ص ص. 140-199.

الإقتصادي فمع زيادة الارتباطات الاقتصادية للدولة تظهر مشاكل جديدة يصعب على الأيدولوجيا تقديم حلول لها.[1]

ولإيران مجموعة من الضوابط الإيديولوجية منها ما هو نتيجة للثورة ومنها ما هو نتيجة لما قبل الثورة، ومن أهم هذه الإيديولوجيات ما يلي:

1. نظرية ولاية الفقيه:

للحديث عن نظرية ولاية الفقيه يجب العودة لنشأتها وارتباطها بالتاريخ الشيعي، حيث تبلور الفكر الشيعي حول حب "آل الرسول صلى الله عليه وسلم" والولاء لهم، ومن ثم تأسست الفكرة الشيعية القائلة بأحقية "علي بن أبي طالب" بخلافة "النبي صلى الله عليه وسلم"، ثم تطورت هذه الفكرة ليصبح الإمام لدى الشيعة معصوما ومنصوصا عليه من الله تعالى، بناء على وصية الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم امتد هذا الإعتقاد إلى الإمام الثاني عشر المهدي المنتظر، وعليه قامت الشيعة الإمامية على النبوة وترسخت الإمامة باعتبارها ركنا أصيلا من أصول الدين لا يصح الإيمان إلا بالاعتقاد بها، إلى أن فكرة الغيبة أحدثت ازمة كبيرة في الفكر السياسي الشيعي، إذ غاب الإمام الولي فوقع الشيعة في حيرة بشأن الإمامة والحكم ما أدى لدخول الاثني عشرية مرحلة الإنتظار واعتزال السياسة ومهام الحكم وتعطيل كل ما يتعلق بمهام الإمام وطول التاريخ الشيعي[2] ،ظل الخط الرئيسي للتشريع الإمامي قائما على الإبتعاد عن السياسة والمطالبة بحكم ديني، وفي مقابل التراث الشيعي المتمثل في انتظار عودة الإمام الغائب، طور "الخميني" فكرة ولاية الفقيه من مفهوم فقهي إلى نظرية سياسية ،بحيث كان يسعى إلى استمرار النهج الإمامي أثناء الغيبة، واعتبار ولاية الفقيه بمثابة البديل لحكومة المهدي المنتظر، ما شكّل انقلابا على الميراث الفقهي الشيعي، فلقد طرح

---

[1] –**المرجع نفسه**، ص ص. 140–141.

*المذهب الجعفري أطلق عليه هذا الإسم نسبة للإمام جعفر الصادق، هو إسم يُستخدم في إشارة إلى المذهب الشيعي الاثني عشري، وهو أكبر طائفة شيعية وأبرزها، يُعرف أيضًا باسم المذهب الإمامي أو مذهب أهل البيت، كما يُشير إلى المذهب الذي يقوم على الإعتقاد بأن خلافة النبي محمد تكون للإمام علي بن أبي طالب وأحد عشر إمامًا من ذريته من بعده.

[2] أحسن خديم الله، "تطور نظرية ولاية الفقيه في الفكر السياسي الشيعي" ، **مجلة أبحاث قانونية والسياسية،** (6 جوان 2018) ، ص ص. 344 – 345.

"الخميني" هذه النظرية للحكم في وقت كان فيه معظم رجال الدين منعزلين عن السياسة، ولهذا سعى في خطاباته ومحاضراته التي ألقاها في منفاه بالنجف الأشرف (العراق في عامي1977- 1978) إلى مطالبة الفقهاء بالخروج عن العزلة والإهتمام بالشؤون السياسية من خلال الإشتراك في المعارضة ضد الشاه[1].

وإنطلاقا مما سبق يتضح لنا رفض "الخميني" فكرة الغيبة ونظرية الإنتظار، ويعتبر حكومة ولاية الفقيه من ولاية الرسول صلى الله عليه وسلم، وإحدى أهم الأفكار التي اقرّها الله في زمن الغيبة، وأصبحت ولاية الفقيه من المبادئ الأساسية التي يتصف بها النظام السياسي الإيراني، بحسب ما نصت عليه المادة 5 من الدستور المتعلقة بولاية الفقيه على أنه "في زمن غياب الإمام المهدي يكون الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل"، كما سعت إيران لتصدير هذا الفكر إلى خارج حدودها أي إلى كافة الدول الإسلامية، بهدف لعب دور قيادي للأمة الإسلامية، بحيث ترى إيران أن ولاية الفقيه ليست محلية فقط، وإنما يجب أن تنشر في كل العالم الإسلامي خاصة في الدول الشيعية .

2.سرديات الإسلام الثوري، الإستكبار والاستضعاف:

ترى "شيرين هانتر" في كتابها الموسوم " بإيران والعالم" الإستمرارية في العقد الثوري، أن محور تفكير الإمام الخميني في السياسة الخارجية قد تجاوز النظرة التقليدية القائمة على دار السلام ودار الحرب، وإنما يقوم تفكيره على مفهومي المستكبرين والمستضعفين.[2]*

[1] -**المرجع نفسه**، ص. 348.

[2]- محمد المهدي شنين، **مرجع سابق**، ص. 145- 146.

* حسب الفكر الإيراني، يقصد بالمستكبرين تلك القوى الكبرى المتغطرسة التي تهيمن على الشعوب الأخرى وتسيطر على ثرواتها كالولايات المتحدة، أما المستضعفين فهم الشعوب المظلومة و التي تتعرض للإستغلال من طرف المستكبرين، و ترى إيران نفسها كمدافع عن هؤلاء المستضعفين.

وهذا يعني أن الدولة الإسلامية لا يتوقف دورها على حماية دار السلام، وإنما أيضا على المساهمة في توحيد كل المناوئين للظلم والهيمنة، فحسب تحليل "الخميني" إستنادا على نظرية الولي الفقيه فمن المهم التركيز على ثلاثة مفاهيم أساسية أثّرت على سياسة إيران الخارجية وهي:

- **الحكومة الإسلامية:**

وذلك من أجل تطبيق أحكام الإسلام في ظل استمرارية غيبة الإمام وتوحيد المسلمين وتحريرهم من الاستعمار واتباعه.

- **فكرة الأممية الدينية:**

حيث انتقد "الخميني" النعرات القومية التي تقسّم العالم الإسلامي وأرجع أسبابها إلى الإستعمار والقوى الكبرى.

- **فكرة الحياد:**

وتعني حسب "الخميني" عدم جواز الخضوع لغير الله والحفاظ على الهوية والترابط الوثيق بين الدين والسياسة، حيث رفض فصلاهما كأثر من آثار التبعية للخارج، فحسب الخميني فالعالم ينقسم إلى ظالمين ومظلومين، ولذا يجب على إيران حسبه أن تتحمل مسؤولية تصدير الثورة لإنقاذ الشعوب المضطهدة والمقهورة .

بناءا مما سبق قوله فيمكن القول، أن إيران ترى نفسها كحاملة لرسالة مقاومة الإستكبار العالمي مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت تقوم بدعم حركات المقاومة في عدة مناطق مثل: الحوثيين، حزب الله وبعض الفصائل الأخرى في العراق وفلسطين، وهذا ما يمكن اعتباره كجزء من سياسة الهيمنة التي تتبعها إيران في منطقة الشرق الأوسط وكوسيلة كذلك في إستراتيجية محور المقاومة التي تقودها إيران.

3.نظرية محور المقاومة:

يعرف محور المقاومة بأنه عبارة عن تحالف من الجماعات المعارضة لإسرائيل وللنفوذ الأمريكي في منطقة شرق الأوسط، وهذا المحور تقوده إيران ويضم كل من:

- حركه حماس في غزة.

-حزب الله في لبنان.

ميليشيات في العراق.

-جماعة أنصار الله الحوثية في اليمن.

بحيث يقول الباحث في مركز دراسات الشرق الأوسط والمتخصص في الشؤون الإيرانية إسلام المسني: "يضم محور المقاومة المليشيات الشيعية المسلحة التي تشارك في النزاعات الأهلية في اليمن والعراق وسوريا ولبنان، ويتحالف أيضا مع النظام السوري، ويمتلك بعض النفوذ على هذه الدول"، وقد بدأ استخدام مصطلح محور المقاومة من قبل الأمين العام الراحل لحزب الله اللبناني حسن نصر الله، وعددا من قادة الحزب إلى جانب مسؤولين إيرانيين ووسائل إعلام مؤيدة لهذا المحور وقد تشكل من دون وجود اتفاق هيكلي أو إتحاد شكلي بل تشكل كفكرة متأثرا بمجموعة من الظروف كالثورة الإيرانية والخلافات العربية و نتيجة للقوة العسكرية الإسرائيلية والدعم الأمريكي لها[1].ويؤكد المسني أن إيران بدأت منذ مطلع التسعينيات في دعم الحركات الفلسطينية الرافضة "لإتفاقية أسلو" وهكذا تشكّل المحور بشكل تدريجي... ثم استطاعت بعد سقوط النظام العراقي عام 2003 أن تنشر الميليشيات الشيعية التابعة لها في العراق، والتي تحمل الأيديولوجية الخمينية المعروفة بولاية الفقيه، وفي سوريا بعد عام 2011 وفي اليمن عام 2014 بواسطة جماعة أنصار الله الحوثية،[2]وهذا بهدف نشر الميليشيات الشيعية التابعة لإيران ، وهذا من أجل مواجهة إسرائيل و الحد من نفوذ الدول الكبرى في الشرق الأوسط، بغرض تحقيق طموحها المتمثل في الهيمنة على المنطقة .

---

[1]- ليلى بشار الكلوب ،(محور المقاومة وما علاقته بالنفوذ الإيراني في الشرق الأوسط) http://debbc.com تاريخ الاطلاع على الموقع :2025/3/14.

[2] ليلى بشار الكلوب، **مرجع سابق**، تاريخ الإطلاع على الموقع:14-03-2025.

4.نظرية أم القرى:

تتبنى نظرية أم القرى التي أسسها "جواد لاريجاني" على افتراض أساسي يتمثل في أن إيران هي مركز الإسلام العالمي، وأن الولي الفقيه هو قائدها الأوحد وأن "قم" هي البديل لمكة المكرمة، وأن المنامة تابعة لحكم إيران، وبحسب هذه النظرية فان أهدافها تتحقق من خلال نشر التشيع الصوفي في الدول الإسلامية، وإقامة حكومات صفوية تدين لإيران بالولاء التام، وهذا باستخدام كافة الوسائل، فتبعا لهذه النظرية فإن إيران هي الدولة الوحيدة التي تمتلك كل الشروط التي تجعلها "أم القرى"، والدولة المركزية للعالم الشيعي الذي ترى فيه الإسلام الصحيح، لذلك فهي تمثل القلب المذهبي، وكل من يمتلك القلب المذهبي عليه أن يسعى لتحقيق هدفه المذهبي النهائي، المتمثل في السعي لبناء الإمبراطورية الشيعية الموعودة التي تمثل نواة لدولة المهدي الشيعي المنتظر الذي سيقوم بإنقاذ العالم، ووفقا لذلك فيجب على إيران أن تتحمل مسؤولية تحقيق ذلك على أرض الواقع، ولتحقيق هذا الهدف لابد عليها من أن تقوم ببسط نفوذها على المجال الحيوي المطلوب، وهذا عبر توظيفها لكافة الظروف الدولية في سياساتها الخارجية، فنظرية أم القرى هي التي تصنع السياسة الخارجية الإيرانية الحالية.[1]

المطلب 03: البعد البراغماتي في السياسة الإيرانية

على الرغم من كل الأيديولوجيات التي تم ذكرها سابقا، ومالها من تأثير على السياسة الخارجية لإيران، بحكم تركيبة النظام الإيراني وطبيعته، وما يحمله من شعارات يغلّف به سياساته، تبقى البراغماتية والمصلحة الوطنية، محدد جد مهم لكل نظام سياسي ولو كان ينسب نفسه لأيديولوجية معينة، بحيث يجادل "روحي رمضانيR.K RAMAZANI " أنه من الخطأ الإعتقاد أن سجل السياسة الخارجية الإيرانية منذ اندلاع ثورتها عام 1979 نادرا ما يكشف عن تجاهل صناع القرار للمصالح البراغماتية للدولة، فبالرغم ماللإسلام والقومية من تأثير، إلا أنه من الخطأ الإعتقاد أن الأيديولوجيا هي المحدد الوحيد والرئيسي للسياسة الخارجية الإيرانية ، بل هناك عدة اعتبارات سياسية

[1] دلال بحري وكريمة عباسي، "التفكير الإستراتيجي الإيراني بين المصلحة الوطنية والأيديولوجيا"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 11، (2017)، ص. 63.

والاقتصادية والاستراتيجية تؤثر على صنع القرار وربما بشكل اكبر، والتاريخ الإيراني دليل على ذلك ولعل من أبرز الأمثلة صفقة السلاح السرية مع أمريكا وإسرائيل في الثمانينيات ،أثناء الحرب مع العراق، كما يلاحظ أن الميل نحو المصلحة زاد بعد وفاة الخميني، خاصة في عهد "هاشمي رفسنجاني" و"محمد خاتمي" الذين سعيا للتخلص من العزلة المفروضة على إيران منذ الثورة. [1]

كما تظهر البراغماتية في سياسة إيران اتجاه منطقة بحر قزوين حيث أقامت "طهران" العديد من إتفاقيات التعاون مع العديد من الدول مثل: بريطانيا، السويد، وروسيا، من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة، وليس هذا فقط فالأهم هو طموح إيران للإستفادة من موقعها الإستراتيجي المميز الذي يتيح نقل النفط عبر أراضيها من حوض بحر قزوين شمالا إلى المياه الدولية في الخليج جنوبا.[2]

بالإضافة، إلى أن الحراك الشعبي العربي الذي كشف عن البراغماتية الإيرانية وخاصة الأزمة السورية حيث كانت سياستها تتعارض بشكل كبير مع كل خطاباتها وشعاراتها الأيديولوجية حول المستضعفين، ففي البداية حاولت "طهران" إحتواء الحراك العربي واعتبرته امتدادا لصورتها، لكن عندما تعارضت الثورات مع مصالحها انحازت طهران إلى المصالح الوطنية على اعتبار أن التغيير في خارطة تحالفاتها سيؤدي إلى تقويض مصالحها ودورها، وكذا إمكانية امتداد الإحتجاجات إلى داخلها، مما قد يهدد نظام ولاية الفقيه بأكمله، ومن الرغم من الإختلاف الكبير في طرق وتبريرات كل من الخميني والبهلوي، إلا أن أهدافهما الإستراتيجية تتشابه إلى حد كبير، فعلاوة على لعب الدور الأول بين الأقران في المحيط الهندي ومنطقه غرب آسيا، سعت حكومة "آية الله الخميني" إلى قيادة العالم الإسلامي بأكمله، بمعنى أن كل من الثوريين و"الشاه" رغبوا في لعب دور سياسي يتجاوز الإمكانيات المتوفرة في ايران.[3]

---

[1] -محمد المهدي شنين، **مرجع سابق**، ص.150.

[2]- فرح الزمان أبو شعير، إيران وبحر قزوين :معادلة للصراع وتقسيم النفوذ في: http://studies.aljazera.com، تاريخ الإطلاع على الموقع :2025/3/14

[3] محمد شنين، **مرجع سابق**، ص.152.

فلا يمكننا إنكار تداخل العامل الإيديولوجي والمصلحة الوطنية كثنائية تتداخل وتتصارع فيما بينها فيما يخص صنع السياسة الخارجية الإيرانية، فالقادة الدينيون في إيران يعتقدون أن هيمنة إيران على الشرق الأوسط وقيادة العالم الإسلامي هو حق طبيعي لها لأنهم يرون أن لإيران مصلحة مباشرة في كل القضايا الإقليمية [1]

وفي الأخير يمكننا القول، أن إيران تتصرف كدولة عقلانية تهدف إلى ضمان بقائها وأمنها وتعظيم قوتها في ظل بيئة دولية فوضوية، من خلال المزج بين المبادئ الإيديولوجية والمصالح الوطنية لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط، مقابل خصومها الإقليميين مثل السعودية، تركيا وإسرائيل.

المبحث 3: جيوبوليتيك منطقة الشرق الأوسط وأهميته بالنسبة لإيران :

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من بين أهم المناطق المؤثرة في العلاقات الدولية وفي توازن القوى والمصالح في العالم، وهذا يرجع إلى عدة أسباب سياسية، إقتصادية واستراتيجية، ما جعلها مركزا للتحالفات العالمية وساحة للصراعات من أجل المصالح، فمن أهم مميزات هذه المنطقة موقعها الجغرافي الذي يربط بين ثلاث قارات :آسيا، إفريقيا وأوروبا ، حيث تحتوي على ممرات بحرية حيوية مثل: قناة السويس، مضيق هرمز ومضيق باب المندب، والتي تعد شرايين أساسية للتجارة العالمية ،الأمر الذي دفع بالدول الكبرى إلى السعي من أجل إكتساب النفوذ في المنطقة، باستخدام مختلف الوسائل سواءا العسكرية أو الدبلوماسية، ومن بين هذه الدول نجد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي تعد من أبرز الفاعلين الإقليميين في الشرق الأوسط، بحيث تتطلع إلى تعزيز نفوذها ومكانتها في المنطقة.

المطلب 01: الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط

تحظى منطقة الشرق الأوسط بمكانة مهمة في العالم من خلال موقعها الجغرافي ذو المساحة الكبيرة، الذي يربط الذي يربط بين ثلاث قارات من العالم، الأمر الذي أدى إلى التنوع في ظروفها المناخية والطبيعية، وبالتالي إحتوائها على موارد طاقوية هامة، وقد تم استعمال مصطلح الشرق

[1] دلال بحري وكريمة عباسي ، **مرجع سابق**، ص.68.

الأوسط لأول مرة عام 1902 من طرف الكاتب الأمريكي "ألفريد ماهان" للإشارة إلى المسالك الغربية والشمالية المؤدية إلى الهند في مواجهته للنشاط الروسي في إيران، كما استعمل للدلالة على المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي الواقع بين الشرق الأدنى والشرق الأقصى، إلى جانب استخدامه من طرف القوى الإستعمارية الأوروبية أثناء الحرب العالمية الأولى[1].

خريطة رقم02: الموقع الجغرافي للشرق الأوسط

Source: istock, Vector map of geopolitical region middle east stock illustration in: https://www.istockphoto.com/vector/vector-map-of-geopolitical-region-middle-east-gm1447364609-485198216

أما بالنسبة للمناخ فتتمتع معظم مناطق الشرق الأوسط بمناخ صحراوي جاف وحار في معظم السنة حيث يوصف مناخها بأنه مشمس وحار على مدار السنة و قليل هطول الأمطار، مما تسبب في تكون أراضي صحراوية شاسعة، كما يتميز فصل الصيف فيها بحرارته المرتفعة للغاية، حيث

[1] صباح بالة ، الشرق الأوسط Middel.East HTTP://political.enajcle. تاريخ الإطلاع على الموقع في :(2025/3/15)

سجلت درجات حرارة تقترب من 70° في بعض المناطق مثل العراق وإيران، وتتمتع المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط الواقعة ضمن دول الشرق الأوسط كفلسطين ولبنان بمناخ البحر الأبيض المتوسط، الذي يتميز بصيف حار وجاف وشتاء بارد ورطب، أما مناخ وسط شرق تركيا وشمال غرب إيران، فيتراوح ما بين المناخ الأوروبي المعتدل ومناخ الصحاري العربية، وعادة ما يكون مناخها قاري رطب، بينما تتميز المناطق الشمالية للشرق الأوسط في ايران وأفغانستان آاسيا الوسطى بمناخ أقرب لمناخ السهوب مع شتاء بارد وقليل الأمطار.[1]

تعتبر منطقة الشرق الأوسط، من أغنى مناطق العالم من حيث الثورات والموارد الطبيعية، خاصة الموارد الطاقوية وعلى رأسها الغاز والنفط ، حيث تمتلك بلدان الخليج العربي نسبا كبيرة من الإحتياطات العالمية للنفط والغاز، وقد ساهمت المنطقة بحوالي 57% من إجمالي إمدادات النفط العالمي، وبنحو 41% من إجمالي إمدادات الغاز العالمية، كما تحتوي المنطقة على كميات كبيرة من إحتياطات الغاز الصخري بنحو 2547 قدما منها، وقدّر إنتاج النفط الخام عام 2022 في المنطقة حوالي 30 مليون برميل يوميا وهو ما يعادل ثلث إجمالي النفط العالمي، بينما بلغ إنتاج الغاز الطبيعي حوالي 925 مليار متر مكعب وهو ما يمثل أكثر من خمس إجمالي الغاز المنتج عالميا.[2]

كما تتوفر المنطقة على ثروات معدنية كبيرة مثل: الفوسفات، الحديد ،الذهب، الزئبق، والبوتاس بالإضافة إلى الثروة الحيوانية والسمكية والأراضي الزراعية، ويبلغ مجموع سكان دول الشرق الأوسط 690 مليون نسمة، وتتضمن المنطقة تعدادا سكانيا مرتفعا، كما تنتشر اللغة العربية ولهجاتها المختلفة بشكل كبير بين سكان المنطقة، ثم تأتي بعدها اللغة الفارسية كثاني أكثر لغة إنتشارا، تتبعها اللغة التركية وتنتشر عدة لغات أخرى منها الأوردو، العبرية، البربرية، الشركسية، الفرنسية والإنجليزية ، أما بالنسبة للديانة فتنتشر الديانات السماوية الثلاث في المنطقة، ولكن يغلب الطابع الديني الإسلامي بمذاهبه السنية والشيعية، وهي الديانة الرسمية لعدد من دول الشرق الأوسط، كما

[1] محمد زماري ، **مرجع سابق**.

[2]- ما هي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، HTTP://cfi.trade.com تاريخ الاطلاع على الموقع : 2025/3/15

تعد الديانة المسيحية من الديانات المنتشرة في المنطقة أيضا، ويتبع الأغلبية المذهب الأرثوذكسي، كما توجد دول تنتشر فيها أقليات يهودية[1].

-المطلب الثاني: البعد الجيوبوليتيكي لمنطقة الشرق الأوسط: نظرية حافة الأرض / نظرية القوة البحرية:

تعرف الجيوبوليتيك géopolitique على أنها تحليل التأثيرات الجغرافية على علاقات القوى في العلاقات الدولية، فقوة أمة ما، وفرصها في البقاء تعتمد بشكل كبير على العوامل الجغرافية كالموقع، الحجم، الشكل،العمق المناخ، السكان والقوى العاملة، والموارد الطبيعية، ولهذا فإن منطقة الشرق الأوسط تشكل دوما حيزا استراتيجيا، بحيث تحتل المنطقة مكانة إستراتيجية في النظام العالمي، ومن هنا يبرز البعد الجيوبوليتيكي أو الجيوالسياسي للمنطقة، وخاصة من خلال تأسيس شركات نفط كبيرة في المنطقة وتعزيز وحماية الأنظمة السياسية (العديد من الأنظمة في المنطقة تحظى بحماية غربية بامتياز)، كما هناك الكثير من الأحداث التي وقعت في المنطقة أدّت إلى إحداث تغييرات في النظرة الجيوالسياسية للمنطقة: مثل إتفاقيات السلام بين مصر وإسرائيل والثورة الإيرانية، وكذلك إنتقال موقع الثقل في العالم العربي إلى دول الخليج والتي بدأت تلعب دورا إقليميا ودوليا مهما.[2]

فمنذ عشرين عام، أي منذ نهاية الحرب الباردة، كانت ديناميكيات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط مستقرة نسبيا، بحيث كانت الولايات المتحددة الأمريكية هي القوة الأجنبية المهيمنة بلا منافس، على عكس ما يحدث اليوم من إضطرابات سياسية وحروب، بفعل عودة منافسة القوى الكبرى على المنطقة، ما أدى إلى تحول جذري في جيوبوليتيك منطقة الشرق الأوسط[3].

---

[1] سكان الشرق الأوسط، في: - https://mailalmerja.net.com، تاريخ الاطلاع على الموقع : 2025/3/15.

[2] سامي بخوش وسفيان منصوري، "جيوبوليتيكا الشرق الأوسط: تصور سيناريوهات مستقبل المنطقة، **مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية**، المجلد06، العدد04، (ديسمبر 2021)، ص.439.

[3] **المرجع نفسه**، ص 440

أسهم موقع الشرق الأوسط في تعرضه للكثير من الأحداث لا تزال تؤثر في أوضاع المنطقة، وعلى سكانها واستمرار عدم الاستقرار والحروب، بحيث تعتبر سمة عدم الاستقرار ميزة تتميز بها المنطقة، والتي تطورت فيما بعد بفعل عدة عوامل متداخلة شكلت البيئة الاستراتيجية للمنطقة، وأدت بدورها إلى دخولها في حلقات مفرغة من العنف بمختلف مستوياته وأشكاله، حيث تتمثل إحدى الخصائص التقليدية لمنطقة الشرق الأوسط، ضمن ما يسميه "شانتال كوادرات" أهميتها الاستراتيجية عابرة الإقليمية، والتي تعود إلى عوامل متعددة أبرزها:[1] إحتياطاتها الضخمة من النفط وتحكمها في خطوط الملاحة الدولية الرئيسية وتأثيرات الصراع العربي–الإسرائيلي وبؤرة الصراع المزمنة في الخليج، على مصالح الأطراف الدولية وقربها الجغرافي من أوروبا، وما بدأت تفرزه من عناصر تهديد لأمن الكثير من الدول في العالم بحيث تعتبرفترة مابين الحربين العالميتين، من أهم العوامل التي أثرت على مستقبل الإستقرار والصراع في المنطقة، فمن نتائج الحرب العالمية الأولى كانت التجزئة الجغرافية في العالمين العربي والإسلامي، وكان من نتائج الحرب العالمية الثانية ،الإعلان عن القيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين وبداية أخطر قضية تاريخية، وبذلك تمحور الشرق الأوسط حول قضايا نزاع وصراع عالميين وإقليميين عنوانهما: قضية فلسطين وقضية الصراع من أجل النفط والشأن المائي.[2]

يشير الجوبوليتيكي "نيكولاس سبيكمان" Nicolas spikman إلى أهمية الجغرافيا في محددات السياسة الخارجية للدول كونها العامل الذي لا يتحول ولا يموت، حيث يقول أن الجغرافيا هي العامل الأكثر أهمية في السياسة الخارجية للدول، لأنها أكثر العوامل ديمومة، إذ يأتي الوزراء ويذهبون وحتى الطغاة يموتون لكن السلاسل الجبلية تظل راسخة في مكانها[3]، وانطلاقا من هذا أعطت

[1] د. حسن جوني، ا"لشرق الأوسط بين الجيوبوليتيك والأيديولوجيا"، **مجلة محكمة للبحوث العلمية**، المجلد01، العدد01، (جانفي2024)، ص.60.

[2] **المرجع** نفسه، ص.61.

[3] مماد صليحة وبكاي كريمة، "مكانة منطقة الشرق الأوسط، في استراتيجيات القوى الكبرى من منظور المقاربات الجيوبوليتيكية"، **مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية**، المجلد 3، العدد 2 (2014) ص.04.

النظريات الجيوبوليتيكية أهمية بالغة لمنطقة الشرق الأوسط، لما لها من خصائص جغرافية جد مهمة كالموقع الجغرافي والثروات الطبيعية، ومن أبرز هذه النظريات:

1-نظرية حافة الأرض:

ترتكز نظرية نيكولاس سبيكمان **Nicholas Jspykman** "حافة الأرض " (ريملاند، Rimland) على قاعدة جيوبوليتيكية، مفادها أن الصراع التاريخي يتم على أرض الحافة أو الهلال الداخلي، وقوى البحر، وبالتالي فإنه من يسيطر على نطاق الحافة يسيطر على أوروبا وآسيا ومن يسيطر على أوروبا وآسيا (أوراسيا) يسيطر على العالم، وتجسد واقع هذه النظرية في الحرب العالمية الثانية، حيث انتصر الحلفاء عندما سيطروا على الشواطئ واليابسة في العديد من مناطق الهلال الداخلي[1].

وعند النظر إلى موقع الشرق الأوسط، فهو يقع ضمن "حافة الأرض" أي يقع عند تقاطع ثلاث قارات: آسيا و أروبا وإفريقيا، ويحتوي على ممرات بحرية حيوية منها: قناة السويس، مضيق باب المندب، ومضيق هرمز، وهي ممرات جد مهمة في التجارة والطاقات العالمية، وإذ لا تقع هذه المنطقة في قلب اليابسة الأوراسية، ولكنها جزءا من طوق النفوذ العالمي الذي تسعى كل الدول الكبرى لبسط سيطرتها عليه لضمان التفوق الجيوسياسي، فالشرق الأوسط يمتلك إحتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، الأمر الذي جعل منها ساحة للصراع والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية، وهذا ما يوضح مدى أهمية المنطقة كجزء من نطاق حافة الأرض.

[1] محمد بلعيشة، **التغلغل الإسرائيلي في جمهوريات آسيا الوسطى الصفقات الفاوستية** (لبنان-بيروت: مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، ط1، 2022) ص.36.

خريطة رقم03: موقع الشرق الأوسط ضمن منطقة الريملاند حسب نظرية حافة الأرض

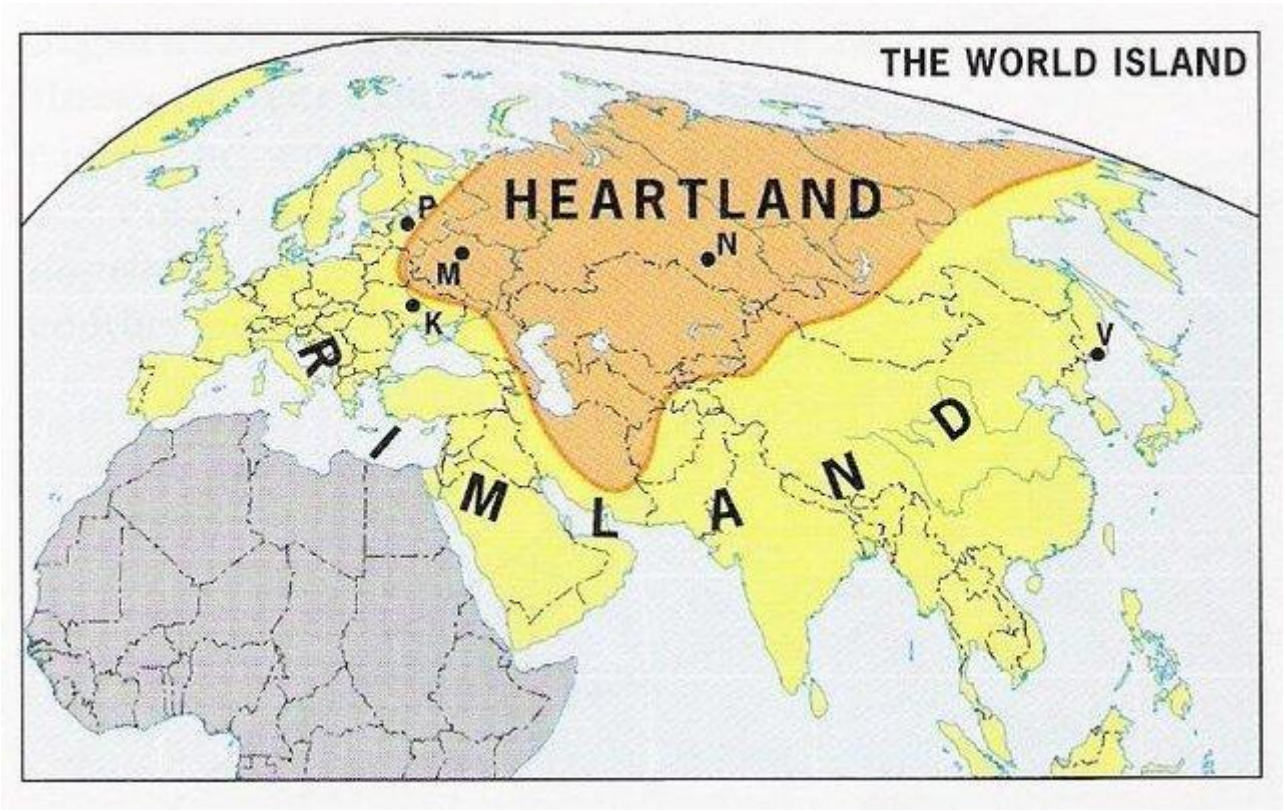

Source: Menik Wakkumbura, in https://www.researchgate.net/publication/378802854_The_Geopolitical_Rivalry_of_India_and_China_in_the_Indian_Ocean_as_a_Crucial_Determinant_of_the_Future_of_Littoral_States_Case_Study_of_Sri_Lanka

2-نظريه القوة البحرية:

ترتبط نظرية القوة البحرية بالأمريكي ألفريد ماهان ،Mahanالذي تأثر بما شاهده أثناء تجوله في المحيطات، من هيبة المياه وعظمتها، فاهتم بالبحث والدراسة حول البحار والمحيطات، وألّف ثلاث كتب في موضوع القوّة البحرية سياسيا وعسكريا، وهي كتاب "تأثير القوة البحرية على التاريخ" و كتاب "تأثير القوة البحرية على الثورة والإمبراطورية الفرنسية" وكتاب "القوة البحرية في علاقاتها مع الحرب" وتتلخص أهم أفكار ماهان في الآتي[1]:

[1] د. محمد أحمد عقلة المؤمن، **استراتيجيات وسياسة القوى ومقومات الدولة في الجغرافيا السياسية**، (الأردن: دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع) ، ص ص.39-40.

– أن الأساطير والسفن الحربية أكبر طاقة من العربات البرية وأكثر كفاءة.

–كلفة النقل اقل.

–من يريد السيطرة على العالم، فعليه امتلاك قوة بحرية، لأن الدول البرية منعزلة وضعيفة، ودل على ذلك ببريطانيا، التي كانت تمتلك أقوى أسطول بحري ما جعلها أقوى دولة في العالم لعدة سنوات.

وفي نفس السياق، إن السيادة البحرية كانت ولا تزال مبدأ في العقيدة العسكرية للقوى الكبرى، وهي مطلب تلح عليه الدول وتسعى لتحقيقه في المناطق البحرية الإستراتيجية، خاصة ما يتعلق بهاجس التهديدات الأمنية على الممرات وتحديدا أمن الطاقة، وبما أن روسيا دولة حبيسة لموقعها الجغرافي البعيد عن أهم البحار والممرات المائية، فوجود هذه البحار والممرات في الشرق الأوسط سيكون المخرج الذي سيخرجها من عزلتها الجغرافية، لذلك فإن التدخل الروسي في سوريا عام 2015، يندرج ضمن إستراتيجيات روسيا للوصول إلى المياه الدافئة والإستحواذ على "ميناء طرطوس" الذي يحتوي على القاعدة العسكرية الروسية، والتي تعتبر النقطة الوحيدة للقوات البحرية الروسية في شرق البحر الأبيض المتوسط[1].

فبالرغم من أنّ منطقة الشرق الأوسط تعرف بأنها منطقة ذات طابع برّي أي صحراوي وقاري إلا أنها ذات أهمية بحرية كبيرة لإحتوائها على العديد من الممرات البحرية كما سبق وأشرنا والبحار كالبحر الأحمر ولهذا نجد العديد من القوى تتنافس من اجل التحكم بممرات ومضائق وبحار هذه المنطقة لتطوير قدراتها البحرية وهذا يفسر سياسة إيران إتجاه دول المنطقة بحيث تسعى لكسب قوة بحريّة تمكّنها للسيطرة على التجارة (غالبية صادرات النفط تمرّ عبر البحار والنفوذ السياسي سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي و بالتالي فنظرية القوة البحريّة لمهان قد تفسّر سلوك الدول

[1] مماد صليحة وكريمة بكاي، **مرجع سابق**، ص ص.06-07.

وسياساتها في الشرق الأوسط لكون هذا الأخير يعد من اهم مناطق تطبيق هذه النظرية ، لسبب موقعه البحري المحوري و تعدد القوى اللتي تسعى لبسك نفوذها عن طريق البحار.

المطلب الثالث: أهمية الشرق الأوسط لدى ايرن من الناحية الجيوبوليتيكية

شهدت منطقة الشرق الأوسط ، وخاصة العربية منها الكثير من التطورات التي تدل على الأهمية الجيوستراتيجية لتلك البقعة من العالم، وتبرر السياسات الخارجية للقوى الكبرى والإقليمية التي تحاول لعب دور فعال ومؤثر في المنطقة ، فبناءا على جيوبولتيكا الشرق الأوسط، يعتبر من يسيطر على هذه المنطقة بكل معطياتها و خصائصها الجغرافية قادر بالتأكيد على أن يفرض مكانته وسطوته على السياسة العالمية، وتحديداً إيران التي توجه كل ما تملكه من أدوات لفرض مكانتها وهيمنتها الإقليمية في الشرق الأوسط ، بحيث تتمثل الأهمية الجيوبولتيكية للشرق الأوسط بالنسبة لإيران، في أن تلك المنطقة هي المجال الحيوي الأول تبعا لجيوبوليتيك المذهب الشيعي الإيراني، وهذا بالنظر إلى جغرافية المنطقة بكونها تشرف على معظم خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية العالمية ، كما أنها من أغنى الأماكن في الأرض ، حيث تضم 80 % من النفط العالمي ، أي ثلثي نفط العالم ، فضلاً عن العوامل التاريخية والثقافية المشتركة بين إيران و دول شرق المتوسط، كما تحتوي هذه المنطقة على أهم المضائق البحرية و ممرات الملاحة العامية في العالم كمضيق هرمز و باب المندب و قناة السويس و غيرها ، بحيث أن مضيق هرمز يمر من خلاله 40% من النفط المنقول عبر البحر في العالم، كما يمر من خلاله22% من السلع الأساسية في العالم ، و على الجانب الآخر نجد مضيق باب المندب و الذي يعد ممرا حيويا لصادرات النفط الى أوروبا و التجارة العالمية ، بحيث يمر 30% من النفط العالمي عبره. [1]

[1]–آية رجب و آخرون، "جيبوتيتيك القوى الإقليمية المعاصرة في الشرق الأوسط(ايران وإسرائيل نموذجا)":
https://democraticac.de.comتاريخ الإطلاع في:17-09-2025

خريطة رقم04: مضيق هرمز ضمن خطوط التجارة العالمية

المصدر :الطاقة، مضيق هرمز، 7تساؤلات عن دوره في سوق النفط العالمية، في الموقع :

https://attaqa.net/2021/01/17/%D9%85%D8%B6%D9%8A%D9%82-%D9%87%D8%B1%D9%85%D8%B2-7-%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D8%A4%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%86-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7/تاريخ التصفح.24/05/2025 :

أما فيما يخص دول الجوار الجغرافي لإيران فهي ذات توجهات مذهبية مشتركة مع ايران، مثل: العراق، سوريا، اليمن، لبنان ودول الخليج العربي خاصة البحرين التي 70%من سكانها من المذهب الشيعي، و تسمى دول الخليج العربي حسب القاموس الفارسي بدول البدر الشيعي، كما ذكر "علي أكبر ولايتي" وهو مستشار الشؤون الدولية للدولة الإيرانية، أن دول البدر الشيعي والمتمثلة في الساحل الجنوبي لإيران والخليج العربي ومضيق هرمز وعجمان ، هي الحدود الإستراتيجية الأكثر أهمية لتكوين البدر الشيعي لإيران، وتتمثل أهمية تلك الدول بالنسبة لإيران بسبب عدة جوانب، منها التركيبة المذهبية لتلك الدول ، والتي يدين سكانها ولاؤهم إلى المرشد الأعلى الإيراني، كما يقطن تلك المناطق نسبة لا يُستهان بها من السكان الشيعة ، فحسب بعض التقارير ، مثلاً تشتمل اليمن على حوالي 35 % من سكانها من الشيعة، وتتشابه النسبة أيضاً في لبنان وسوريا، ويعلوها في العراق و البحرين ، ويتبلور السبب الثاني في كون تلك الدول دول جوار جغرافي بالنسبة لإيران،

تلك الدولة التي لديها نزعات توسعية ما يوفر لها ميزة نسبية كبيرة لتنفيذ مشروعها الجيوسياسي، وهذا لقلة تكاليف التوسع على حساب تلك الدول مع توافر البدائل عند اتخاذ القرارات في استراتيجياتها التوسعية.[1]

وفي نفس السياق، تجدر الإشارة الى ما يعرف بالجيوبولتيك الشيعيي الذي يشير إلى الفكر السياسي التوسعي الذي يتجاوز حدود إيران الجغرافية، ليمتد إلى المناطق التي تخدم مصالحها الحيوية، وهذا لغرض التوسع إلى فرض النفوذ على الأراضي والمساحات اللازمة لتشكيل حواجز جغرافية خارجية، التي يتم ربطها تدريجيًا بالدولة المركزية (إيران)، ويأتي هذا التوجه في إطار استراتيجية ممنهجة يضعها صانعي القرار الإيراني، وهذا انطلاقا من قناعة أن إيران هي القوة القائدة للمشروع الجيوسياسي الشيعي.[2]

فالجيوبوليتيك الشيعي على الرغم من حداثته، إلا أنه شكَّل هدفًا إستراتيجيًّا لطالما عملت على تحقيقه الجمهورية الإسلامية في إيران، فكل الطروحات الفكرية التي نادى بها "الخميني" جاءت في إطار تحقيق هذا المسعى الإستراتيجي الإيراني، الذي يمثِّل في النهاية اللبنة الأساسية لتشكيل الإمبراطورية الشيعية العالمية، التي يقودها الولي الفقيه في إيران، فحتى فكرة ولاية الفقيه هنا تأتي ضمن سياق إستراتيجي يهدف إلى إيجاد حالة ربط بين فكرة المركزية الشيعية العالمية–إيران، ومركزية صنع القرار –ولاية الفقيه، الذي يمثِّل مركز الشرعية السياسية في العالم الإسلامي الشيعي، مستندةً في ذلك إلى الظروف التاريخية والسياسية التي مرَّت بها إيديولوجيا الإسلام السياسي الشيعي في إيران[3] .

بحيث يعد الجيوبولتيك الشيعي كأحد الأدوات التي تستخدمها إيران لبلوغ هدفها التوسعي في منطقة الشرق الأوسط، فمن خلال توظيف الروابط المذهبية و الولاءات العقائدية التي تجمعها

---

[1] – آية رجب و آخرون، **مرجع سابق**.

[2] – كريمة كروي ،" صعود الجيوبولتيك الشيعي في السياسة الإقليمية لإيران و انعكاسه على دول الجوار"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية المجلد 06،العدد 01، (جوان2021) ص.77.

[3] – فراس إلياس ، " الجيوبوليتيك الشيعي و المخيلة الجيوستراتيجية الإيرانية: مجالات التأثير و بناء النفوذ ": https://studies.aljazeera.net.com تاريخ الإطلاع في (18–03– 2025).

مع دول جوارها الجغرافي، تسعى إلى بناء شبكة من الدول الحليفة و الموالية لها في المنطقة، ما يتيح لها فرض حضورها السياسي و الإقتصادي و العسكري في عدة ساحات ، وهذا ما يمكن اعتباره كوسيلة لتعزيز دور ايران كقوة إقليمية مهيمنة ذو تأثير على موازين القوى ضمن مشروع يقوم على تكامل المصالح المذهبية مع الأبعاد الإستراتيجية لإيران .

الفصل الثاني: التفاعلات الإقليمية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط: التنافس على الزعامة الإقليمية

الفصل الثاني: التفاعلات الإقليمية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط: التنافس على الزعامة الإقليمية

تمهيد:

تعتبر إيران دولة محورية في منطقة الشرق الأوسط نظرا لموقعها في قلب منعطفات جيوسياسية حيوية، بحيث لها دور تاريخي و متغير في المنطقة، أي تتميز بسياسة نشطة و متغيرة تجمع بين الدين، الإيديولوجيا، البراغماتية و التطلعات السياسية ، تسعى من خلالها إلى تعزيز نفوذها وتأكيد مكانتها كقوة إقليمية كبرى، وتتميز علاقة إيران بدول الجوار بالتقلب و التغير فتارة تنافس و صراع و تارة تعاون و تقارب، حيث اتخذت التفاعلات الإيرانية أبعاد متعددة شملت الجوانب السياسية الاقتصادية، الثقافية و العسكرية ، ما جعل منها طرفا أساسيا في الكثير من النزاعات و الصراعات و الأزمات الإقليمية ذات الطابع الجيوسياسية والطائفي.

وفي هذا السياق برز التنافس الإيراني على الهيمنة الإقليمية والنفوذ مع قوى إقليمية أخرى، خاصة تركيا والمملكة العربية السعودية، ما إثر على منطقة الشرق الأوسط وأمنها فضلا عن تأثيرها في مسارات الصراع والأزمات والتسوية في عدة قضايا كالقضية الفلسطينية، سوريا، اليمن، العراق ولبنان.

بناءا على ما سبق قوله، يهدف هذا الفصل إلى تحليل طبيعة التفاعلات الإقليمية الإيرانية وتسليط الضوء على مظاهر التنافس بين إيران ومنافسيها الإقليميين حول الهيمنة الإقليمية، أين كل فاعل إقليمي يسعى لترسيخ دوره القيادي في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

- **المبحث الأول:** التنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط: صراع حول المصالح والنفوذ الإقليمي
- **المبحث الثاني:** العلاقات الإيرانية السعودية: بين التنافس والتقارب
- **المبحث الثالث:** إيران وإسرائيل: صراع حول النفوذ الإقليمي

المبحث الأول: التنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط: صراع حول المصالح والنفوذ الإقليمي

تشهد منطقة الشرق الأوسط صراعا وتنافسا مستمرا بين مختلف القوى الإقليمية الفاعلة، والتي تسعى إلى توسيع نطاق نفوذها السياسي، العسكري والاقتصادي والسيطرة على مفاصل التأثير والهيمنة في المنطقة. ويعد التنافس التركي الإيراني أحد أبرز ملامح ظاهرة الصراع والتنافس في العقود الأخيرة، فمنذ العهدين الصفوي والعثماني لم يكن الصراع بين هذين الدولتين مجرده نزاع حدودي أو سياسي فقط، بل اهم من هذا فهو يعكس اختلافا حضاريا وعقائديا عميقا ويتمثل في التباين المذهبي بين التشيع الصفوي(إيران) والسنه العثمانية (تركيا)، ومع التغيرات الكبرى في بنية النظام الدولي في إعقاب الحرب الباردة أعادت كل من تركيا وايران صياغة إستراتيجيتها الخارجية للتوسع في المجال الحيوي للشرق الأوسط، بحيث تفاقم هذا التنافس بينهما بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 لمحاولة الدولتان ملأ الفراغ السياسي والأمني الذي برز بعد الحرب عبر أدوات النفوذ السياسي والدعم العسكري والاقتصادي لأطراف محلية موالية، بالإضافة إلى البعد الطائفي الذي زاد من تعقيد المشهد بين البلدين، حيث تدعم إيران فواعل شيعية في كل من العراق ، سوريا ، لبنان واليمن بينما تدعم تركيا غالبا قوى سنية، كما أن للبعد الإقتصادي والجيوالسياسي حضورا قويا في هذا التنافس، إذ تتعارض مصالح الطرفين في العديد من القضايا والملفات كقضية الطاقة وطرق نقل الغاز والنفط ، وكل هذه العوامل تجعل التنافس تركي الإيراني متعدد الأبعاد، وإن كان يتغلف أحيانا بخطابات دبلوماسية مرنة إلا أنه يعكس في جوهره تنافسا شرسا حول المصالح النفوذ والزعامة الإقليمية بالتالي يهدف هذا المبحث لفهم التنافس بين إيران و تركيا و أسبابه و جذوره التاريخية و كذا قضايا الخلاف بينهما.

المطلب الأول: المنطلقات الفكرية للسياسة الخارجية التركية

منذ تأسس الجمهورية التركية عام 1923 الحرب الباردة كان هناك انزواء عن الشرق والتوجه نحو الغرب (أوروبا) ، وهو ما طبع السياسة التركية آنذاك ، وبعد نهاية الحرب الباردة بدأت

تظهر بوادر التغيير، حيث كان هناك نقاش حاد بين انصار الجرأة (Boldness) وانصار المدافعين عن التريث والحذر (Caution) فيما يتعلق بالاستجابة المثلى للفرص والرهانات التي أفرزتها البيئة الدولية ، فالموقف الأول كانت تمثله النخب السياسية وبعض الإعلام ، بينما دافع الجيش والأجهزة الإدارية عن الموقف الثاني وهذا التعارض في الموقفين أشعل نقاشا غير مسبوق حول دور تركيا الإقليمي والدولي[1].

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة بقيادة الرئيس "رجب طيب أروغان" عام 2002 خضعت السياسة الخارجية التركية لإعادة هيكلة نظرية ومفاهيمية ، كما تطورت أهدافها وأدواتها ومجالات نشاطها ما أحدث تحولا عميقا في السياسة المتبعة ، بحيث إعتبر الحزب الأول الذي يحمل رؤية عميقة ترتكز على مكانة تركيا في الساحة الإقليمية والدولية ، وقد تم توجيه السياسة الخارجية التركية وفق المنظور (العثماني الجديد) الذي طرحه "أحمد داوود أوغلوا" خبير السياسة الخارجية التركية والذي كان له زمام المبادرة في تغيير تلك السياسة، حيث قدم عدد من الطروحات النظرية التي تم تطبيقها فيما بعد والتي اعتبرت أساس السياسة الخارجية التركية بعد 2002 ، ومن اهم هذه الطروحات نجد ما يلي[2] :

1. سياسة التصفير المشاكل:

كان لسياسة "تصفير المشاكل " أو كما تسمى كذلك سياسة "تخفيض المشاكل " قيمة رمزية، لأنها تدل على الإنفصال عن الإفتراض السابق الذي يقوم على أن تركيا محاطة بالأعداء والذي إعتبره "اوغلو" أكبر تحدي أمام رسم سياسة تعزز دور تركيا الإقليمي، فقام بوضع حد لما يسميه "إغتراب "الدول المجاورة لتركيا ووفقا لسياسة تصفير المشاكل فإن تركيا لا تنتظر الأطراف الأخرى

[1] مرزود حسين و الإيميل المهني ، "قراءة في أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط الدوافع و الرهانات"، **مجلة حوليات جامعة الجزائر 1** ، المجلد: 36 ، العدد01 ،(2022)، ص.442.-

[2] د .عماد رزيك عمرو و محمد نوار حسين ، "دور محمد داوود اوغلو في السياسة الخارجية التركية، **مجلة كلية القانون و العلوم السياسية**، العدد 21، (جويلية 2023)، ص ص .290-291.

لتخطوا اليها وإنما تبادر بتقديم المقترحات والمشاريع الإقليمية والدولية. وهذا ما مكن تركيا من تحرير السياسة الخارجية تماما من قيود الاعتبارات المحلية، فقبل عام 2002 كانت تتصف علاقات تركيا بجيرانها بالمتدهورة والمتوترة، لكن من خلال تصفير المشاكل بات هناك ترابط اقتصادي كبير بينها وبين البلدان المجاورة، وكذلك اهتمت تركيا بتسوية النزاعات على مستوى الاقليم في ظل هذه السياسة، فتم تعزيز العلاقات مع جورجيا، بلغاريا وأرمينيا، كما تحسنت علاقتها مع "إيران"، أما في الشرق الأوسط فقط تعاملت تركيا حيال هذه المنطقة وفقا لمبدأ "حسن الجوار" من خلال توحيد التحديات، بحيث إعتبر اوغلو هذه المنطقة على أنها الحديقة الخلفية البرية القريبة من الجمهورية التركية.

2. نظرية العمق الاستراتيجي:

تقوم نظرية العمق الاستراتيجي على فكرة المجال الحيوي والعمق التاريخي، حيث ادرك اوغلو أن الدولة في العلاقات الخارجية تتحدد من خلال موقعها الجيواستراتيجي وعمقها التاريخي في إشارة للعودة إلى الإرث العثماني القديم ، والتي أطلق عليها البعض بالعثمانية الجديدة ويتمثل فحوى العمق الإستراتيجي التركي الذي طرحه اوغلو في موقعها الجغرافي الإستراتيجي المتوسط بين أوروبا وآسيا وسيطرتها على مضائق إقليمية ودولية كمضيق الدردنيل والبوسفور، إلى جانب التصالح مع ارث تركيا الإسلامي والعثماني داخليا وخارجيا ، وتقوم نظرية أوغلو للعمق الاستراتيجي على عده مبادئ أهمها:

إعتبار تركيا دولة محورية ذو تأثير في أكثر من منطقة في الشرق الأوسط.

- حل الخلافات بين الدول السلمية ما يؤثر إيجابيا على الأمن الداخلي التركي.
- التزام تركيا بما يعرف بالسياسة الاستباقية لحل النزاعات في المنطقة لمنع تحولها إلى الصراعات الدولية.

- الفاعلية الاقتصادية بين تركيا ودول المنطقة.

3. نظريه التحول الحضاري:

تعتبر هذه النظرية إحدى اهم النظريات التي وضعها أحمد داوود اوغلو والتي قدم لها الشرح في كتابة الموسم العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية حيث طرح فيه أفكاره حول مستقبل العلاقات الدولية كما برهن أنه لا يوجد صدام للحضارات كما يقول "هنتنجتون "ولا نهاية تاريخ كما يدعي "فوكوياما"، وإنما هو تحول حضاري واسع المدى. حيث بدأ المركز الحضاري الأطلسي– الأمريكي بالانزياح تدريجيًا نحو محاور جديدة لا تزال في طور التشكل، إذ تسعى الدول الأوروبية إلى إستعادة هذا المركز من خلال مشروع الاتحاد الأوروبي، بينما تسعى القارة الأسيوية إلى بناء مركز حضاري جديد في آسيا الباسيفيك بقيادة الصين، الهند واليابان. في المقابل يعمل العالم الإسلامي كذلك على بناء محور حضاري مغاير من خلال رؤية متماسكة للعالم تتمركز حول دول كتركيا، إيران، باكستان ومصر، شرح داوود في نظريته العقبات التي تعترض طريق نهضة المحور الحضاري الإسلامي والتي أرجعها إلى المحور الحضاري الأمريكي الذي يسعى منذ منتصف التسعينيات للاحتفاظ بتفوقه بمختلف الوسائل سواء أخلاقية وغير أخلاقية، بما في ذلك التلاعب بالأسس الداخلية للحضارات البديلة له وتعتبر هذه النظرية من النظريات السياسية المعاصرة، التي ترى أن المتغيرات الدولية تفرض على تركيا إعادة إكتشاف مكانتها كدولة مركز ذات عمق استراتيجي، واعتبارها أحد أهم الدول الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ، ولهذا فان السياسة التركية التي لطالما اتجهت نحو الغرب بعيدا عن عمقها التاريخي في المشرق الإسلامي شاهدت تحولا كبيرا مع وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة" رجب طيب أروغان" فقد بات واضحا أن تركيا أصبحت تبحث عن دور سياسي في الشرق الأوسط[1].

[1] نسرين أرجيلوس ، "الأسس النظرية لتحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الاوسط في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية "، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 09، (ديسمبر 2017)، ص ص .224– 229.

المطلب الثاني: السياق التاريخي للعلاقات التركية– الإيرانية: ما بين التعاون والتنافس

تمتد جذور العلاقات التركية–الإيرانية إلى قرون مضت، وتحديداً إلى القرن الحادي عشر الميلادي، حين بدأ الأتراك بالاستيطان في هضبة الأناضول، وقد كانت العلاقة بين الدولتين في بداياتها تتسم بثنائية تنافس– صراع، غير أنها تطورت لاحقاً لتأخذ طابع تنافس – تعاون، خاصة بعد توقيع اتفاقية قصر شيرين عام 1639، التي رسمت الحدود بين الطرفين، وفي عام 1926، تم توقيع اتفاقية "الصداقة والأمان" بين الدولتين، حيث كانتا آنذاك تتبنيان أنظمة علمانية؛ تركيا تحت حكم" مصطفى كمال أتاتورك" ، وإيران بقيادة "رضا شاه بهلوي" ، وفي عام 1935، تم توقيع اتفاقية" جنيف" التي نصت على عدم الإعتداء والتعاون المشترك وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وفي عام 1955، انضمت تركيا وإيران إلى "حلف بغداد" إلى جانب العراق وبريطانيا. وعلى الرغم من التغييرات الجذرية التي شهدها النظام الإيراني بعد الثورة الإسلامية عام 1978، والتي أضفت طابعاً راديكالياً على السياسة الإيرانية، وإستمرار تحالف تركيا مع الولايات المتحدة، فإن العلاقات بين البلدين استمرت تحت نهج براغماتي، ثم تم تأسيس " منظمة التعاون الاقتصادي " بين الطرفين عام 1985، وتطورت العلاقات التجارية بينهما، حيث بلغ حجم التبادل التجاري نحو 230 مليون دولار، وأصبحت تركيا ثالث أكبر شريك تجاري لإيران. كما تقوم إيران بتصدير حوالي 100 ألف برميل نفط يومياً إلى تركيا[1] .

تصاعد التنافس بين تركيا وإيران بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، خصوصاً في آسيا الوسطى والعراق، وكذلك في المنطقة العربية، ولا سيما عقب ما عُرف بمرحلة "الربيع العربي". فالجمهوريات الإسلامية، وبالأخص أذربيجان، تمثل بالنسبة لتركيا بوابة الدخول إلى "الفضاء التركي". وعلى الرغم من أن أذربيجان ذات أغلبية شيعية، إلا أن تركيا دعمتها في نزاعها مع أرمينيا، التي وجدت في إيران حليفاً لها. ومن هنا يمكن استخلاص أن المصالح القومية لكل من إيران وتركيا قد

[1] د.إيناس مجبل دليان، "العلاقات الإيرانية التركية بعد العام2011"، **مجلة المعهد**، العدد13، (2023)، ص ص.335-336.

تغلّبت على الاعتبارات الدينية والمذهبية. في بداية الثمانينات من القرن الماضي سعت تركيا إلى تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة، في حين اتخذت إيران موقفاً معارضاً تماماً تجاهها في تلك الفترة[1]

دخلت العلاقات الإيرانية التركية مرحلة جديدة أكثر فعالية وإيجابية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002، الذي كان وصوله إلى الحكم تحولا استراتيجيا للدولة التركية، واعتبرت إيران فوزه تطورا إيجابيا في علاقاتها مع تركيا بعيدا عن البعد الأيديولوجي، والاعتماد على مقاربة عقلانية واقعية، فعمل الجانبين على تبني سياسة براغماتية للعلاقات الثنائية، يتم فيها تجاوز الخلافات الإيديولوجية بين الدولتين مع التركيز على المصالح الاقتصادية المشتركة. وتزامن وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة مع متغيرات إقليمية ودولية مهمة ابرزها الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 ، وبداية الجدل السياسي حول برنامج ايران النووي وتوتر العلاقات بين ايران والغرب ، إضافة إلى تعثر المفاوضات التركية الأوروبية بشان انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. هذه العوامل أدت إلى تقارب مواقف تركيا وإيران[2].

وظلت العلاقات بين البلدين تتأرجح بين التعاون تارة والتنافس تارة أخرى. إلى عام 2015 عندما قام" رجب طيب أردوغان" بأول زيارة له لإيران بعد إنتخابه رئيسا للجمهورية التركية، على الرغم من أن هذه الزيارة قد تمت بعد أيام من حرب تصريحات وإتهامات متبادلة بين الطرفين بزعزعة إستقرار منطقة الشرق الأوسط على خلفية الموقف من حرب السعودية على اليمن "عاصفة الحزم"، والجديد بالذكر أن العلاقات الإقتصادية والتجارية بين تركيا وإيران لم تتأثر بهذا التصادم السياسي

[1] م.د.مصطفى جاسم حسين ، " العلاقات الايرانية – التركية بعد الحرب الباردة دراسة في علاقات التعاون و الصراع"، في: https://midad-aladab.org/index.php/midadaladab/article/view/394/361 ، تاريخ الإطلاع على الموقع(22-03-2025).

[2] دفادي خليل و آخرون ، "العلاقات الإيرانية-التركية بعد الحرب الباردة: بين جدلية التعاون و التنافس"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية_سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية**، المجلد 37، العدد05، (2015)، ص.201.

حول اليمن وسوريا بل بقيت هذه العلاقات في تحسن مستمر وبقيت حجم التجارة الخارجية بينهما خلال الأربعة والخمس سنوات من عمر الأزمة السورية في نمو وتطور مستمرين[1].

المطلب الثالث: بؤر التوتر والصراع بين تركيا وإيران

تعتبر العلاقات التركية الإيرانية من اشد العلاقات تعقيدا وتشابكا في منطقة الشرق الأوسط ويظهر التنافس على مناطق النفوذ في سوريا، العراق واليمن في الشرق الأوسط، وفي مناطق أخرى كالقوقاز وآسيا الوسطى، وبالتالي فقد ساهم تباين الرؤى السياسية والمذهبية إلى جانب الطموحات الإقليمية المتعارضة بين الدولتين في خلق بؤر توتر مزمنة تلقي بظلالها على انه استقرار المنطقة بأكملها.

كان للثروات العربية التي اندلعت في بداية عام 2011 تأثير مباشر على العلاقات التركية-الإيرانية، حيث فتحت مجال المنافسة بينهما خاصة في ظل تطور الأوضاع في سوريا. فقد برز اختلاف واضح في المواقف والرؤى بين البلدين اتجاه هذه الثورات. حيث سعى كلا الطرفين إلى إستغلال هذه التحولات لتعزيز نفوذه وتوسيع مصالحه في المنطقة، وجاء الموقف الإيراني محملا باعتبارات أيديولوجية وسياسية، إذ عبرت القيادات في إيران عن تأييدهم للثورات باعتبارها إمتدادا لثورتهم الإسلامية، بينما تركيا فقد دعمت هذه الثورات أملا في قيام أنظمة ديمقراطية تقوم على التعددية والاعتدال السياسي، أو الإسلام السياسي المعتدل أو الوسطي ، دون أن يؤدي توجه السلطة أو النظام السياسي الذي يحكم إلى التأثير على علاقات تلك الدول مع بيئتها الدولية بمختلف توجهاتها[2].

[1] **المرجع نفسه**،، ص ص.206-207.

[2] د. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي و د. لقمان عمر محمود النعيمي ، القضايا المؤثرة على العلاقات التركية-الإيرانية 2005- 2021، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد 19، (جانفي 2024)، ص ص.25-26.

ومن بين أبرز القضايا التي خلقتها الثورات العربية نجد الأزمة السورية، والتي تعتبر واحدة من أبرز قضايا الخلاف والتوتر بين إيران وتركيا. حيث تباينت وتعارضت وجهات النظر حول القضية السورية خاصة بين الأهداف التركية و الإستراتيجية الإيرانية.

وفيما يخص موقف تركيا من الأزمة السورية فمع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم سنة 2003 واستنادا إلى المبدأ المعتمد في سياسته الخارجية والمتمثل في" تصفير المشاكل"، دخلت العلاقات السورية– التركية إلى حيز التقارب والتعاون، وأصبحت سوريا ذات أهمية كبيرة لدى تركيا في منطقه الشرق الأوسط .وبهذا فقد تباينت المواقف التركية حيال الأزمة السورية وفقا للمراحل التالية[1]:

- **مرحلة النصح والإرشاد:** عرفت هذه المرحلة خطابا تركيا لنظيره السوري للمطالبة بإصلاح سلس ومرن مع وعود بتوفير كل ما يستلزم لذلك.

- **مرحلة إعادة تقييم الوضع:** إتسمت هذه المرحلة بالتصعيد والتأزم، حيث أعلن النظام السوري رفع حالة الطوارئ لتنفيذ سياسته التي تم استنكارها واستنفارها من طرف تركيا التي دعت إلى تهدئة الأوضاع بالطرق السلمية، خوفا من انتقال العدوى لباقي الدول المجاورة.

- **مرحلة التحول والضغط:** وهنا اتجهت تركيا لاستخدام ورقة الضغط لفرض نسق التغيير المنشود، وذلك بمطالبة" بشار الأسد" بالرضوخ للمطالب الشعبية المتمثلة في الانتقال الديمقراطي.

أما فيما يخص موقف ايران من القضية السورية، نجد أن لسوريا أهمية استراتيجية قصوى لإيران كونها همزة وصل تربط لبنان معها، والتي تعد دولة محورية في سياسة ايران في الشرق الأوسط. وبهذا تنظر إلى سوريا على أنها بلد مستهدف من الغرب لأسباب تتعلق بتحالفها معها، كما يرى

[1] د.إسماعيل زروقة ، "التنافس التركي الايراني على منطقة الشرق الأوسط "، **مجلة البحوث السياسية و الإدارية**، المجلد 01، العدد 09، (ديسمبر 2026) ، ص ص.99-100.

الإيرانيون انهم مستهدفون من تغيرات محتملة في سوريا تكون معادية لإيران وحزب الله في لبنان، وعليها تجلى الموقف الإيراني في هذه المسالة في النقطتين التاليتين[1]:

- الاحتجاجات السورية عبارة عن نسخة مزيفة للثورات العربية، وهي من صنع الولايات المتحدة الأمريكية.
- التحذير من الفراغ السياسي في سوريا لما له من عواقب وخيمة على الدول المجاورة.

وعليه أصبحت سوريا ساحة للتنافس والصراع بين ايران وتركيا حول النفوذ الإقليمي ، حيث أن إيران تريد الحفاظ على نظام مركزي حليف لها في منطقة الشرق الأوسط (نظام بشار الأسد) وترى أن الثورة من صنع أيادي أجنبية (الولايات المتحدة الأمريكية) وهي تستهدفها من خلالها ، وكذا تريد الحفاظ على توازن القوى لصالحها في المنطقة، أما تركيا كانت تطمح لتغيير النظام بنظام أخر يكون مواليا لها لتعزيز مصالحها ومناطق نفوذها، ومنع قيام كيان كردي مستقل في حدودها مع سوريا كتهديد امني مباشر لها ، وبناءات على هذا نلاحظ من خلال تفسير الأحداث من منظور الواقعية الجديدة أن كل دولة تتعامل وفقا للمصالح الوطنية المتمثلة في زيادة النفوذ و القوة وتقليل نفوذ الخصوم واحتوائهم، والحفاظ على الأمن القومي وليس على أساس المبادئ والأيديولوجيات فحسب .

إلى جانب ما سبق ذكره، توجد العديد من القضايا الأخرى العالقة بين تركيا وإيران والمؤثرة على العلاقات الثنائية بينهم ومنها القضية الكردية. التي بدأت تبرز تدريجيًا كعامل محوري في التفاعلات بينهما سوآءا من حيث التنافس والصراع أو فرص التعاون المشترك. ومع تزايد التطلعات القومية الكردية نحو إقامة كيان مستقل، ظهرت حركات كردية مسلحة قامت بتنفيذ عمليات عسكرية استهدفت مصالح و أمن تركيا و إيران ، الأمر الذي جعل القضية الكردية بمثابة تهديد مباشر لإستقرار أراضيهما ، وقد تجلت أبرز تطورات هذه القضية عندما تمكن الأكراد

[1] **المرجع نفسه**، ص.101-102.

من تأسيس حكومة إقليم كردستان في العراق عام 1991 ، ما شكل نقطة تحول مهمة في مسار الطموحات الكردية نحو الحكم الذاتي و مصدر قلق إضافي لكل من البلدين[1] .كما تظهر الخريطة التالية:

خريطة رقم 5: توزيع القوى في الازمة السورية

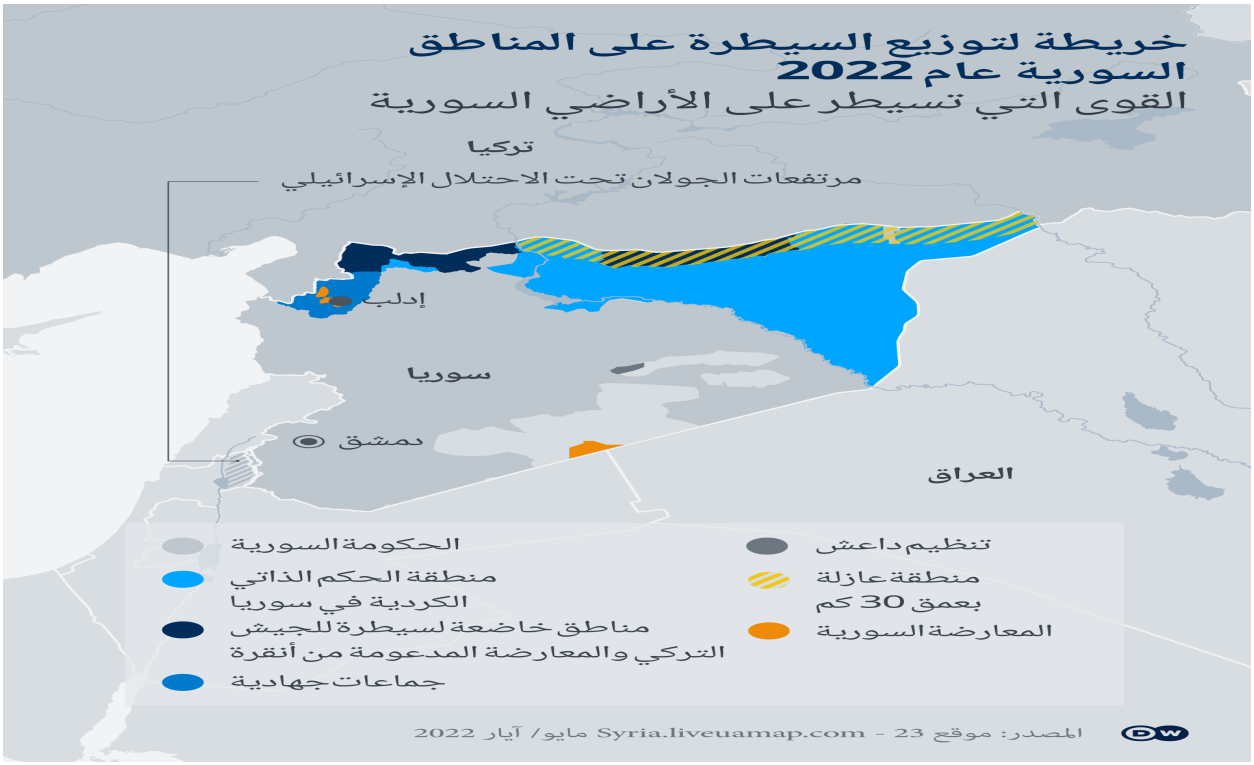

المصدر: https://www.dw.com/ar/%D8%AE%D8%B5%D9%85-%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83-%D9%80-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%AF%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D8%AB%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A/a-64246098

[1] د. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي و د. لقمان عمر محمود النعيمي، **مرجع سابق** ،ص.14.

بالإضافة إلى القضية الفلسطينية التي ساهمت هي الأخرى في زيادة التوتر والتنافس بين إيران وتركيا. هذه الأخيرة التي بدأت بإظهار اهتمام متزايد بهذه القضية منذ عام 2004، وإرتفع هذا الإهتمام بشكل ملحوظ بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في نهاية عام 2008، وفي الوقت ذاته، تُبدي إيران إهتمامًا سياسيًا واضحًا بتوظيف القضية الفلسطينية، مع أن كلًا من تركيا وإيران يتبنيان نهجًا سياسيًا مختلفًا في إظهار دعمهما للفلسطينيين، ويُلاحظ أن تركيا تحتفظ بعلاقات إستراتيجية مع إسرائيل، على الرغم من انتقادها المستمر لسياساتها تجاه الفلسطينيين، بينما تتخذ إسرائيل موقفًا عدائيًا من إيران، في ظل الخلافات حول الأدوار الإقليمية وبرنامج إيران النووي. وبذلك أصبحت القضية الفلسطينية واحدة من القضايا المؤثرة في العلاقات التركية الإيرانية خلال السنوات الأخيرة[1].

ومن هنا نلاحظ بأن تركيا تحاول التضييق على ايران في مناطق نفوذها وهذا ما يبدو لنا واضحا من خلال الاتي[2]:

- دعم تركيا لثورات الربيع العربي وإقامة علاقات تعاون مع دول الحراك الشعبي ما أوضح محاولاتها لتعزيز نفوذها في المنطقة في مواجهة إيران.

- استقبال تركيا لقادة حماس ومحاولاتها لإقامة علاقات معهم ومد جسور التواصل مع الفصائل الفلسطينية.

- مساعيها من أجل تهدئة الأوضاع في لبنان بعد التوترات التي حدثت بسبب قرار محكمة الدولية في تحقيقها بشأن اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، بحيث تم اتهام

[1] د.إيناس مجبل ، **مرجع سابق**، ص ص.338.

[2] د.زينب عبد الله منكاش، "التنافس التركي الايراني في منطقة الشرق الأوسط و انعكساته على موقف تركيا من البرنامج النووي الايراني"، **مجلة مدارات إيرانية**، المجلد04، العدد14، (ديسمبر 2021)،ص.234.

عناصر من حزب الله في إغتياله، وقد كان الجهد التركي واضح المعالم بزيارة "أروغان" للبنان في نوفمبر 2020.

- الوساطة التركية في محاولات تأليف الحكومة العراقية عام 2010 فعلى الرغم من عدم نجاحها في أحداث توازن في النفوذ مع إيران في العراق، إلا أنها تمكنت من جلب بعض الأطراف العراقية والأخذ بمشوراتها، خاصة ضغطها لإعطاء التركمان العراقيين مزيدا من المناصب الحكومية وجعل أحد التركمان نائبه لرئيس الوزراء الأمر الذي دعمه مسعود برزاني وجلال طالبني.

- سعي تركيا إلى تعزيز علاقاتها مع الدول الغربية من اجل التفوق على إيران في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال إظهار قوتها الإقتصادية والسياسية للغرب، بهدف الهيمنة على منافذ القوة في المنطقة ما يقلص من النفوذ الإيراني.

وفي الأخير تجدر الإشارة لموقف تركيا من الملف النووي الإيراني الذي يتمحور حول بعض المؤشرات[1]:

- تأييد حق إيران في امتلاك الطاقة النووية السلمية.
- لطالما أيدت تركيا الحلول السلمية في هذا الموضوع ودعت إلى تفضيل الحل الدبلوماسي بدل العسكري أو العقوبات، كما حاولت أن تتوسط بين الغرب وإيران لحل الأزمة.
- تصويت تركيا ضد فرض المزيد من العقوبات على إيران في مجلس الأمن عام 2011.
- إعلان تركيا عن ترحيبها باي اتفاق دبلوماسي بين مجموعة1+ 5(الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا) وإيران بشأن البرنامج النووي.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص. 240-241.

- قلق تركيا من تحول البرنامج إلى برنامج عسكري والاستعداد لأي إحتمال، وهذا يعود إلى أن تركيا لن تسمح بأي اختلال للتوازن الاستراتيجي لصالح إيران في منطقة الشرق الأوسط.

- لا ترى تركيا أي مصلحة في امتلاك إيران للسلاح النووي خاصة لوجود معارضة دولية من جهة، ورغبة الدول الشرق أوسطية بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل من جهة أخرى، وهذا حتى لا تكون منطقة عرضة للتفتيش.

- إمكانية تهديد الأمن القومي التركي بسبب موقعها المجاور لإيران، وكذا إمكانية تهديد كل المنطقة واستقرارها.

- إمكانية تراجع التنمية الاقتصادية التركية في حال تعرض إيران لأي ضربة عسكرية من الغرب، الأمر الذي قد يؤدي إلى نشوب حرب واسعة النطاق في المنطقة وهروب الاستثمارات ورؤوس الأموال منها.

- أما إيران فقد رحبت بالوساطة التركية في برنامجها النووي، حيث ترى إيران في الموقف التركي فرصة لتعزيز شرعيتها الدولية خاصة في ظل تنامي الضغوط الغربية عليها، ولكنها في نفس الوقت حذرة ويقظة جدا اتجاه أي تحركات تركية قد تؤثر على مصالحها الإقليمية.

ووفقا للنظرية الواقعية الجديدة،(Neorealism) التي تركز على بنية النظام الدولي وتأثيره على سلوك الدول الخارجي، فان التنافس التركي–الإيراني قد يفسر نتيجة لبنية النظام الدولي التي تتسم بالفوضوية حسب الواقعيون الجدد، أي عدم وجود سلطة مركزية تضبط سلوك الدول، مما قد يؤدي إلى شك بعض الدول بنوايا الدول الأخرى ويدفعها في الأخير إلى السعي وراء تعظيم قوتها لضمان أمنها ومكانتها سوآءا الإقليمية أو الدولية. كما يفهم أيضا على أنه نتاج مبدأ "المصلحة القومية"، بحيث أن الدول كفاعل عقلاني تسعى من خلال سياساتها وسلوكها إلى تحقيق مصالحها المختلفة.

المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية–السعودية: بين التنافس والتقارب

تعد العلاقات الإيرانية السعودية من أكثر العلاقات الثنائية تعقيدا وتشابكا في منطقة الشرق الأوسط، حيث تميزت بتقلبات حادة بين فترات التوتر والصراع وأخرى من الحوار والتقارب، ويرجع هذا التوتر إلى الاختلاف في الرؤى السياسية والمذهبية وكذا تعارض المصالح الاقتصادية والاستراتيجية والجيوسياسية، بالإضافة إلى التنافس حول النفوذ الإقليمي والقيادة في العالم الإسلامي. وبناءا على ذلك سنحاول في هذا المبحث الوقوف عند اهم أبعاد وأسباب التصادم بين البلدين، مقابل دوافع التقارب، ما يساعد على فهم طبيعة العلاقة بينهما وتوضيحها بشكل أفضل.

المطلب الأول: نبذة عن تاريخ العلاقات بين إيران والسعودية: مما قبل 1979– 2023

يعكس السياق تاريخي للعلاقات السعودية الإيرانية مدى تعقيد البنية الجيوالسياسية في منطقة الشرق الأوسط، ويظهر حجم تأثيرها على قضايا الأمن الإقليمية وعلى السياسة العالمية، وانطلاقا من ذلك التعقيد تبرز الحاجة إلى تسليط الضوء على المراحل الأساسية التي مرت بها العلاقات الثنائية بين الرياض وطهران[1]:

- **مرحلة التحالف والتقارب (ما قبل عام 1979):**

اتسمت العلاقات السعودية الإيرانية ابان حكم الشاه "رضا بهلوي " بدرجة من التقارب النسبي، حيث تعاونا في إطار سياسات إقليمية تهدف الى التصدي للتهديد الشيوعي والحفاظ على استقرار اسواق النفط، وقد انخرط البلدين في تحالفات استراتيجية مدعومة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ، من اجل تعزيز إستقرار وأمن المنطقة.

[1] عمرو دراج و صوفيا خوجاباشا ، العلاقات السعودية الإيرانية – الواقع و احتمالات المستقبل ، في:https://eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9/ ،تاريخ الإطلاع على الموقع: 25-03-2025.

- **مرحلة التوتر بعد الثورة الإسلامية (1979 1990):**

أدى انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 إلى أحداث تحول عميق في طبيعة العلاقات الثنائية بين الدولتين، إذ رأت السعودية المتمسكة بالإسلام السني ، أن الثورة الإيرانية القائمة على إيديولوجية شيعية ثورة تهديدا مباشرا لنظامها وللإستقرار الاقليمي ، وقد زاد من حدة التوتر اندلاع الحرب الإيرانية– العراقية(1980 1988) ،حيث وقفت السعودية إلى جانب العراق ضد ايران. بلغت العلاقات الثنائية ذروة التأزم عام 1987 خلال موسم الحج بعد وقوع حادثه تدافع في مكة المكرمة، أدت إلى مقتل 402 حاجا من بينهم 275 إيرانيا ، واعقب ذلك إندلاع احتجاجات عنيفة في ايران ،تخللتها عملية اقتحام للسفارة السعودية في طهران ، ما دفع بالملك" فهد " حينها إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع ايران.

- **مرحلة الإحتواء المتبادل 1990:**

شهدت فترة التسعينيات ومع التغيرات الجوهرية في المشهدين الإقليمي والدولي بعد حرب الخليج تحولا نسبيا في العلاقات الإيرانية السعودية، حيث بدأت تظهر محاولات لتهدئة الأوضاع بين البلدين، حيث قام ولي العهد السعودي آنذاك" الأمير عبد الله بن عبد العزيز بزيارة إلى طهران عام 1997 لتصبح أول زيارة لمسؤول حكومي سعودي رفيع المستوى إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ عام 1979.

- **مرحلة التوترات الجديدة (2000–2020):**

مع بروز إيران كقوة إقليمية بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، تصاعدت المخاوف السعودية من تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة خاصة في دول مثل: سوريا، العراق ولبنان، وقد ساهمت الازمة السورية وتعقيدات الملف النووي الإيراني في تعميق الخلافات والتوترات بين الطرفين، بالإضافة إلى الصراع في اليمن الذي مثل أبرز ساحات المواجهة غير المباشرة بين البلدين.

تفاقمت التوترات خلال حكم "محمود احمدي نجاد " مع تنامي شكوك السعودية بشأن أنشطة ايران الإقليمية وبرنامجها النووي ، وبعد اندلاع الثورات العربية عام 2011 حدثت تطورات كبيرة في العلاقات السعودية الإيرانية، على طرفي نقيض في سوريا و اليمن. وبعد إعلان الاتفاق النووي المؤقت بين إيران والقوى الست الكبرى في نوفمبر 2013 للحد من أنشطتها النووية، هدأت العلاقات السعودية الإيرانية. وفي ديسمبر دعا مجلس التعاون الخليجي بزعامة السعودية إلى إقامة علاقات حسنة مع إيران استنادا على مبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول".

ومن ضمن الأحداث البارزة في علاقات البلدين هي حظر سفر الحجاج الإيرانيين إلى السعودية لأداء الحج عام 2016، بحجة التخريب والفشل في ضمان سلامة الحجاج، وفي ماي 2017 صرح ولي العهد السعودي "محمد بن سلمان" في مقابله تلفزيونية بعدم وجود إمكانية للحوار مع ايران متهما إياها بالسعي للهيمنة على العالم الإسلامي. واتهمها خلال زيارته الى فرنسا عام 2018م، بدعم الإرهاب في المنطقة، ورد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية أن الرياض بحد ذاتها "نموذج للإرهاب". أما عام 2019 اتهمت السعودية ايران مجددا بشن هجمات على منشاتها النفطية، ما تسبب في توقف نحو نصف من إمدادات النفط في البلاد، ورغم نفي ايران لتورطها في ذلك أعلن الحوثيون في اليمن المدعومين من طرفها مسؤوليتهم عن الهجمات[1].

- **مرحلة التقارب ومحاولة تجاوز الخلافات: 2023**

بعد مفاوضات سرية استغرقت خمسة أيام (06-10 مارس 2023) والتي استضافتها العاصمة الصينية "بيكين" وقادها مستشارا للأمن القومي في البلدين ، توصلت السعودية وإيران إلى اتفاق يقضي بإعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة منذ 2016. ويعد هذا الاتفاق جزءا من سلسلة من محاولات حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة تنويع علاقاتهم من خلال تعزيز التعاون مع الصين وروسيا. بحيث بدأت السعودية تميل إلى التهدئة مع إيران منذ أواخر 2019. ومع

[1] عمرو دراج و صوفيا خوجاباشا، **مرجع سابق**، تاريخ الإطلاع على الموقع:25-03-2025.

تولي الرئيس "جو بايدن" الحكم مطلع 2021 وإعلانه عن مراجعة العلاقات مع السعودية التي كانت تتسم بطابع شخصي خلال رئاسة "ترامب"، وفي هذا السياق أعلن "بايدن" في فيفري 2021 عن إنهاء كل أشكال الدعم الأمريكي للعمليات الهجومية للحرب في اليمن ، بما فيها مبيعات الأسلحة لكل من السعودية والإمارات[1].

المطلب الثاني: قضايا الخلاف الإيراني –السعودي: التنافس الإقليمي وتوازن القوى

إن ما يشهده إقليم الشرق الأوسط اليوم من صراع وتنافس كبير بين السعودية وايران يرتكز على عدد من القضايا والملفات كما يلي[2]:

1.الملف الديني والمذهبي، وسعي إيران إلى تصدير ثورتها إلى الدول منطقة الشرق الأوسط وتدخلها في شؤون بعض الدول العربية ودعمها للتنظيمات الشيعية داخلها.

2.التنافس على قيادة العالم الإسلامي.

3.طبيعة العلاقات مع الغرب حيث ترفض إيران تواجد الدول الغربية في مياه الخليج.

4.الخلافات حول إدارة السياسة النفطية.

وقد شكلت هذه القضايا اهم الخلافات الاستراتيجية بين الدولتين، والتي يمتد تأثيرها على العلاقات الثنائية بينهما وعلى كافة دول الإقليم ، حيث وظفت الدولتان كل إمكانيتهما ونفوذهما وتحالفاتهما لبلوغ أهدافهما ومصالحهما الإستراتيجية وترافق مع ذلك بروز محاور موالية، مما أدى إلى تصاعد

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "دوافع الإتفاق السعودي –الصيني– الإيراني وآفاقه"، في: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/china-brokered-iran-saudi-agreement-motives-and-prospects.aspx،تاريخ الإطلاع على الموقع(25-03-2025).

[2] عبد الوهاب سيف بحيبح، **العلاقات السعودية–الإيرانية و أمن الخليج العربي**،(اليمن : دار عناوين بوكس، ط01، 2023)، ص ص.118-119.

التدخلات في شؤون عدد من الدول العربية مثل: العراق ، لبنان والبحرين، بالإضافة إلى نشوب حروب بالوكالة في كل من سوريا واليمن[1].

سنبدأ بتناول العامل الديني أي الخلاف السني –الشيعي كقضيه خلاف محورية بين إيران والسعودية. حيث يعد العامل الديني منذ قيام الثورة الإيرانية الإسلامية، 1979 من بين أبرز عوامل الصراع بين البلدين، حيث برز "الإسلام الشيعي" مع الثورة الإسلامية ليشكل البنية الإيديولوجية الأساسية لإيران الجديدة بعد الثورة، كما يعد شرطا أساسيا لفهم سياسات واستراتيجيات النظام الإيراني سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وعلى هذا الأساس برز الانقسام السنيي/الشيعي كنتيجة للتباين القيادي بين أغلبية الدول في الشرق الأوسط، وأسهم هذا الاختلاف المذهبي أو الطائفي بشكل كبير في تأزيم العلاقات بين الدولتين[2].

وبناءا على ما سبق قوله ، يظهر التنافس الإيراني السعودي حول قيادة العالم الإسلامي، وهذا من خلال الصراع السني– الشيعي، حيث أن كل دولة تسعى لتقديم نفسها باعتبارها القائد المناسب لقيادة المسلمين ، فالسعودية تستمد شرعيتها الدينية من احتضانها للحرمين الشريفين(مكة والمدينة)، بينما ايران تبنت مشروع تصدير الثورة وطرحت نفسها كقائدة للمستضعفين والمقهورين المسلمين، خاصة الشيعيين منهم. ومن المنظور البنائي في العلاقات الدولية، فيعد هذا التنافس على قيادة العالم الإسلامي نتيجة لهويات اجتماعية متشكلة تاريخيا ومعتقدات دينية متجذرة، اكثر منه صراعا على المصالح المادية فقط كما يفسر المنظور الواقعي.

كما يظهر التنافس السعودي –الإيراني في العديد من القضايا الأخرى من بينها قضية اليمن، حيث تحتل اليمن موقعا استراتيجيا بوقوعها على معبر مائي يربط بين المحيط الهندي والبحر الأحمر والمتوسط من خلال خليج عدن و باب المندب المؤدي إلى قناه السويس، لذلك فإن لليمن

[1] **المرجع نفسه**، ص.119.

[2] عائشة كعبي و محمد طيبي بلهاشمي الأمين، " الصراع السعودي–الإيراني على النفوذ الاقليمي في ظل الطائفية "، **مجلة أبحاث قانونية و سياسية**، المجلد 07، العدد01، (جوان 2022)، ص ص.403–404.

دورا مهما في المساهمة في تأمين الخطوط الملاحية العابرة من تلك المنطقة التي تشكل عصب العلاقات ، حيث يعبر 30% من الغاز والنفط المستخرج من الخليج العربي إلى الأسواق العالمية عبر باب المندب ومضيق عدن، كما تعد اليمن الحلقة الأضعف ضمن الحزام الأمني للسعودية، حيث تنعكس هذه الاضطرابات على الأمن السعودي نظرا لطبيعة الروابط العشائرية –المذهبية بين اليمن وجنوب المملكة ،ويقع من يعرفون بالحوثيين في محور المواجهة التي تقودها ايران ضد مجلس التعاون ،وبالأخص ضد السعودية[1].

منذ قيام ثوره فيفري اليمنية عام 2011,، وإيران تعمل على الاستفادة من التغيرات في الساحة اليمنية لصالح حلفائها الحوثيين، وتسعى لمساعدتهم وتدريبهم عسكريا، كما أنشأت لهم شبكة اتصال داخلي شبيهة بشبكة "حزب الله". ولذلك كان من الصعب لإيران أن تضحي بكل هذه النفوذ وتفسح المجال لصعود السعودية التي تنافسها على زعامة المنطقة وقيادة العالم الإسلامي، والسماح بتغيير موازين القوى لصالحها. وبعد تعرض حزب الله لانتقادات كثيرة في لبنان، وانخفاض أسعار النفط الذي تعتمد عليه إيران بشكل أساسي في دعمها لحلفائها وحماية نفوذها، رأت أن هذه الأحداث عبارة عن حرب موجهة ضدها من طرف دول الخليج وعلى رأسهم السعودية، وكان الرد الإيراني على هذا توجيه ضربة للسعودية في اليمن مع تولي الحوثيين مقاليد الحكم هناك[2].

[1] مصطفى محمد صلاح محمد ،" السعودية و إيران: صراع الأدوار في الشرق الاوسط –البحرين ، سوريا و اليمن نموذجا " ، في: https://democraticac.de/?p=45532 ، تاريخ الإطلاع على الموقع: 26-03-2025.

[2] عائشة كعبي و محمد طيبي بلهاشمي الأمين، **مرجع سابق**، ص.406.

خريطة رقم 6: مناطق سيطرة القوى في اليمن

المصدر:

https://www.aa.com.tr/ar/info/%D8%A5%D9%86%D9%81%D9%88%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%83/31690

بناء على ما سبق نلاحظ أن اليمن تحولت إلى ساحة صراع وتنافس غير مباشر بين السعودية وإيران، بحيث أن السعودية قررت التدخل عسكريا لدعم الحكومة الشرعية اليمنية ومنع الحوثيين من السيطرة على مقاليد الحكم في البلاد، خوفا من تهديد أمنها، حدودها ونفوذها الإقليمي، بينما إيران قامت باستخدام الحوثيين كورقة ضغط ضد السعودية، من خلال دعمهم عسكريا، تقنيا وسياسيا، مما عزز نفوذها في المنطقة.

ربما تبدو الحالة اليمنية نموذجًا مثاليًّا حين نضعها في قالب نظرية ستيفن والت "توازن التهديد" والتي تقوم على أن المحدد الأساس لأمن الدول يأتي استجابة لقدرة الدولة على تشخيص التهديد واستشعاره والتعامل معه بغضِّ النظر عن واقعيته وحجمه العملي على الأرض. يرى والت أن التهديدات الأمنية قضية معقدة لا يمكن لأي دولة تجازوها بسهولة، حيث يضع جملة من الأطر لفهم طبيعة التهديد شكلًا ومضمونًا: العامل الجغرافي، القدرات الهجومية، النوايا السياسية، واقعية العداء، إمكانات الدولة، وفي الحالة اليمنية العالقة في منطقة التضاد بين السعودية وإيران يبدو العنصر الثالث المتعلق بالنوايا مركزيًّا خاصة مع غياب شبه تام للثقة بينهما. ومن الصعوبة تشخيص النوايا السياسية الإيرانية ونظيرتها السعودية تجاه اليمن، كما أن النوايا تتبدل وتتغير وأحيانًا يحدث ذلك بشكل سريع[1].

كما توجد الأزمة السورية، والتي أثرت كذلك على العلاقات الإيرانية السعودية. بحيث تسعى كل من السعودية ، قطر ودول الخليج للإطاحة بالنظام السوري، الذي يعتبر من أكثر الأنظمة العربية الموالية لإيران، إذ من بداية الأزمة السورية كان تدخل دول الخليج يدين نظام "بشار الأسد"[2]

كما أن التنافس الإقليمي بين السعودية وإيران خاصة في سوريا، هو أساس التنافس بين هذين الطرفين والذي يحمل في طياته أشكالا أخرى للتنافس الأقل حدة[3]. حيث ومع فرار الأسد من سوريا أصبحت ايران الخاسر الأول، واعظم خسائرها هي الخروج من الساحة السورية وقطع

[1] عبد القادر فايز، " صراعات النفوذ بين ايران و السعودية: تداعيات المواجهة و إمكانيات المصالحة "، في: https://studies.aljazeera.net.com ، تاريخ الإطلاع على الموقع(26-03-2025).

[2] حسين علي مفتاح و آخرون، "الأزمة السورية في ظل التنافس السعودي الإيراني"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية** ، المجلد 13، العدد 02، (أفريل 2022)، ص.89.

[3] **المرجع نفسه**، ص.91.

العلاقات مع النظام السوري الجديد، وتصدع استراتيجية الردع الإيرانية في محورها السوري– اللبناني بخروج العناصر العسكرية الإيرانية أو الموالية لطهران من سوريا[1].

على غرار ما ذكرنا من قضايا الخلاف بين إيران والسعودية تعد "لبنان " كذلك من بين أهم مناطق الصراع والتنافس بين البلدين. حيث تقوم ايران بلعب دور أساسي في لبنان بواسطة "حزب الله" والذي يعتبر من اهم القوى الطائفية والسياسية في لبنان، ومن هنا نرى أن" حزب الله " اصبح احد الوسائل الرئيسية التي تستخدمها ايران لتعطيل أي اتفاق سياسي أو أمني داخل لبنان، لكن السعودية تعمل في الاتجاه المعاكس لإيران فهي تقوم بتأييد الجيش اللبناني وتعزز وجوده من اجل أفشال كل مخططات" حزب الله" بالهيمنة على لبنان[2].

وعليه فان لبنان تعد ساحة مركزية للتنافس الإيراني– السعودي، حيث تتداخل المصالح الإقليمية مع الانقسامات الداخلية لزعزعة الاستقرار السياسي اللبناني، ما يتضح من خلال الفراغات الحكومية المتكررة والانقسامات الطائفية والتأثيرات السلبية على إقتصاد لبنان.

بالإضافة إلى العراق التي تعد مصدر قلق لكل من إيران والسعودية. حيث أن العراق الجديد بدأ في عقد اتفاقيات مع شركات النفط الدولية لإعادة بناء بنيته النفطية، من أجل الظهور مجددا كمصدر رئيسي للنفط ، وهذه السياسة العراقية الجديدة الموالية لإيران بإمكانها إضعاف النفوذ الإقليمي والدولي السعودي في سوق النفط العالمي، لكن هذا التخوف بشان تأرجح أسعار النفط يمس حتى ايران والعراق، لذا فان السعودية تخشى من تحالف إيراني– عراقي في ظل حكومات موالية لإيران ، ما يمكن أن يدمر تقدم المصالح السعودية في المنطقة[3].

---

[1] أحمد حسين بكر، "مستقبل العلاقات السورية الإيرانية بعد سقوط نظام الأسد "، في: https://studies.forum.com، تاريخ الإطلاع على الموقع: 23–03–2025.

[2] رايق سليم البريزات، "الصراع السعودي–الإيراني وتأثيره على دول الجوار العربي"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، المجلد08، العدد13، (2017)، ص ص.77–78.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص.72–73.

أما فيما يتعلق بطبيعة العلاقات مع الدول الغربية وعلاقاته بالخلاف السعودي –الإيراني، فنجد أن إيران ترفض بشدة تواجد الغرب في منطقة الشرق الأوسط، لما لذلك من تهديد مباشر لمصالحها في المنطقة. حيث تتلخص قضية أمن الخليج العربي في وجود نوع من التباين في وجهات النظر بين ايران والسعودية بشأن تواجد القوات الأمريكية في منطقة الخليج ، فبينما ترفض ايران تواجد هذه القوات وتؤكد أن أمن الخليج من شأن دوله فقط ، كما أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لعزل ايران ضيقت مجال تطوير العلاقات السعودية– الإيرانية، لأن الولايات المتحدة تعتقد أن تطوير تلك العلاقات يشكل عملا عدائيا موجها ضدها.[1]

المطلب الثالث: دوافع اتفاقية المصالحة بين السعودية وإيران وتداعياتها

بعد سنوات من التوتر والخلافات، أعلنت السعودية وإيران عن عودة العلاقات الثنائية بينهم في مارس 2023، وذلك جاء نتيجة لجهود وساطة صينية بين الدولتين. حيث يتضمن اتفاق المصالحة:[2]

- الموافقة على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما وإعادة فتح سفارتيهما وممثليتاهما خلال مدة أقصاها شهران.
- التأكيد على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

[1] عائشة كعبي ، محمد طيبي بلهاشمي الأمين، **مرجع سابق**، ص.404.

[2] عربية سكاي نيوز ، "نص البيان الثلاثي...اتفاقية عودة العلاقات بين السعودية وإيران " ، في: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1604150-%D9%86%D8%B5-%D8%A7%’9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%’9%84%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D9%8A-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%"F%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%’9%95%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%8 ، تاريخ الإطلاع على الموقع(26-04-2025).

- الاتفاق على أن يعقد وزيرا الخارجية في البلدين اجتماع لتفعيل ذلك، وترتيب تبادل السفراء ومناقشة سبل تعزيز العلاقات بينهما.

- الاتفاق على تفعيل اتفاقية التعاون الأمني بينهما.

- أعربت كل من الدول الثلاث عن حرصهما على بذل كافة الجهود من اجل تعزيز السلم والأمن الإقليمي والدولي.

أولا: سنعرض الدوافع التي دفعت بالسعودية للحوار مع ايران حيث تتمثل في النقاط التالية:[1]

- تصاعد النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط وبالأخص في العراق، سوريا، لبنان واليمن.

- عدم ثقة السعودية بالولايات المتحدة الأمريكية.

- الوصول لقناعة أن حل الخلافات العالقة في المنطقة لا تكون إلا بواسطة الدبلوماسية والحوار، وانه لا مجال لاستبعاد إيران من أية ترتيبات إقليمية امنيه في المنطقة.

- رغبة السعودية في وضع حد لحرب اليمن والاستفادة من الطفرة النفطية وحاجة العالم الهيا خاصة بعد الحرب الأوكرانية، لذا فقد دخلت المملكة في حوار مع إيران بوساطة عراقية–عمانية، وبالرغم من التقدم الذي حققه هذا الحوار، إلا أن اتفاقا بحجم الاتفاق السعودي الإيراني يحتاج إلى دولة كبيرة تكون الضامن له مثل الصين.

- حادثة التفجير في شركة أرامكو عام 2019 بواسطة طائرة بدون طيار، والذي اعترف الحوثيون بمسؤوليتهم عنه حينها الأمر الذي أدى إلى توقف ضخ النفط السعودي إلى النصف آنذاك، ولم

[1] د.شاهر الشاهر ، "قراءة في الاتفاق السعودي – الإيراني بزعامة الصين" ، **مجلة مدارات إيرانية**، المجلد 06، العدد20، (جوان 2023)، ص.14.

تفعل الولايات المتحدة الأمريكية شيئا ضد إيران، مما اشعر المملكة بحالة من الانكشاف الاستراتيجي ودفعها لإعادة ترتيب حساباتها.

- مع بداية عام ،2021 بدأت السعودية تفكر بشكل مختلف و اكثر عقلانية، بمعنى أنها بدأت تفهم أن لا مصلحة لها في انهيار النظام الإيراني، وذلك لعدة أسباب منها[1]:

1. إن البلدين يتشابهون إلى حد ما (دول دينية)، وإذا ما حدث شيء في إيران، مثل سقوط النظام الديني الشيعي، قد ينتقل إلى السعودية ذات النظام الديني السني، وفقا لنظرية "الدومينو"، مثل ما حدث في أحداث الربيع العربي.

2. الشيعة في دول الخليج العربي منضبطون إلى حد ما للإرادة الإيرانية، وإذا ما حدث شيء لطهران فهذا يعني غياب "المرجعية" لهؤلاء، وبالتالي انتشار المزيد من الفوضى والاضطراب في المنطقة.

3. تشكل السعودية في نظر العديد من الدول النظير السني لإيران الشيعية، وهذا يعني إن سقوط إيران سيؤدي للاستغناء عن السعودية.

4. ترى المملكة أنه لا يمكنها التوقف عن دعم العديد من الدول، لأن إيران سوف تملأ الفراغ الذي تركته لهم، وهو ما قد يترتب عنه أعباء مالية على المملكة، والتي لم تعد متحمسة جدا لدفعها، مثال: عندما توقفت السعودية عن دعم باكستان وإندونيسيا قامت طهران بملأ الفراغ في هذه الدول.

5. تعتقد السعودية أنها هي الأخرى مستهدفة في وجودها، وان خرائط التقسيم التي استهدفت دول المنطقة بعد الربيع العربي لم تستثنيها، بل هناك مخطط يهدف لتقسيم المملكة إلى خمس

[1] د.شاهر الشاهر، **مرجع سابق**، ص ص.14-15.

دولات، وان لدولة "قطر" يد في هذا المخطط من منطلق "عقدة الصغير". وغيرها من الأسباب التي دفعت بالسعودية للبحث عن تسويات وصفقات جيوسياسية مع طهران.

بينما دوافع ايران من اتفاقية المصالحة مع السعودية، فتتمثل في[1]:

1. استثمار التطلع السعودي لأداء دور مختلف في المنطقة بعيدا عن الارتباط الوثيق بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث تسعى المملكة منذ فترة لتنويع علاقاتها مع القوى الدوليين ليس فقط مع الولايات المتحدة، ولعل هذا الاتفاق الثلاثي برعاية الصين دليل بارز على ذلك.

2.محاولة إيران لكسر عزلتها والتخفيف من الضغوط الدولية المفروضة عليها، حيث واجهت ضغوطا دولية متزايدة بسبب التقارير الواردة عن انخراطها في الحرب الروسية ضد أوكرانيا، بالإضافة إلى قضية حقوق الأنسان. الأمر الذي يدفعها إلى إعادة العلاقات مع السعودية بهدف تسويق النظام الإيراني لنفسه داخليا وخارجيا.

3.إدراك مدى التأزم الذي باتت عليه إيران وحلفاؤها في المنطقة، خاصة في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، ما فرض على النظام الإيراني عدم الاعتماد على هؤلاء الحلفاء كمصدر وحيد لقوتها في المنطقة، وإنما الالتفات لعلاقات جوار جيدة ووثيقه كمصدر آخر للقوة.

4.يعكس الاتفاق قناعة القادة في طهران أن تخفيف التوترات مع جيرانها العرب وعلى رأسهم السعودية، هو السبيل الأمثل للتقليل من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة واحتواء إسرائيل التي تعد العدو الأول لإيران.[2]

---

[1] رانيا مكرم ، " دوافع إيران من اتفاق عودة العلاقات مع السعودية " ، في:-https://futureuae.com/ar AE/Mainpage/Item/8076، تاريخ الإطلاع على الموقع:25-03-2025.

[2] عارف عبد البصير ، " أسرار المصالحة السعودية الإيرانية...ماذا ستكسب الرياض و طهران؟ و ما طبيعة دور الصين؟"، في:
https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2023/3/13/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A6%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89-

وعلى الرغم من اندلاع الحرب الإسرائيلية على غزة مازالت السعودية وايران قادرين على الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية، بمعنى أن هذا الاتفاق بمثابة عامل إستقرار للشرق الأوسط بكامله ، ومع ذلك ما زالت هناك بعض التحديات أمام هذا الاتفاق وأهمها استمرار ايران في الاستراتيجية الإقليمية نفسها وبنفس أهدافها، حيث إن إيران لا زالت تدعم هجمات الميليشيات ضد القوات الأمريكية في سوريا والعراق ، ما يقوض حتى مصالح السعودية في المنطقة[1].

في الأخير نلخص، إلى إن العلاقات الإيرانية– السعودية حالة معقدة، تجمع بين التنافس الحاد ومحاولات التقارب الحذر، فعلى مدى السنوات اتسمت علاقتهم بالتوتر لأسباب سياسية، اقتصادية ودينية، والأهم هو الصراع على النفوذ الإقليمي، حيث تسعى كل الدولة إلى تعظيم قوتها ومصالحها ضمن بيئة إقليمية ودولية تتسم بالفوضى وعدم الاستقرار حسب التيار الواقعي في العلاقات الدولية.

ومن هنا نستنتج أن حتى محاولات التقارب الأخيرة، أي اتفاقية المصالحة عام 2023 لا تخرج هي الأخرى عن الإطار الواقعي، حيث أنها تعبر في الحقيقة عن خطة ظرفية لإدارة التنافس، وليس إنهائه كليا، بهدف تجنب المواجهة المكلفة والتركيز على القضايا الاقتصادية والتنموية الداخلية، لكن ذلك لم يلغي جوهر التنافس الاستراتيجي بين هذين الفاعلين الإقليمين.

المبحث الثالث: إيران وإسرائيل: صراع حول النفوذ الإقليمي

تعرف منطقة الشرق الأوسط تصاعدا ملحوظا في حدة الصراعات الإقليمية، خاصة بين القوى ذات طموحات التوسعية، وعلى رأسها إيران وإسرائيل، اللتين تمثلان نموذجا واضحا للصراع

%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9، تاريخ الإطلاع على الموقع: 27-03-2025.

[1] هدى رؤوف ، "عام على المصالحة السعودية–الإيرانية " ، في: https://alarabiya.net.com ، تاريخ الإطلاع على الموقع:28-03-2025.

متعدد الأبعاد ،والذي يجمع بين الإيديولوجيا، الدين والمصالح الاستراتيجية ،فمنذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 تحولت العلاقات الثنائية بين الطرفين إلى عداوة وتوتر ،على عكس ما كانت عليه سابقا من صداقة وتقارب ،إذ دخل الطرفان في حاله من العداء تجلى في الحروب بالوكالة و وسباق التسلح ما جعل من فلسطين، لبنان ،سوريا و العراق مسرحا لهذا الصراع ، الذي يسعى من خلاله كل طرف إلى ضمان مصالحه وتوسيع نفوذه، ولذلك سيتناول هذا المبحث أبعاد هذا الصراع وأسبابه وأهدافه.

المطلب الأول: طبيعة العلاقات الإيرانية– الإسرائيلية: من التعاون إلى العداء.

كانت العلاقات بين ايران واسرائيل في ظل النظام الملكي علاقة وثيقة وسلمية، حتى إن البلدين دافعا عن بعضهما البعض سياسيا، وعلى الرغم من معارضة إيران في البداية لتأسيس دولة إسرائيل عام 1948 ورفضها لانضمامها إلى الأمم المتحدة عام 1949، إلا إن الموقف الإيراني شاهد تحولا ملحوظا في عهد الشاه "محمد رضا بهلوي"، حيث اعترفت ايران رسميا بإسرائيل كدولة ذات سيادة عام 1950. وبعد وعودة الشاه إلى سدة الحكم ، أصبحت إيران أقرب حليف لإسرائيل في المنطقة ، و لذلك فالعلاقات الايرانية–الاسرائيلية حالة جدلية، فالجغرافيا والمصالح الواقعية دفعتهما قبل الثورة الإيرانية إلى التقارب، إذ كلاهما أقلية في منطقة ذات غالبية عربية، حيث انه من الممكن لإيران التخلي في أي وقت عن القضايا العربية والتركيز على الهوية العرقية والثقافة الفارسية المغايرة للعرب، أما إسرائيل، فمن صالحها اضفاء مزيد من الشرعية والاعتراف الدولي. ففي الوقت الذي تدفع فيه الأسباب الواقعية والجغرافية نحو التجاذب بينهم، تتنافر بفعل الأفكار المهيمنة على السياسة و المتمثلة في فكر ولاية الفقيه والفكر الصهيوني ، لكن هذا لم يمنعهما من الالتقاء على المصالح مشتركة، كما حدث أثناء الحرب العراقية– الإيرانية، حيث عقد الطرفان صفقة عسكريه مشهورة باسم "إيران كونترا"[1].

[1] - هبه خالد وجمال عبد الرازق ، "التصعيد الايراني الاسرائيلي وتاثيره على منطقة الشرق الأوسط " ،في https://democraticac.de/?p=96111، تاريخ الإطلاع على الموقع:29-03-2025.

مع نهاية الحرب العراقية- الإيرانية، ووفاة "الخميني" عام 1989 ، بدى الشرق الأوسط وكأنه مقبل على تغيير كبير مع انهيار الاتحاد السوفياتي ونشوب حرب الخليج الثانية وبدء مفاوضات سلام بين فلسطين وإسرائيل وعدد من الدول العربية، حيث أن أثناء هذه التطورات دخلت العلاقات الإيرانية- الإسرائيلية مرحلة جديدة ، إذ بدأ مسؤولون إسرائيليون يتحدثون عن التهديد الإيراني لأمن منطقة الشرق الأوسط، أما إيران فلقد أدانت اتفاقية "أوسلو" بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وسرعان ما شرعت إيران في تأسيس تحالف يضم الجماعات الفلسطينية المعارضة لتلك الاتفاقية، كحركة "حماس"، وهذا التحالف ضم كذلك "حزب الله" اللبناني ، والذي كان له دور كبير في المواجهات بين إسرائيل من جهة، إيران وحلفائها من جهة أخرى.[1]

وفي نفس السياق بعد تأسيس إيران لما يعرف "بمحور المقاومة" المتكون من الجماعات السياسية والمسلحة في لبنان، سوريا، العراق واليمن، والتي تدعم القضية الفلسطينية، وتنظر إلى إسرائيل كعدو رئيسي لها، دعمت إسرائيل في المقابل مجموعة متنوعة من الجماعات المعارضة للمؤسسة الإيرانية والتي تصفها طهران بأنها منظمات إرهابية، كما أن البرنامج النووي الإيراني محور لبعض أكبر الهجمات الإسرائيلية، إذ يعتقد الكثيرون أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تقفان وراء كل هجوم تخريبي لهذا البرنامج. ومن ناحية أخرى، تتهم إسرائيل وحلفائها الغربيون إيران بالتورط في سلسلة الهجمات على المصالح الإسرائيلية، بما في ذلك العديد من الضربات بالطائرة دون طيار على ناقلات النفط المملوكة لإسرائيل[2].

وعلى مدى العقد الماضي، أصبحت ما يسمى "بالحرب الإلكترونية" جزءا لا يتجزأ من الصراع الإيراني- الإسرائيلي، حيث تبادل الطرفان شن هجمات سيبرأني مستهدفة دون تحتية حيوية، إذ يتطلع كل طرف لإضعاف الآخر دون اللجوء للمواجهة المباشرة. واختلفت التحليلات حول حقيقة

[1] عبد الرؤوف محمد ، "تاريخ العلاقات بين ايران واسرائيل منذ سر المعلن في زمن الشاه حتى هجمات ابريل"، في: https://bbc.com ، تاريخ الإطلاع على الموقع: 29-03-2025.

[2] كريمة محمد، " العلاقات الايرانية الإسرائيلية...تاريخ طويل من الصعود الى الهبوط"، في: https://almashhad.com ، تاريخ الإطلاع على الموقع: 29-03-2025.

الخلاف بين إيران واسرائيل، فقد ذكرت مجلة "فورين بوليسي" في تقرير لها عام 2024 أن هذا العداء قد يكون مجرد أداة لتعبئة الجماهير وفرض السيطرة الداخلية، مشيرة إلى أن الطرفين ربما يستفيدان من بقاء العداء مستمر كوسيلة لتعزيز سلطتهم السياسية وتوجيه الرأي العام. بالإضافة إلى أن بعض المحللين يرون أن الصراع يتيح لكلا البلدين فرصة لفرض أجنداتهما الإقليمية[1].

المطلب الثاني: التصعيد الإيراني- الإسرائيلي: تصادم المصالح في منطقة الشرق الأوسط

أولا: لابد من الإشارة ولو بشكل مختصر إلى الهدف الرئيسي لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، لفهم سلوكها اتجاه دول المنطقة، إذ يتمثل هدفها الرئيسي فيما يلي:

- الهدف الجيوبوليتيكي الأعلى: حيث تهدف إسرائيل إلى إقامة "إسرائيل الكبرى" ذات الهوية اليهودية كقوة إقليمية عظمى مهيمنة في منطقة الشرق الأوسط، ولتحقيق ذلك في ظل ما يعرف "بعملية السلام"، تعمل إسرائيل على استغلال معاهدات السلام وترسيم الحدود من أجل ضم أكبر قدر ممكن من الأراضي التي احتلتها عام 1967، بما يضمن لها مصالحها الأمنية وفقا لرؤيتها الجيواستراتيجية ويوفر لها مصادر مياه إضافية وفرض شرعيتها على تلك الأراضي، وتعتمد الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية على الضرب الوقائي والإنتقامي وتأمين عمليات الضم والإستيطان وتهويد الأراضي ، إلى جانب فرض السيطرة السياسية ، الإقتصادية والثقافية في المنطقة ، مع تعزيز الإكتفاء الذاتي عسكريا واقتصاديا. [2] وغيرها من الأهداف المتمثلة في:
- ضمان الأمن القومي.
- الهيمنة الإقليمية وتوسيع النطاق الجغرافي.
- الاعتراف والشرعية الدولية.

[1] محمد عطيف ، "العلاقات الايرانية- الإسرائيلية: تأرجح في تقييم الصورة ...عداء معلن ام مصالح خفية؟"، في: https://sabq.org.com ، تاريخ الإطلاع على الموقع: 29-03-2025.

[2] آية رجب وأبو اليزيد وآخرون، "جيوبوليتيك القوى الإقليمية المعاصرة في الشرق الأوسط: إيران وإسرائيل نموذجا"،في: https://democraticac.de/?p=100132، تاريخ الإطلاع على الموقع:30-03-2025.

- التحكم في ميزان القوة، من خلال التأثير على سياسات دول المنطقة من خلال بناء التحالفات ونشر الفوضى.
- تحقيق التفوق التكنولوجي والاقتصادي على دول المنطقة.

يوضح الشكل التالي بعض الاحصائيات ومؤشرات القوة للمقارنة بين إيران وإسرائيل كما يلي:

شكل رقم 4: مؤشرات القوة لدى كل من إيران وإسرائيل لعام 2022

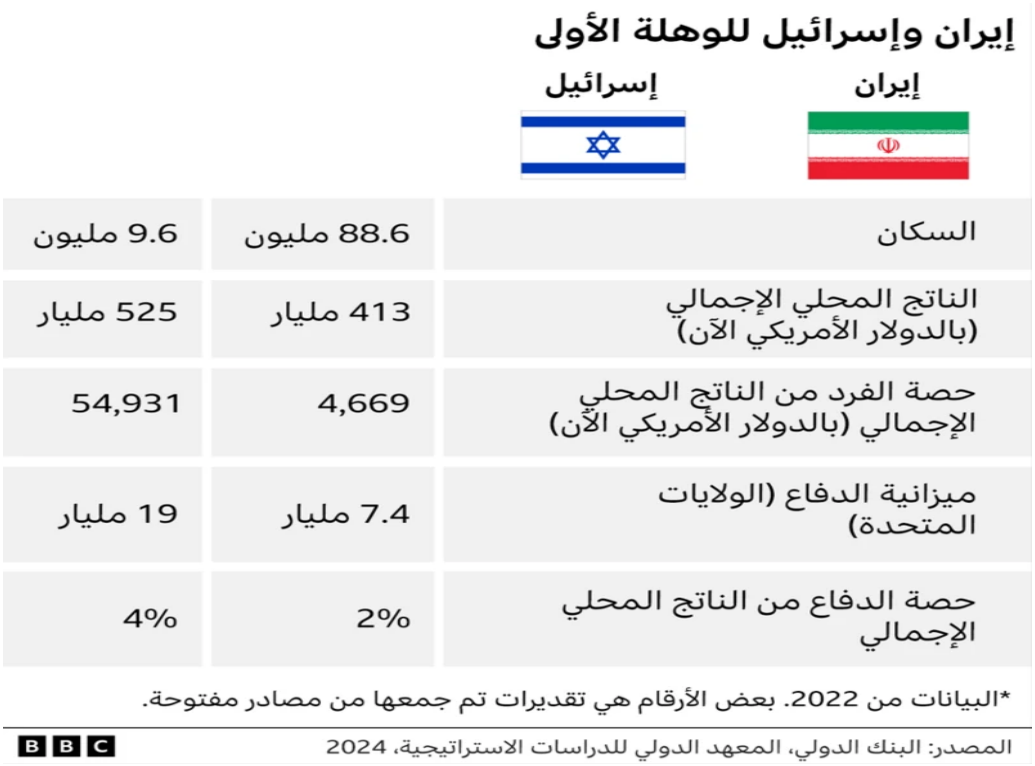

المصدر : https://www.bbc.com/arabic/articles/cn7lm8072e2o

ظلت إسرائيل تعاني من إشكالية أمنها القومي ووقوعها تحت التهديد ضمن مجالها الجغرافي الضيق، وحاولت الاستعاضة عن ذلك من خلال نقل خطوط المواجهة مع جوارها العربي إلى عمق الأراضي العربية لتلك الدول، من خلال توسيع المساحات المحتلة المحيطة بالنواة الإسرائيلية

(تل آبي ،حيفا، يافا) ضمن مشروع "إسرائيل الكبرى"، والتي تمتد من المشرق العربي ومصر[1]، وفي المقابل فإن الهيمنة التي يمارسها النظام الإيراني على الأقاليم والشعوب المحيطة بالمركز الفارسي (طهران ، قم ، يزد) –والتي كانت في فترات تاريخية دول مستقلة–منح المركز الفارسي عمقا جغرافيا واسعا ، ومن خلال احتلال إيران لإقليم "الأحواز" عام 1925 ، سبقت إسرائيل في نهجها الاحتلالي في المشرق العربي والخليج ، كما تمتلك بدورها توسعا واضحا يهدف إلى تعزيز نفوذها تحت مظلة ما يعرف "بإيران الكبرى"، و ضمن إطار سياسة تصدير الثورة للخميني ، وبهذا فمنطقة المشرق العربي بالتحديد تشكل مجال للمنافسة وتصادم المصالح بين القوتين الإيرانية والإسرائيلية

وعند الحديث عن البرنامج النووي الإيراني، فلا شك أن المساعي الإيرانية لاكتساب القدرة النووية، سواء من خلال تصنيعها محليا أو شرائها من الخارج فتعتبر من الناحية الموضوعية على الأقل انتزاعا للاحتكار الإسرائيلي للطاقة النووية في منطقة الشرق الأوسط، يعد التهديد الإيراني أكبر خطر وجودي تواجهه إسرائيل ، وهكذا فإن مصدر التهديد الإيراني لا يعود في الحقيقة إلى التسلح النووي وغير النووي لإيران فقط ، بل يعود إلى اجتماعه بعناصر أخرى مهمة تتعلق بطبيعة النظام الإيراني السائد ، وبالواقع الجيوسياسي القائم في المنطقة[2].

وبناءا مما سبق ، يشكل التصعيد المتواصل بين إيران و وإسرائيل موضوعا بالغ الأهمية ، نظرا لارتباطه بتاريخ طويل من النزاعات والتوترات بين الطرفين ، حيث أن العلاقات بينهما تشهد توترا حادا يظهر في التدخلات العسكرية والمواقف السياسية المتعارضة في المنطقة ، إذ أن إسرائيل تنظر إلى إيران كخطر رئيسي على أمنها بسبب دعمها لحركات المقاومة، خاصة "حزب

[1] د.عبد القادر نعناع ، العلاقات الإيرانية–الإسرائيلية : أبعد من الإيديولوجيا، https://www.aqnanaa.com/studies، تاريخ الإطلاع على الموقع:30–03–2025

[2] عطا القيمري، " الخطر الإيراني في الرؤية الإسرائيلية" ، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 04، العدد 14، (1993)، ص ص .01–02.

الله" و"حماس" ، إلى جانب برنامجها النووي، و مظاهر التصاعد بين الطرفين تتضح من خلال الضربات المتبادلة مثل: الضربات الجوية التي شنتها إسرائيل على مواقع في سوريا ترتبط بإيران ، كان أبرزها استهداف القنصلية الإيرانية في "دمشق" ، في حين تواصل إيران دعم الميليشيات في لبنان وغزة لمهاجمة إسرائيل ، وفي 13 أفري 2024 ، شنت إيران ووكلائها الثلاث موجات من الهجمات ضد أهداف إسرائيلية، باستخدام الطائرات الانتحارية بدون طيار.[1]

وفي 27 سبتمبر 2024 وجه الجيش الإسرائيلي ضربة قوية ومكثفة على لبنان، حيث استهدفت مقر قيادة حزب الله في الضاحية الجنوبية، أسفرت عن مقتل الأمين العام لحزب الله "حسن نصر الله" مع عدد كبير من قادة الحزب، ما أدى إلى تحطيم سلسلة القيادة في الحزب بعد اغتيال "فؤاد شكر" القائد العسكري للحزب و"ابراهيم عقيل" رئيس العمليات. وتزايدت الجرائم الإسرائيلية المدعومة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني، وفي نفس السياق يلعب الحوثيون دورا مهما في الاستراتيجية الإيرانية، من حيث قيامهم بشن هجمات عسكرية ضد إسرائيل وحلفائها كالولايات المتحدة، وتسعى إيران من خلال تعزيز قدراتهم العسكرية إلى الضغط على المصالح الغربية والإسرائيلية. فالمتتبع للأحداث الإقليمية حاليا يدرك أن الصراع في صورته الراهنة يتعدى كونه مجرد منافسة على الهيمنة والنفوذ والتأثير على موازين القوى ، فهو صراع يطرح في عمقه قضية وجودية، وضمان البقاء مقابل الزوال، إذ يدرك القادة الإسرائيليون جيدا أن دخولهم في حرب منفردة مع حزب الله وإيران يمثل استنزافا وخرابا على المدى المتوسط والبعيد، مهما تعددت الضمانات والنتائج التي قد تحصدها[2].

عبر الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" عن تفاؤله بالتوصل إلى اتفاق بخصوص البرنامج النووي لإيران في وقت قريب، وفي حين أبدت روسيا استعدادها لتخزين المواد النووية الإيرانية المخصبة،

[1] هبة خالد جمال عبد الرزاق ، **مرجع سابق**، تاريخ الإطلاع على الموقع:30-03-2025.

[2] علاء أبو بكر ، " تطورت الصراع بين إيران و إسرائيل: احتمالات توسع الحرب ...و موقف الدول العربية منها " ، في: https://ruyaa.cc/Page/126518/ ، تاريخ الإطلاع على الموقع: 30-03-2025.

دعي رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين ناتنياهو" إلى ضرورة تفكيك كل البنية التحتية النووية لإيران[1]. لأن إسرائيل تريد التخلص نهائيا من البرنامج النووي الإيراني ، الذي تعتبره تهديد كبير على بقائها ومكانتها ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثالث: القضية الفلسطينية كقضية خلاف بين إيران وإسرائيل: ما بين تداعيات وتحديات الحرب على غزة.

ترتبط القضية الفلسطينية وإيران بعلاقات معقدة ومتشابكة تتداخل فيها عده أبعاد السياسية الدينية والإستراتيجية وفيما يلي سنعرض أبعاد الرؤية الإيرانية لمعركه طوفان الأقصى إلى جانب عقيده الدفاع الأمامية بين الفكر وتطبيقه على الحرب في غزة.

أولا :أبعاد الرؤية الإيرانية لطوفان الأقصى، حيث رسخت الثورة الإيرانية المبادئ والأسس التي تضبط عمل النظام السياسي الإيراني وتوجه سياساته الخارجية ويبرز البعد الديني بوضوح في هذه السياسة كما نص الدستور الإيراني وذلك في إطار مساندة المستضعفين ودعم حركات المقاومة سواء ماليا أو عسكريا خاصه الفصائل الفلسطينية التي تقاوم الاحتلال الإسرائيلي. يعتبر هذا الدعم جزءا أساسيا من المشروع الإيراني، ومواجهه النفوذ الغربي الأمريكي والإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط. وفي نفس السياق يأتي الدعم الإيراني للمقاومة الفلسطينية في إطار مبدا أخر وهو تصدير الثورة إلى خارج حدود إيران، وعليه فان الخطاب الإيراني ليس موجه للشيعيين والجماعات الموالية لإيران فقط، بل يحرص على إنشاء روابط مع حركات تنتمي للمذهب السني كدعم حركة حماس ماليا عسكريا وإعلاميا، الأمر الذي يوضح محورية القضية الفلسطينية في

[1] الجزيرة والصحافة الأمريكية، "ترامب متفائل بالتوصل لإتفاق مع إيران و نتنياهو يطالب بتفكيك برنامجها النووي"، في: https://www.aljazeera.net/amp/news/2025/4/28/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D9%85%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%84-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D9%85%D8%B9، تاريخ الإطلاع على الموقع:30-04-2025.

السياسة الخارجية الإيرانية، وكل تلك المبادئ التي تم ذكرها تصب في نظرية شامله تسمى "نظرية أم القرى" التي صاغها "محمد لارجاني"، والتي ترى أنه إلى جانب الدور المحوري للدين في السياسة الخارجية لإيران يتضح كذلك دور مرتكز على المصلحة والبعد البراغماتي[1].

وبالتطبيق على عملية طوفان الأقصى ظهرت المبادئ السابقة بوضوح في خطابات القادة الإيرانيين حيث أيدت إيران العملية معتبره أنما قامت به المقاومة في مستوطنات غلاف غزه أفشل المخطط الأمريكي والإسرائيلي في الشرق الأوسط. حيث اكد المرشد الأعلى الإيراني إن عمليه طوفان الأقصى وقعت في لحظة كان فيها العدو يسعى للفرض السيطرة على المنطقة وانها أفشلت محاولات التطبيع وفيه مناسبه أخرى شدد على ضرورة مساعدة المقاومة كواجب أما دعم إسرائيل فهو خيانة وجريمة وفي كلمه له خلال يوم التعبئة عام 2023 أشار المرشد الأعلى، إلى أنه بالرغم من إن الطوفان الأقصى استهدف الكيان، إلا أنه كان بمثابة ضرب استراتيجية لأمريكا بحيث أدى إلى التشتيت مشروعها في المنطقة مؤكدا أن إسرائيل ما كانت لتقترف كل المجازر لولا الدعم الأمريكي لها، وهذا ما يعكس أن دعم ايران للمقاومة الفلسطينية لا يأتي فقط من منطلق تضامني بل يشكل جزءا من مشروع إيراني اشمل يستهدف إنهاء الوجود الأمريكي والإسرائيلي في الشرق الأوسط وترسيخ النفوذ الإيرانية ، وبالتالي يمكن القول إن دعم إيران للقضية الفلسطينية منذ الثورة الإيرانية وحتى اليوم في ظل طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على غزه يؤكد التداخل والترابط بين الإيديولوجيا والمصلحة في السياسة الخارجية اتجاه القضية الفلسطينية[2].

أما فيما يتعلق بعقيدة الدفاع الأمامي التي تعتمد عليها ايران، فهي ترتكز على استغلال ضعف خصومها في إيجاد حلول فعاله من حيث التكلفة لحمايه أراضيها من هجمات العدو المحتملة وهي الاستراتيجية التي تعود إلى الإمبراطورية الرومانية عام 30 قبل الميلاد واستمرت

[1] محمود فاضل ، إيران داخل الحرب ضد إسرائيل و توجه عدم التصعيد" ، في: https://hadaracenter.com ، تاريخ الإطلاع على الموقع: 30-04-2025

[2] **المرجع نفسه**، تاريخ الإطلاع على الموقع:30-04-2025

إلى القرن الثالث ميلادي، وهي تهدف إلى التخلص من التهديدات الخارجية قبل إن تخترق الحدود كتحرك وقائي يناسب الحالة الإيرانية لامتداد الدولة وتوزع مراكزها المهمة إذ لا يمكنها حمايتها كلها في وقت واحد[1]

وعند إسقاط إستراتيجية الدفاع الأمامي على عملية طوفان الأقصى سنلاحظ إن إيران تسعى لمواجهة التهديدات الإسرائيلية والأمريكية بعيدا عن أراضيها، وذلك من خلال دعم المقاومة الفلسطينية وإعلانها عن تأييد عمليه طوفان الأقصى. حيث إن هذه العملية تعد تطبيقا عمليا لهذه الاستراتيجية استهدف إيران إلى إستنزاف العدو وإحتوائه خارج حدودها وخوض معارك بالوكالة من أجل تأمين المجال الحيوي الإيراني وتقليص النفوذ الإسرائيلي في المنطقة مع أفشال مخططات الهيمنة الغربية.

كما تجدر الإشارة إلى بعض تداعيات طوفان الأقصى على نفوذ ايران الإقليمي والتحديات التي رافقت هذه العملية حيث تتمثل اهم التداعيات فيما يلي [2]:

- تقويه ترتيبات إقليمية منافسة لإيران حيث ستعزز تداعيات حرب غزه منطق ايران الذي يشدد على عدم إمكانية تشكيل هيكل أمني جديد في الشرق الأوسط، لا يأخذ في الاعتبار مصالحها وشركائها إذ إن إيران تعمل على تأكيد عدم فعالية الجهود الأمريكية لإنشاء نظام أمني إقليمي يهدف إلى إرساء ميزان قوى جديد في المنطقة، على أساس التصدي للتهديدات الإيرانية والتي تقع إسرائيل في قلبه. بينما يتم إدماجها بخطة أمريكية حديثه مع دول اتفاقيات أبراهام. وفي هذا

[1] أحمد نويد ، "عقيدة الدفاع الأمامي الايرانية : برامج الصواريخ و الفضاء" ، في: https://rasanah-iiis.org/%D8%B9%D9%82%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D8%A7/، تاريخ الإطلاع على الموقع: 30-04-2025.

[2] مآلات، "تداعيات حرب غزة على نفوذ إيران الإقليمي" **مآلات دولية،** العدد48، (ديسمبر 2023)، ص ص.03-04.

السياق فمن المرجح أن تساهم في تقويه خطط إنشاء ممر الهند الشرق الأوسط أوروبا الاقتصادي الذي أعلن عليه الرئيس الأمريكي السابق جو بادين وبصورة عامه فقد بدأ المشروع متعارض مع مصالح إيران تركيا مصر والصين إذ يتجاوزهم بشكل كامل. وعليه فإيران أكثر ارتياحا الآن لأن حرب غزه أظهرت إن التحديات الأمنية التي ستواجه هذا المشروع لا يستهان بها بما قد يؤجله أو ربما سيعاد النظر في جدواه.

بالإضافة إلى ذلك توظف إيران الحدث لتعزيز مكانتها كفاعل إقليمي لا يمكن لدول الجوار والقوى الدولية تجاوزه ما ظهر في أول لقاء بين الرئيس الإيراني وولي العهد السعودي والرئيس المصري الذي جاء إثر تداعيات حرب غزه مما يشير إلى الحاجة لإيران من أجل إحتواء الحرب كون قراراتها تتحكم في سلوك عده جبهات إقليميه تؤثر على أمن البلدين.

- حدود القوة الإيرانية (تجنب الحرب الشاملة): بينما تتبنى طهران حاليا خيار التصعيد المتدرج بواسطة حلفائها ووكلائها، فأنها حريصة على تجنب خوض حرب شامله مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي قد تقوض النظام الإيراني نفسه أو قد تدمر قدرات حزب الله بصوره استراتيجية ما يعني خسارة إيران لأداة ردع ضد أي خطط محتملة ضدها.

- إتساع الحرب يظل واردا: بالرغم من إن واشنطن لا ترغفي خوض حرب مع طهران لخوفها من التورط في نزاب المنطقة سيشغلها عن الصين إلا انه توجد أصوات عسكريه تتزايد داخل إسرائيل تدعو لتوجيه الضربة حاسمه لحزب الله باعتبارها فرصه لا تعوض.

وبالتالي فان ايران تواجه تحديات وتهديدات جديه تتمثل في[1]:

[1] **المرجع نفسه**، ص05.

- التصعيد المتدرج لإيران لا يكفي لمنع إسرائيل من تكثيف عدوانها للقضاء على حماس في غزة وبالتالي قد يفقد محور المقاومة أحد أبرز أعضائه ويقضي على سردية وحدة الساحات ما سيعطي مثالا لتخلي طهران على حلفائها في الأوقات العصيبة.

- تظل الاحتمالات حرب تستهدف حزب الله وارده ما قد يهدد محور المقاومة الذي استثمرت فيه إيران لعقود ويضعف موقعها الجنس السياسي في المنطقة.

- إن ترك إسرائيل لتنفيذ أجندتها السياسية والأمنية بخصوص مستقبل غزه قد يعطي دفعة جديدة لخطط أمريكا لتعزيز التحالفات الأمنية والاقتصادية بين إسرائيل والعرب وهذه المرة بتواجد أمريكي متزايد الأمر الذي يهدد المصالح الإيرانية الاستراتيجية بلا شك.

كما ألقت عملية طوفان الأقصى بظلالها على العديد من المعادلات السياسية ومن بينها مشروع التطبيع الإسرائيلي العربية واستكمال الاتفاقيات الإبراهيمية والذي سيكون له حصه كبيرة من تداعيات هذه الحرب حيث في خير من تصاعد حرب غزه وأخذها لأبعاد أفادت وكاله فرانس بيرس بأن الرياض أوقفت محادثات التطبيع مع إسرائيل ويرى المسؤولون الإيرانيون والصحافة الإيرانية في هذا السياق إن طوفان الأقصى عطلت عمليه التطبيع وأعاده أحياء الكراهية العربية الإسرائيلية وهو ما قد يؤدي في الأخير إلى إفشال مشروع الطبيعي بكامله وربما انسحاب الدول المطبعة من هذا المشروع تحت وطاه الضغوط الشعبية وتأثير الراي العام[1].

وفي ظل التطورات الأخيرة التي تعكس التصعيد الخطير وغير المسبوق بين إيران وإسرائيل، قامت هذه الأخيرة بعملية جوية ضخمة أطلق عليها اسم operation rising lion استهدفت من خلالها عدة مناطق في إيران، كالمناطق العسكرية والنووية، وفي المقابل قامت إيران بإرسال طائرات مسيرة وشن هجمات صاروخية على تل أبيب، ما أسفر عن عدد كبير من الضحايا

[1] غيث علاو، "كيف تنظر إيران الى التطبيع العربي–الإسرائيلي بعد حرب غزة ؟" ، في: https://aljadah.media/archives/74618 ، تاريخ الإطلاع على الموقع: 01–05–2025.

العسكريين والمدنيين والخسائر المادية في البنى التحتية. تعكس هذه التطورات تداعيات كبيرة على أمن واستقرار الشرق الأوسط، وتهديد أمن الملاحة وخطوط نقل الطاقة، خاصة إذا نفذت إيران تهديداتها بإغلاق مضيق هرمز، إلى جانب التغيرات المحتملة لخارطة التوازن الإقليمي وإمكانية إعادة تشكيلها في حال تصعيد المواجهة الى حرب تتداخل فيها مصالح القوى الإقليمية والدولية، ما يزيد من تدخل قوى نظام التغلغل ويقوّض فرصة إيران للهيمنة الإقليمية.

خلاصة:

في ختام هذا الفصل، نلخص إلى أن التفاعلات الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط خاصة مع تركيا، السعودية وإسرائيل عبارة عن تنافس على الزعامة والنفوذ الإقليمية، التي تغذيها الاختلافات المذهبية والإيديولوجية والمصالح السياسية والاقتصادية، ما يجعل من هذا التنافس معقد ومتشابك، ولذلك تم التركيز في هذا الفصل على التحديات التي تواجه إيران في سعيها لتعزيز مكانتها كقوة إقليمية مؤثرة في الشرق الأوسط، ومن هذه التحديات ذكرنا السعودية، تركيا وإسرائيل كأهم تحدي لإيران.

حيث يسعى كل الطرف إلى تبني سياسات واستراتيجيات تستهدف إفشال مشروع ايران وطموحاتها فكل من السعودية وتركيا، ترى إن إيران تشكل تهديدا على مكانتهما ودورهما في المنطقة، بينما ترى إسرائيل أن إيران تهديد وجودي لها لابد منه إضعافه ، وحسب الواقعية البنيوية ، فسلوك إيران نابع من بنية النظام الدولي الفوضوية، حيث يجبر كل فاعل على الاعتماد على ذاتهself help ، لحماية أمنه وتحقيق مصالحه ، بالإضافة إلى رابط إيران إلى تعديل ميزان القوى لصالحها ، وهذا عن طريق التصدي لهيمنة القوى الإقليمية الأخرى المنافسة لها السعودية وتركيا ، وكسر شوكة إسرائيل في المنطقة ، والتي تعتبرها طهران بمثابه "سرطان" في المنطقة، ومصدر للاضطراب الإقليمي. بالإضافة إلى التحديات التي تفرضها القوى الدولية، التي تتوغل في منطقة الشرق الأوسط وتقوم بمزاحمة إيران في مناطق نفوذها ومصالحها الحيوية.

الفصل الثالث: إيران و القوى الدولية في الشرق الأوسط:
دراسة حول أنظمة التحالف في الإقليم

الفصل الثالث: إيران و القوى الدولية في الشرق الأوسط: دراسة حول أنظمة التغلغل في الإقليم

تمهيد:

تعتبر القوى الدولية الفاعلة في النظام الدولي كالولايات المتحدة الأمريكية روسيا، والصين لاعبا أساسيا في تشكيل التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط، بحيث تحركها مصالح إستراتيجية كبيرة في المنطقة و على رأسها مصادر الطاقة، التحكم في طرق تجارة العالمية والحفاظ على أمن الحلفاء الإقليميين(مثلما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية مع إسرائيل) وصولا الى فرض الهيمنة والنفوذ السياسي والعسكري في المنطقة، وذلك من خلال إما التدخلات العسكرية المباشرة أو عن طريق دعم قوى محلية معينة، وعليه فإن إيران وجدت نفسها أمام تهديد مباشر لأمنها، مصالحها ونفوذها في الإقليم، لا سيما في ظل محاولات احتوائها وتقليص دورها باستخدام مختلف أدوات الضغط والعقوبات، وبالتالي يهدف هذا الفصل الى تحليل ديناميكيات التفاعل بين إيران والقوى الدولية في الشرق الأوسط وكيفية مواجهة إيران لسياساتها، من أجل فهم توازنات القوة وتأثيرها على استقرار المنطقة، وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

- **المبحث الأول:** العلاقات الإيرانية–الأمريكية و تأثيرها على استقرار الشرق الأوسط.
- **المبحث الثاني:**ايران و روسيا: تعاون ام تنافس في إطار معادلة توازن القوى في الشرق الأوسط
- **المبحث الثالث:**العلاقات الإيرانية–الصينية: دراسة في مسار التعاون و تحدياته

المبحث الأول: العلاقات الإيرانية الأمريكية و تأثيرها على استقرار الشرق الأوسط

تعتبر العلاقات بين ايران والولايات المتحدة الأمريكية واحدة من أكثر العلاقات توترا وتعقيدا في السياسة الدولية، اذ تتعدى كونها علاقات ثنائية، لتؤثر بشكل مباشر على أمن واستقرار كل الشرق الأوسط، حيث أن خفض التوتر بينهم يؤدي إلى تهدئة الأوضاع في المنطقة، أما التصعيد فيؤدي الى تنامي التوتر، وذلك من خلال "الحروب بالوكالة" والصدام غير المباشر، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل جذور التوتر بين الطرفين واستكشاف أبرز محطات هذا التوتر التي تؤثر على استقرار المنطقة، بالإضافة إلى إبرز الأسباب المعرقلة لسير المفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني.

المطلب الأول: تاريخ العلاقات الإيرانية–الأمريكية

تعود جذور العلاقات الإيرانية– الأمريكية إلى منتصف القرن الثامن عشر، حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم مساعدات صحية وتعليمية لإيران، ثم بدأت الوفود الدينية الأمريكية في زيارة إيران بالتتابع، ولقد تم توقيع أول إتفاقية بين الطرفين في ديسمبر 1856 والتي كانت عبارة عن إتفاقية الصداقة والتجارة. وفي جانفي 1883 وصل أول وزير أمريكي إلى طهران "ويليام بنجامين" لتسليم رسالة الرئيس الأمريكي إلى "ناصر الدين"، وبعد خمس سنوات تم تعيين أول سفير إيراني لدى واشنطن، وهو "الحاج حسين فخان". تمكنت بعدها الولايات المتحدة من تقليص دور بريطانيا في إيران بشكل تدريجي، لكنها دخلت في منافسة حادة مع الاتحاد السوفيتي[1].

أما عن العلاقات الأمريكية–الإيرانية بين 1945 إلى 1979، فلقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا هاما في تلك الفترة لدعم وجودها في إيران، وذلك من خلال إعادة "الشاه" إلى السلطة. حيث نظمت الولايات المتحدة انقلابا ضد حكومة "مصدق" عام 1953 بعد اقدامه على تأميم النفط الإيراني، وتم توقيع اتفاق يجمع الحكومة الإيرانية الجديدة مع ما عرف باسم" الكونسويتوم" الذي تألف من شركات نفط عالمية. و في 1955 ، انضمت إيران إلى حلف بغداد ، ومن ناحية أخرى

[1] عليان محمود عليان، **العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد النصف الثاني من القرن ال20**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر،ط01، 2016)، ص.99.

سعت أمريكا الى جعل إيران في عهد "الشاه" شريكا أساسيا في دعم الكيان الصهيوني، فمنذ قيام هذا الكيان عام 1948 كانت له علاقات ودية مع نظام "الشاه البهلوي" ، إذ ارتكزت هذه العلاقات على مصالح استراتيجية واقتصادية مشتركة، لإعجاب الشاه بالتقدم التكنولوجي و الزراعي لإسرائيل، و مصادر المياه و في المجال العسكري رغم عدم توفر الطاقة لديها[1].

شهدت العلاقات الإيرانية–الأمريكية تحولات كبيرة بعد الثورة الإسلامية الإيرانية، حيث أنه بعد عودة "الشاه" إلى السلطة، شهدت إيران العديد من الإنتقادات والإحتجاجات من قبل المعارضة، ففي عام 1978 ونتيجة للظلم الذي ساد في إيران، حدثت انتفاضات واحتجاجات، فشل الشاه في احتوائها وغادر إيران عام 1979م، وتحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ألد أعداء إيران بعدما كانت حليفتها. فبعد وصول "الخميني" للحكم عمل على المساواة بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة واعتبر كلاهما قوة استعمارية"، كما توترت العلاقات أكثر بين الطرفين عندما قام الطلبة باقتحام السفارة الأمريكية في طهران، واحتجزوا 52 امريكيا من أجل مطالبة الولايات المتحدة بتسليم " الشاه" للمحاكمة، وفي المقابل قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعملية عسكرية لإنقاذهم، ولكنها باءت بالفشل، وانتهت تلك الأزمة بتوقيع إيران على "اتفاقية الجزائر" عام 1981[2].

كان للولايات المتحدة الامريكية دورا مهما في اشعال الحرب بين العراق وإيران، والتي أسفر عنها خسائر فادحة سواء من حيث الضحايا والقتلى أو من الجانب الاقتصادي، ثم أصبحت العراق تطالب برحيل القوى الأجنبية من منطقه الخليج، فرأت الولايات المتحدة أن العراق ستشكل تهديدا على مصالحها بعد وفاة "الخميني" عام 1989. كما كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 تأثيرا كبيرا على علاقات الإيرانية– الأمريكية، حيث كانت بمثابة نقطة تحول كبيرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، إذ ألقى الرئيس الأمريكي "بوش" خطابا وصف من خلاله إيران والعراق وكوريا الشمالية "بمحور الشر"، كما أصبحت تمثل إيران خطرا كبيرا بالنسبة لها في الشرق الأوسط، بحجة امتلاكها

[1] عليان محمود عليان، **مرجع سابق**، ص.102.

[2] فاطمة صلاح الجندي، "آفاق المستقبل..العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس ترامب من2016 –2019"، في: https://acrseg.org.com، تاريخ الإطلاع على الموقع: 01–05–2025.

للأسلحة النووية ودعمها للإرهاب مثل "حماس" و"حزب الله" حسب اعتقاد إسرائيل والولايات المتحدة ، وعلى إثر ذلك قامت الولايات المتحدة بغزو أفغانستان عام 2002 [1]. ثم تلاه غزو العراق في 2003.

وبعد 2003 ، أدى فشل الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق الهدف الاستراتيجي من الحرب و تقلب استراتيجياتها في العراق، إلى إتاحة الفرصة لإيران للإستفادة من الفراغ الإستراتيجي ، وجعلت انتصار الولايات المتحدة مكلفا وصعبا وطويلا، كما اتيحت فرصة التوصل الى صفقة شاملة، وان لم تحدث في عهد ادارة "بوش الإبن " إلا أن هذه الأوضاع أقلقت دول المنطقة وجعلتهم في حالة من عدم التوازن الإستراتيجي، خاصة بعد سعي إيران الى منع وصول حكومة عراقيه موالية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث اذا شكلوا تحالف قد يشكل تهديد مستقبلي للأمن القومي الإيراني[2]. ما أدى الى خلق حالة من عدم الإستقرار والتوتر في الشرق الأوسط.

وفيما يخص البرنامج النووي الإيراني ودوره في تأزيم العلاقات الإيرانية–الأمريكية، بعد وصوله للحكم أعاد الرئيس الإيراني السابق "أحمدي نجاد" العمل على البرنامج النووي لتخصيب اليورانيوم في بلاده، ما أدى إلى إعادة التوتر بين الطرفين، وحتى منتصف سنة 2015 تم التوصل للاتفاق النووي بين إيران والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، بالإضافة إلى ألمانيا، والذي عرف فيما بعد بإتفاق 15 في عهد الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما". إلا أن إدارة الرئيس "دونالد ترامب" منذ استلامه للسلطة عام 2017 أصدر استراتيجية جديدة اتجاه إيران، اتسمت بالتشدد خاصة فيما يتعلق بملفها النووي، واستمرار إيران في دعم الإرهاب، لاسيما بعد أن قامت الخارجية الأمريكية في تقريرها السنوي لعام 2018 لمكافحة الإرهاب بتصنيف إيران كأكبر دولة راعية للإرهاب في العالم[3].

---

[1] فاطمة صلاح الجندي، **مرجع سابق**، تاريخ الإطلاع على الموقع: 01-05-2025.

[2] د.علي مثنى المهداوي، " العلاقات الإيرانية–الأمريكية بعد الإتفاق النووي، **مجلة العلوم السياسية**، العدد56، (2018)، ص.87.

[3] عباس خضير أحمد النداوي، "العلاقات الإيرانية–الأمريكية: المتغيرات و المسارات"، في: https://studies.aljazeera.net.com، تاريخ الإطلاع على الموقع:01-05-2025.

المطلب الثاني: القضايا الشائكة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية: من 2018 إلى الفترة الحالية

كما سبق وأشرنا في المطلب السابق، أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر إيران ضمن دائرة دول "محور الشر" أو بمعنى آخر "دولة مارقة"، وذلك لأنها تنظر إلى إيران كتهديد مباشر لأمنها وأمن حلفائها ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط وخطر على الأمن والإستقرار الدوليين.

بناءا على ذلك ، تصنف الولايات المتحدة الأمريكية الدول المارقة على أساس ما يلي [1]:

- الدول المارقة هي الدول الداعمة للإرهاب.
- امتلاكها وتاسيس مخازن سلاح الدمار الشامل.
- هياكل الدولة ذو نظام سياسي قمعي أو ردعي، ويكن العداء للولايات المتحدة الأمريكية ورافضة للقيم الإنسانية.
- الدول التي تتحدى الولايات المتحدة الأمريكية وهي تشير الى دول معظمها إسلامية.
- تمارس العنف على شعوبها وتستغل أموال الدولة لتحقيق المصالح الشخصية للحكام.
- عدم التزامها بقواعد القانون الدولي وانتهاكها للمعاهدات الدولية، وعليه تعد تهديد على جيرانها.

قام " دونالد ترامب" بانتقاد الإتفاق النووي لعام 2015 بين إيران و القوى العالمية مرارا و تكرارا ، ووصفه بأنه " لا يخدم المصالح الأمريكية" ، كما وصفه كذلك على أنه " واحد من أسوأ الصفقات التي عقدتها الولايات المتحدة على الإطلاق[2]" .

وبناء على ما سبق، أعلن " ترامب" في شهر ماي 2018 عن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الإتفاق النووي مع إيران، وعودة فرض العقوبات الإقتصادية عليها، وقدم عدة أسباب للإنسحاب وأبرزها منع إيران من الحصول على السلاح النووي ودعمها للميليشيات كحزب الله، حماس والقاعدة

---

[1] سماح سهايلية، "الدول المارقة من منظور الإستراتيجية الأمنية الأمريكية: دراسة تحليلية"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد 11، (أكتوبر 2016)، ص.226.

[2] عباس اللواتي، "إيران تغازل ترامب بفرصة ال تريليون دولار...لكن هل يثري الإتفاق النووي أمريكا"، في: https://arabic.cnn.com، تاريخ الإطلاع على الموقع: 02-05-2025.

كما ألقى "ترامب" اللوم على الإدارة الأمريكية السابقة في عهد "باراك أوباما" في إتمام هذه الصفقة. ولكن بالرغم من ذلك، و بالرغم من التشدد الإيراني الذي لمح إلى احتمالية إطلاق البرنامج النووي الكامل من جديد والإنسحاب من إتفاقية منع الإنتشار النووي، أعلن "ترامب" عن إمكانية إجراء مفاوضات جديدة مع إيران للتواصل إلى إتفاق جديد، ولاقت هذه الخطوة الأمريكية ترحيبا من السعودية، البحرين والإمارات العربية، اما السكريتارية العامة للأمم المتحدة، فأعربت عن قلقها، بينما قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن إسرائيل لن تسمح للجيش الإيراني بالتموضع في سوريا[1].

بعد ذلك ، بدأت واشنطن حملة جديدة من العقوبات ضد طهران ، ما أدى إلى فتح باب التصعيد المتبادل بين الطرفين، و قد دخلت الحزمة الأولى من هذه العقوبات حيز التنفيذ مستهدفة القطاعات المالية، التجارية و الصناعية، ثم تلتها الحزمة الثانية التي ركزت على قطاع الطاقة ، و تضمنت عقوبات على البنك المركزي الإيراني و تعاملاته المالية ، كما واصلت الولايات المتحدة العمل بنهجها التصعيدي من خلال تصنيف الحرس الثوري الإيراني في قائمة " التنظيمات الإرهابية" ، ثم قامت بإلغاء الإعفاءات الممنوحة لبعض الدول المستوردة للنفط الإيراني ، و ذلك من أجل تصفير صادرات النفط التي تعد الركيزة الرئيسية للإقتصاد الإيراني[2].

في 2019 أعلن ترامب عن قرار جديد تمثل في فرض عقوبات على قطاع التعدين والصناعة في إيران، والذي يمثل ما قيمته 10% من صادرات إيران الكلية ، كما هددها الرئيس ترامب باتخاذ المزيد من الإجراءات ما لم تُغيّر إيران تصرفاتها كليًا، ولا تُخفي إدارة الرئيس الأمريكي سعيها إلى فرض أكبر قدر ممكن من الضغط على إيران، لإرغامها على التفاوض من جديد بشأن برنامجها النووي، في حين ترفض إيران التفاوض تحت وطأة التهديدات والعقوبات[3].

---

[1] يحي حلمي رجب، **الإتفاق النووي الإيراني و تداعياته الإقليمية والدولية و رؤية مستقبلية للمنطقة العربية**، (مصر: دار بدائل للطبع و النشر و التوزيع، الط01، 2022) ، ص.80.

[2] شريف مبروك، "التوتر الأمريكي الإيراني ضغوط متصاعدة و حرب مستعدة"، في: https://arabaffairsonline.com، تاريخ الإطلاع على الموقع:01-05-2025.

[3] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "التصعيد الأمريكي-الإيراني و احتمالات المواجهة العسكرية"، في: https://dohainstitute.org.com، تاريخ الإطلاع على الموقع:1-05-2025.

و أثناء كل هذه الأحداث و تصاعد التوتر بين الطرفين، من تهديدات متبادلة و حشود عسكرية ، تقف منطقة الخليج على شفير المواجهة، و ذلك من خلال هجمات و اتهامات متبادلة بين الجانبين على النحو التالي[1] :

- أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في 10 ماي 2019، عن وصول قاذفات من طراز بي –52 ستراتور فورتريس إلى قاعدة أمريكية في دولة قطر، إذ تم إرسالها إلى الشرق الأوسط في ظل ما تزعمه واشنطن بأنها تهديدات من إيران.
- في 12 مايو من العام نفسه، صرّحت الإمارات بتعرّض أربع سفن تجارية لعمليات تخريبية، ووقوع هجمات بالقرب من إمارة الفجيرة القريبة من مضيق هرمز، الذي يُعد ممرًا حيويًا عالميًا لشحن النفط والغاز (وقد وُجهت اتهامات إلى طهران بالوقوف وراء هذه العمليات).
- أما بريطانيا، فقد رفعت مستوى التهديد لقواتها ودبلوماسييها في العراق، يوم 16 مايو 2019، نتيجة مخاوف أمنية متعلقة بإيران. في المقابل، قامت الولايات المتحدة بنقل موظفيها من سفارتها في بغداد، بسبب قلقها من احتمال التصعيد.
- إعلان الحرس الثوري الإيراني عن إسقاط طائرة أمريكية مسيرة "جلوبال هوك"، مشيرا إلى أنها اخترقت المجال الجوي للبلاد، وأنها جاءت للتجسس في جنوب إيران.

ومع وصول "جو بايدن" إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، بدأ مفاوضات غير مباشرة مع إيران من خلال وساطة أوروبية وقطرية. وأكد أن تقليل العقوبات على إيران لن يتم إلا إذا تجاوبت بشكل إيجابي وسريع تجاه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أمر يُعد صعبًا في ظل القيادة الإيرانية، التي تمتلك بعض الأوراق الحساسة في المنطقة. وبالتالي، ستسعى واشنطن لرسم سياسة

[1] فاطمة الصمادي، "في التصعيدالأميركي ضد إيران:أمن هش و سيناريوهات مكلفة"، في: https://studies.aljazeera.net.com، تاريخ الإطلاع على الموقع: 2-05-2025.

استراتيجية واضحة وهادفة، يضمن لها استقرار طويل الأمد، وحمايةً لمصالحها الحيوية، وكذلك لترجيح كفة التوازنات الإقليمية لصالح حلفائها[1].

وبالتالي، فإن إيران، حسب بايدن، لا تزال تُشكّل بطموحاتها النووية تهديدًا محدقًا، خاصة في ظل تصاعد الأحداث وتطبيق إيران لتهديد مرشدها بإعلانها عن إنتاج أول كمية من اليورانيوم المخصب بنسبة 60% في 14 أبريل 2025. كما شرعت إيران في تطوير برنامجها الصاروخي منذ عقود، وقد انكشفت تجاربه ومدى فعاليته في الحرب الداخلية في اليمن، خلال فترة كان فيها فصيل الحوثيين الموالين لإيران يستهدف المنشآت السعودية بين الحين والآخر، من خلال صواريخ قصيرة وطويلة المدى، يتراوح مداها من 45 كلم،300 إلى غاية 1000 كلم[2].

كما كشفت إدارة بايدن أن ما يُعرف بمكافحة الإرهاب ومواجهة التنظيمات الإرهابية ومنع عودة "داعش" جديد في سوريا والعراق، وذلك بالتعاون مع من وصفهم "بايدن" بالشركاء الإقليميين والدوليين لردع إيران وسياساتها[3].

و عليه ، نستنتج أن العلاقات بين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية شهدت الكثير من التصعيد و التوتر من سنة 2018 الى الفترة الراهنة ، خاصة في ظل إدارة "دونالد ترامب " الرافض للإتفاق النووي الإيراني المبرم سنة 2015 ، و التهديد الإيراني برفع تخصيب اليورانيوم بسبب الضغوطات الدولية و العقوبات الإقتصادية القاسية .

[1] د.موسى بن قاصير، **الشرق الأوسط في عهد الرئيس جو بايدن: التوجهات و المسارات المحتملة**، (الجزائر: مخبر الأمن الإنساني، الط01، 2021)، ص ص.189-190.

[2] حمزة سالم و د.زهير بوعمامة، "ملامح السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران في ظل إدارة الرئيس جو بايدن:قراءة في الثوابت و المتغيرات"، **مجلة دفاتر السياسة و القانون**، المجلد14، العدد01،(2022)، ص506.

[3] **المرجع نفسه**، ص.508.

المطلب الثالث: تداعيات حرب غزة على العلاقات الإيرانية–الأمريكية: تصعيد التوتر وتعثر المفاوضات النووية

شهدت العلاقات الإيرانية الأمريكية أثناء وبعد حرب غزة توترا وتأزما متزايدا، إلا أنها لم تصل بعد إلى المواجهة المباشرة بين الطرفين على الرغم من حدة التصريحات وثقل الإتهامات والإحتكاكات غير المباشرة بينهم.

فبالرغم من تصريح كل من القادة الإيرانيين والقيادات الفلسطينية ومسؤولي "حزب الله"، بأن عملية "طوفان الأقصى" قد تمت بقرار ذاتي من حركة "حماس"، أي بدون علم بقية قوى "محور المقاومة"، فإن ذلك لا ينفي وجود إيران في كل الأحداث التي وقعت، فالدور الإيراني ليس مرتبطًا بلحظة حدوث المعركة، إذ تربط وخاصة "لواء القدس"، علاقات وثيقة جدًا بقوى المقاومة الفلسطينية، ولا سيما حركتي حماس والجهاد الإسلامي[1].

سارعت الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة إلى دعم إسرائيل وتهديد إيران وحزب الله، وكذلك إرسال المساعدات العسكرية والبوارج الحربية إلى المنطقة.[2] من جانبها قامت إيران بتقديم كل أشكال الدعم لحماس وقوى المقاومة. إلى جانب استهداف مواقع إسرائيلية وأمريكية، أو عبر منع السفن الإسرائيلية من المرور عبر البحر الأحمر، أو من خلال استهداف قواعد أمريكية في العراق وسوريا[2].

وعلى إثر ذلك، استجابت الولايات المتحدة الأمريكية لعملية "طوفان الأقصى" بشكل واسع وسريع من أجل حماية أمن إسرائيل والقضاء على حماس، وكذلك للحفاظ على المصالح الأمريكية ونفوذها في المنطقة. كما سعت إلى ردع إيران وحلفائها لمنع التصعيد، حيث حشدت الولايات المتحدة الأمريكية كل قدراتها من أجل ردع فصائل المقاومة ومنعها من المشاركة في الحرب إلى جانب حماس والمقاومة الفلسطينية، بهدف حماية المصالح الأمريكية في المنطقة من أي تهديد أو استهداف محتمل. وفي هذا الإطار، حذّرت واشنطن كلًا من حزب الله وبقية الميليشيات في لبنان والعراق واليمن من الانخراط في الصراع أو القيام بهجمات ضد إسرائيل ، وقامت بشن هجمات مع بريطانيا

---

[1] قاسم قصير، "إيران و الحرب على غزة: القيادة من الوراء"، في: https://palestine.studies.org، تاريخ الإطلاع على الموقع:04-05-2025.

[2] قاسم قصير، **مرجع سابق**، تاريخ الإطلاع على الموقع: 04-05-2025.

ضد الحوثيين، وتلك الضربات التي استهدفت 85 هدفًا يوم 2 فيفري 2024، والتي تم تنفيذها كذلك بقاذفات B-1 التي انطلقت من الولايات المتحدة كجزء من حملة تستغرق عدة أيام ضد أهداف إقليمية متعلقة بإيران، حسب بعض المسؤولين الأمريكيين، كما عملت واشنطن على تقويض إيران ومحور المقاومة ومنعها من إلحاق المزيد من الضرر، وذلك من خلال فرض المزيد من العقوبات عليها[1].

يعمل النظام الإيراني للحفاظ على ما استطاع تحقيقه على المستويين الإقليمي والدولي في ظل التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط نتيجة للمعركة. فمن جهة تريد الحفاظ على حماس التي تُعد جزءًا من المشروع الذي عملت على إنشائه مع حلفائها في الإقليم تحت اسم "وحدة الساحات"، ومن جهة أخرى لا ترغب إيران في خسارة ما حققته على المستوى الدبلوماسي لحل أزمتها المتعلقة ببرنامجها النووي. وفي هذا الإطار، أكد العضو في مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيراني غلام علي حداد عادل أن إيران رفضت الانخراط في حرب غزة لتجنب الحرب مع الولايات المتحدة الأمريكية، واعتبر أن إسرائيل كانت تأمل أن تتورط إيران في الحرب لكي تدخل في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة[2].

ولذلك يمكن القول بأن المفاوضات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الملف النووي قد تعرضت للانتكاس أو دخلت في حالة من الجمود مرة أخرى على إثر اندلاع معركة طوفان الأقصى، وذلك بسبب مواصلة الدعم الإيراني لحركات المقاومة.

إلا أنه حاليًا توجد مؤشرات جدية على استئناف المفاوضات بين الطرفين، خاصة في ظل استمرار تأزم الوضع الإقليمي. ولكن، بالرغم من الأجواء الإيجابية التي يبدو أن الجانبين الإيراني والأمريكي اتفقا على إثرها، فإنه بعد ثلاث جولات من المفاوضات بينهما وتأجيل الجولة الرابعة، يمكن القول إن هناك لا تزال الكثير من العقبات التي تعرقل التوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين. وفي نفس

[1] د.محمود حمدي أبو القاسم، "حرب غزة و النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط "، في: https://rasnah-iii.org.com ، تاريخ الإطلاع على الموقع: 04-05-2025.

[2] شيماء بهاء الدين، "المشروع الإقليمي الإيراني في ضوء الطوفان و الحرب على غزة...هل من مسار لتوازن القوى بين العرب و إيران"، في: https://hadaracenter.com، تاريخ الإطلاع على الموقع: 04-05-2025.

الوقت، صرّح ترامب بأنه لن يقع في فخ نتنياهو الذي يريد جرّ الولايات المتحدة الأمريكية إلى حرب شاملة مع إيران[1].

وبناءً على ما سبق، نخلص في آخر هذا المبحث إلى أن العلاقات الإيرانية الأمريكية حسب الواقعية الجديدة تحكمها المصالح والصراع حول النفوذ والأمن، وانعدام الثقة بين الطرفين، حيث إن كل طرف يتحرك ويتفاعل وفق ما تمليه عليه مصالحه من أجل ميل ميزان القوى لصالحه في منطقة الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى لمنع ظهور أي قوة إقليمية تهدد المصالح الأمريكية أو أمن إسرائيل وتدفق الطاقة في المنطقة، بينما تحاول إيران الحد من الوجود الأمريكي في الإقليم، وتنظر إليها كنظام تغلبي يحاول احتواء نفوذها بعدما نجحت في فرض نفسها كفاعل لا يمكن تجاوزه في المنطقة.

وبالتالي، فكلا الطرفين يتعاملان وفق منطق توازن القوى: واشنطن تحاول مجابهة الهيمنة الإيرانية ومنع تغيّر موازين القوى لصالحها، أما إيران فتسعى هي الأخرى لتقليص الدور الأمريكي مقابل تنامي دورها. وعلى غرار الولايات المتحدة الأمريكية، توجد أيضًا روسيا كفاعل دخيل في الشرق الأوسط تسعى هي الأخرى لإعادة تشكيل ميزان القوى في المنطقة بما يخدم مصالحها.

المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية-الروسية: تعاون أو تنافس في إطار معادلة توازن القوى في الشرق الأوسط

برزت روسيا، كفاعل مؤثر يسعى الى إعادة تشكيل توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط بما يحقق لها مصالحها وتوسيع نفوذها وحضورها السياسي والعسكري في المنطقة متجاوزة بذلك مرحلة الإنكفاء التي أعقبت انهيار الإتحاد السوفياتي، لتتبنى سياسة خارجية جديدة تقوم على تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، وموازنة النفوذ الأمريكي والغربي، وذلك من خلال الإستفادة من الفراغات السياسية والأمنية الناتجه عن النزاعات المزمنة في الشرق الأوسط. وعليه فإن فهم طبيعة العلاقات بين روسيا وإيران وتحليل أدوارهما، يمثل مدخلا أساسيا لفهم التحولات الكبرى في ميزان القوى الاقليمي.

[1] د.عماد آشيناش، "مفاوضات أميركا وإيران: ماذا قيل في الغرف المغلقة؟" ، في: https://De.aljazeera.net، تاريخ الإطلاع على الموقع: 05-05-2025.

المطلب الأول: مسار العلاقات بين منذ انهيار الإتحاد السوفياتي

شكل انهيارالاتحاد السوفياتي نقطة تحول محورية في العلاقات الدولية، وكان له دور كبير في تغيير مسار العلاقات بين الدول، حيث أدت نهاية "الحرب الباردة " إلى إعادة صياغة السياسة الخارجية الروسية، والتي أصبحت على إثر ذلك أكثر تركيزا على القضايا الإقليمية ومحيطها الجغرافي المباشر، بدل الإستمرار في السعي لتحقيق طموحات القوة العظمى، وكانت إيران من أكثر المستفيدين من هذا التوجه الإستراتيجي، سواءا من ناحية تقوية حضورها في آسيا الوسطى، القوقاز وبحر قزوين، أومن ناحية إبعاد روسيا العدو التقليدي عن حدود إيران واستبدالها بجمهوريات صغيرة تفوقها في القوة.

وبعد وصول "فلاديمير بوتين" إلى الحكم، تصاعد التعاون بين روسيا الإتحادية وإيران في المجال النووي، إذ تعد الفترة بين 2000 – 2007 من أبرز المراحل في تطوير البرنامج النووي الإيراني، وعلى إثره أعلنت روسيا موافقتها على بناء ثلاث مفاعلات نووية إضافية في إيران، بتكلفة تقدر بملياري دولار أمريكي، كما عرف التعاون بين الجانبين تطورا كبيرا عند إعلان الحكومة الروسية على بناء خمس مفاعلات نووية أخرى لدى إيران عام 2002 وإصدار وزارة الطاقة الروسية وثيقة تضمنت الخطط الروسية حتى عام 2012 ، وتم التأكيد فيها عن التزامها ببناء تلك المحطات النووية الجديدة في الأراضي الإيرانية[1].

إلا أن العلاقات بين الطرفين، تدهورت منذ عامي 2007 و 2008، وكانت أبرز العقبات التي واجهت العلاقات الثنائية، هي قضية تحديد الوضع القانوني "لبحر قزوين"، ففي عام 2002 كانت كل من روسيا وإيران متفقان على موقف واحد، والذي يقوم على مبدأ الملكية الجماعية للموارد المائية من قبل الدول المطلة على "بحر قزوين"، إلا أن روسيا غيرت موقفها لاحقا لصالح تقسيم "بحر قزوين"[2].

---

[1] د.سليم كاطع علي، "العلاقات الروسية–الإيرانية:الواقع و المستقبل"، **مجلة إتجاهات سياسية و المركز العربي الديمقراطي**، العدد02، (جانفي 2018)، ص.106.

[2] لانا رواندي، "تاريخ العلاقات الروسية الإيرانية واتفاق فيينا النووي"، في: https://dohainstitute.org.com، تاريخ الإطلاع على الموقع: 06-05-2025.

وفي 2005 تحصلت ايران على صفة "مراقب" في منظمة "شنغهاي للتعاون"، و كان للدعم الروسي لها الفضل في منحها هذه الصفة ، و مع ذلك لا تزال تسعى طهران لاكتساب العضوية الكاملة في المنظمة، إذ حاولت تحقيق ذلك أثناء قمة "يكاترينبرغ" في 2009 برئاسة روسيا، و لكنها فشلت في مسعاها بسبب رفض روسيا.[1]

من جهة أخرى لا تنظر روسيا إلى برنامج إيران النووي كتهديد كبير،و إنما ترى إمكانية التعايش مع إيران النووية واستمر دعمها لإيران، ما شجعها على استمرارها في تخصيب اليورانيوم[2].

كما أن "بوتين"، وقع مع ايران عام 2015 مرسوما يسمح بتسليم إيران منظومات صواريخ إس 300، ملغيا بذلك الحظر الذي فرضه الرئيس السابق "ديمتري مدفيدف" عام 2010 على بيع الأسلحة لطهران، فشملت خمس منظومات صاروخية من طراز إس 300 بقيمه 800 مليون دولار، مبررة موقفها بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي 1929 ، الذي يمنع بيع أسلحة هجومية لإيران[3].

لكن إيران لم تستلم الأسلحة حتى عام 2016، أي بعد مرور سنة على الصفقة.

ومنذ 2022 ساندت روسيا إيران في مواجهة الضغوط الدولية، إذ قامت بحمايتها من مطالب "الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، وذلك بمنع المفتشين من الوصول الى المواقع النووه المشتبه بها في إيران، كما منعت روسيا عن التصويت عام 2023 ، على محاسبة طهران لتزويدها بطائرات بدون طيار هجومية استخدمتها في حربها ضد اوكرانيا[4].

المطلب الثاني: ملامح التقارب والشراكة بين إيران وروسيا

تجمع إيران وروسيا الكثير من المصالح في العديد من المجالات، أهمها الجوانب الجيوسياسية، الإقتصادية والعسكرية، حيث تسعى الدولتان إلى تقليص النفوذ الأمريكي والغربي في منطقة الشرق الأوسط. حيث تنظر روسيا إلى إيران باعتبارها امتدادا جغرافيا يوفر لها أحد المعابر البرية نحو

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] د.سليم كاطع علي، **مرجع سابق**، ص.108.

[3] أشرف رشيد، "صفقة الصواريخ الروسية لإيران...مؤجلة أم ملغية؟"، في: https://De.aljazeera.net، تاريخ الإطلاع على الموقع: 06-05-2025.

[4] دانا سترول، "التعاون الروسي الإيراني والتهديدات للمصالح الأمريكية"، في:
https://wwwwashingtoninstitute.org، تاريخ الإطلاع على الموقع: 06-05-2025.

المياه الدافئة في الخليج والمحيط الهندي، كما أن لإيران مخارج على كل نقاط أوراسيا الإستراتيجية، مما يعزز الروابط الجيوسياسية بين البلدين، وقد استفادت طهران من علاقاتها الجيوسياسية مع روسيا، خاصة بعد أن برزت كقوة إقليمية مهمة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى[1].

كما تعتبر العلاقات الإقتصادية بين روسيا وإيران، أحد أهم جوانب التقارب في العلاقات الثنائية بين الطرفين، ففي عام 2015 وقعت اتفاقية تجارية بين الجانبين، بهدف رفع حجم التبادل التجاري وتعزيز التعاون الإقتصادي، ومنذ ذلك الحين تم توقيع العديد من إتفاقيات ومذكرات التفاهم في عدة مجالات، كما يعد قطاع الطاقة أحد أبرز مجالات التعاون بين الدولتين ، إذ أبرمت الشركات الروسية عقود عديدة لتطوير حقول النفط والغاز في إيران إلى جانب الإتفاق على تصديرالنفط الإيراني إلى روسيا، وتوسيع الشراكة في مجال صناعة البتروكيماويات[2].

في عام 2022، وصل التبادل التجاري بين إيران و أعضاء الإتحاد الأوروآسيوي، حوالي 4,2 مليار دولار، وفقا للإحصائيات الجمركية، و تمثلها 8 ملايين طن من المنتجات المتنوعة، التي تتألف من 650 صنفا، و تفرض عليها إيران رسوم جمركية بنسبة صفر، و كانت قيمة صادرات إيران إلى روسيا ضمن الإتحاد تبلغ 532 مليون دولار، بينما الواردات الإيرانية، فاستقرت عند 3 ملايين دولار. وفي سياق منظمة "البريكس"، أكدت ايران تحقيق تبادل تجاري بقيمة 25 مليار دولار مع الأعضاء، واحتلت موسكو المرتبة الثالثة في هذا التبادل بعد الصين والهند. وبالرغم من ذلك فهذه الأرقام تبدو غير واقعية عند مقارنتها بالأرقام الرسمية الأخرى[3].

وبعد توقيع معاهدة الشراكة الشاملة زاد الاعتماد الروسي على إيران للحصول على الأسلحة لمواصلة الحرب في أوكرانيا، كما جاء التوقيع على إثر تراجع الدور الإيراني في سوريا بعد سقوط نظام "بشار

[1] خالد خميس سحاتي، "التنافس الروسي الإيراني في الشرق الأوسط"، في: https://Siyassa.org.eg، تاريخ الإطلاع على الموقع: 07-05-2025.

[2] آية حميدي، "حسابات سياسية: التعاون النفطي و الغازي بين روسيا و إيران"، في: https://ecss.com.org، تاريخ الإطلاع على الموقع: 07-05-2025.

[3] وحدة الدراسات الإيرانية، "سياسة أكثر، تجارة أقل: واقع العلاقات الإقتصادية الإيرانية-الروسية و آفاقها"، تاريخ الإطلاع على الموقع: 07-05-2025.

الاسد"، والضربات الموجهة "لحزب الله" و"حماس" (بسبب عملية طوفان الأقصى) وعودة "ترامب" ووعوده بممارسة أقصى الضغوط على إيران، مقابل تعهده بإنهاء الحرب في أوكرانيا.[1]

وبالعودة الى بنود الإتفاقية الموقعة في 17 جانفي 2025، والتي تم نشرها على الموقع الرسمي للرئاسة الإيرانية، فقد تضمنت 47 مادة فصلت في جوانب اقتصادية وعسكرية، وتناولت أبعاد ثقافية في العلاقة، ولكنها على المستوى الجيوالسياسي والإستراتيجي قد ركزت على عدد من المحاور أبرزها[2] :

1. **التعاون الأمني والدفاعي:** حيث أكدت كل من روسيا وايران على تعزيز تعاونهما في مجال الدفاع والأمن، وعليه سيشارك البلدين في التدريبات المشتركة ويطوران تعاونهما العسكري والتقني، وينسقان بشكل وثيق بشأن القضايا الأمنية على المستويين الإقليمي والعالمي.
2. **التعاون على مواجهة التهديدات العسكرية:** إذ تعهدت روسيا وإيران على مواجهة كل التهديدات العسكرية التي تستهدفهما، وإنه في حالة تعرض أي من الطرفين المتعاقدين في هذه الإتفاقية للإعتداء، فإن الطرف الآخرلن يقدم أي مساعدة للدولة المهاجمة.
3. **الأمن الإقليمي:** اتفق الطرفين على منع استخدام أراضيهما لدعم الحركات الإنفصالية أو غيرها من الأعمال المهددة لسلامهة واستقرار اراضيهما، وكذا تبادل المعلومات من طرف أجهزة الإستخبارات والأمن، من أجل مواجهة التهديدات المشتركة.
4. **الطاقة والتعاون الإقتصادي:** توسيع التعاون والإستثمارفي مشاريع تطوير حقول النفط والغاز في أراضي البلدين، وضرورة العمل على تنفيذ مشاريع مشتركة في مجال الطاقة النووية، وفي مجال الإستخدام السلمي للطاقة الذرية وبناء منشآت الطاقة النووية.
5. **أنظمة بديلة للدفع والتعاون البنكي:** حيث تسعى المعاهدة إلى إنشاء بنية تحتية جديدة للدفع، مستقلة عن حكومات الأطراف الثالثة، والإنتقال إلى المدفوعات الثنائية بالعملات الوطنية.

[1] إلياس سامر، "العلاقات الروسية الإيرانية:شراكة استراتيجية أم تحالف ظرفي؟"، في: https://majella.com، تاريخ الإطلاع على الموقع:08- 05-2025.

[2] فاطمة الصمادي، "إيران وروسيا:تعاون إقتصادي و عسكري دون معاهدة دفاع ثنائية"، في: https://studies.aljazeera.net، تاريخ الإطلاع على الموقع: 08-05-2025.

طورت روسيا وإيران علاقة عمل في سوريا، رغم العداء التاريخي ووجود مصالح خاصة لكل منهما، حيث كان قرار روسيا بالتدخل المباشر في الخرب الأهلية السورية، وذلك بالتنسيق والتعاون مع إيران، مدفوعا بالعديد من الإعتبارات الإستراتيجية، منها تزايد المخاوف الروسية من سعي الولايات المتحدة الأمريكية للإطاحة بنظام " بشار الأسد" واستبداله بحكومة موالية لها. بينما إيران فيتمثل سبب تعاونها مع روسيا بخصوص سوريا، في شعورها بالقلق من تنامي نفوذ الجماعات السنية المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية، مع تصاعد الصراع عام 2011 ، وخوفها كذلك من الدعم الغربي والخليجي للفصائل المتمردة.[1]

من جهة أخرى يظهر دعم إيران لروسيا في حربها على أوكرانيا، حيث شهدت العلاقات بين البلدين تطورا ملحوظا خلال الحرب الروسية–الأوكرانية. في هذا السياق أشارت وكالة "رويترز" إلى أن إيران، قد أرسلت نحو 400 صاروخ إلى روسيا، منها صواريخ يصل مداها الى 700 كلم، بالإضافة الى قنابل موجهة وضخائر مدفعية إيرانية، تم استخدامها في العمليات العسكرية في أوكرانيا[2].

في الأخير، نستنتج أن روسيا وإيران تجمع بينهما مصالح عديدة، ويتفقان حول الكثير من القضايا، وعلى رأسها طموحات تحقيق توازن قوى إقليمي وعالمي جديد يخدم مصالحهما، إذ أن كلا البلدين يعارضان الهيمنة الأمريكية، سواء على المستوى العالمي أو في منطقة الشرق الأوسط، كما تؤيد إيران المساعي الروسية في بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب. إلا أن كل ذلك التقارب والتعاون الإستراتيجي بينهم لا يلغي ولا ينفي التنافس الخفي بين الطرفين وحتى التعارض في بعض المصالح والمواقف، ولذلك فهم أقرب إلى وصفهم بشركاء اضطرار، وليس بحلفاء وشركاء حقيقيين، ويجمعهم عدو مشترك وهو "الغرب"، فروسيا وإيران يعتبران نفسهما مهددتين من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في ظل نظام أحادي القطبية، بسبب العقوبات، العزلة والضغط السياسي والعسكري، ما دفعهما إلى التحالف من أجل التقليص من نفوذها.

---

[1] Seth G.joseph s.bermudez jn, “Dangernos liaisons: Russian cooperation with iran in syria” in : https://csis-org , 08-05-2025.

[2] هدى رؤوف، "إيران وروسيا: العلاقات في ظل العقوبات"، في: https://alarabiya.net، تاريخ الإطلاع على الموقع: 09-05-2025.

المطلب الثالث: مظاهر التنافس والخلاف بين إيران وروسيا

رغم الإطار العام للعلاقات الإيرانية–الروسية، المتسم بالتقارب الاستراتيجي القائم على المصالح، إلا أن هذه العلاقات تشهد بشكل مستمر حالات من التوافق والتنافر حول العديد من القضايا، وذلك يعود الى ضعف مأسسة بنية العلاقات بين الجانبين واعتمادها بشكل أساسي على حجم المنافع المتبادلة، وهو ما يعكس بصورة واضحة مقولة "لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة، بل مصالح دائمة[1]" .

بناءا مما سبق، توجد الكثير من المؤشرات التي تدل على أن العلاقات بين البلدين، عبارة عن تقارب ظرفي فحسب، و ليس شراكة استراتيجية حقيقية، حيث أن لكل طرف مصالحه و توجهاته و قيمه الخاصة، و على الرغم من توافقهم في بعض القضايا، و التي سبق و تطرقنا إليها في المطلب السابق، إلا أن هناك معوقات عديدة تعرقل إرتقاء العلاقة بينهم إلى درجة الشراكة الإستراتيجية.

و يأتي في مقدمة هذه المعوقات الخلافات التاريخية وعدم الثقة، حيث احتلت روسيا أجزاء من شمال إيران في أربعينيات القرن الماضي، كما قدمت للعراق الدعم في الحرب مع إيران بين عامي 1980 و1988 ، كما عقدت موسكو عام 1995 اتفاقا سريا مع واشنطن من اجل تجميد التعاون العسكري والتقني مع طهران، وهو ما استمر حتى عام 2000 وقامت روسيا خلال فترة حكم "بوتين" بدعم مجلس الأمن الدولي في فرض العقوبات على إيران بشأن ملفها النووي في ست مناسبات مختلفة، بالإضافة إلى فرض موسكو حضرا كاملا على تصدير الأسلحة لإيران، التزاما بالموقف الدولي في عهد "ديمتري ميدفيديف"، ولا تزال خلافات اخرى قائمة بين البلدين حول ترسيم حدود "بحر قزوين"، إلى جانب تعارض العلاقات مع دول الخليج، حيث تحرص موسكو على توطيد علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي كالسعودية، في حين تتعارض المصالح الإيرانية مع مصالح دول الخليج،

[1] عبد القادر نعناع، "أطر العلاقات الإيرانية–الروسية وأثرها في الأمن القومي العربي"، في: https://aqnanaa.com، تاريخ الإطلاع على الموقع: 10–05–2025.

وأي تحالف إستراتيجي محتمل بين روسيا وإيران، قد يؤثر سلبا على علاقات روسيا مع تلك الدول، مما قد يضر بمصالحها في العديد من الملفات[1].

وبالرغم من تأييد روسيا حق امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية السلمية، إلا أنها ضد امتلاكها للسلاح النووي، فالحكومة الروسية تعارض حصول إيران على الأسلحة النووية معتبرة أن ذلك قد يحدث تغييرا جذريا في ميزان القوى في المنطقة، نتيجته لا تكون لصالح موسكو، كما صرح بعض الخبراء الحكوميين، أن إيران النووية بإمكانها انتهاج سياسة أكثر حدة واستقلالية في القوقاز و آسيا الوسطى، وتصبح في الشرق الأوسط مثالا يحتذى به من طرف الأنظمة الأقل استقرارالتي تفكر بتطوير أسلحة الدمار الشامل خاصتها[2] .

و بالتالي، فإن الدعم الروسي ليس دعما مواليا لإيران، بقدر ما هو أداة للتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، مع الإستفادة من إيران كوسيلة لتعزيز هذا الاتجاه[3].

فلقد، لعبت روسيا سابقا دورا كبيرا في الجهود الدولية الرامية للحد من إنتشار الأسلحة النووية، كما كانت من أبرز الدول الداعمة لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مراقبة البرامج النووية للدول، ومنها إيران، ومع ذلك يبدو أن موسكو غيرت أولوياتها فيما يخص البرنامج النووي الإيراني، وذلك بعد تصاعد التوتر والتأزم في علاقاتها مع الغرب، إثر غزوها لأوكرانيا، ما أدى الى تقاربها بشكل غير مسبوق مع الدول المنبوذة دوليا، ما يتضح من خلال تقديم طهران مساعدات عسكرية لموسكو (أشرنا إليها سابقا)، بالإضافة إلى تشارك الخبرات في كيفية مواجهة العقوبات الدولية، ونتيجة لذلك تسعى إيران إلى تطوير تعاونها مع روسيا في شتى المجالات، بما في ذلك المجال النووي، الأمر

[1] مآلات ، "الشراكة الحذرة : آفاق العلاقات الإيرانية الروسية على واقع حرب أوكرانيا"، في: https://asbab.com، تاريخ الإطلاع على الموقع: 10-05-2025.

[2] عبد القادر نعناع، **مرجع سابق**، تاريخ الإطلاع على الموقع: 10-05-2025.

[3] نجات محمد مدوخ، **السياسة الخارجية الروسية اتجاه منطقة الشرق الأوسط: دراسة حلة سوريا 2014/2010**، (الأردن؛ الكتاب الأكاديمي، ط01، 2018)، ص.114.

الذي يثير مخاوف المجتمع الدولي[1]. وهذا ما يكشف عن البراغماتية في الموقف الروسي اتجاه الملف النووي الإيراني، فتارة تدعمه، وتارة أخرى تعارضه، أي حسب ما تمليه عليها مصالحها.

وتجدر الإشارة، إلى تضارب مصالح إيران و روسيا داخل سوريا، فبالرغم من وجود نقاط توافق (أشرنا إليها في المطلب السابق)، إلا أنه توجد كذلك نقاط اختلاف و تنافس في نفس الساحة " سوريا".

فالدولتان دخلتا سوريا بأهداف ووجهات نظر مختلفة، رغم توافقهما بشأن ضرورة الحفاظ على نظام "بشارالأسد"، بهدف ضمان مصالحهما ومزاحمة التواجد الأمريكي في الشرق الأوسط، خاصة في سوريا، ومحاربة التنظيمات الإرهابية حسب د.مصطفى الغنيمي الباحث في المعهد الدولي للدراسات الإيرانية[2].

بالإضافة، إلى أن تنافس إيران وروسيا على مناطق النفوذ العسكري،الإقتصادي والسياسي داخل سوريا، الأمر الذي يظهر كثيرا من خلال تنازعهما على موارد الطاقة، الفوسفات والموانئ، ولكن الأهم من ذلك هو الخلاف حول مشروعي سكة حديد (شلمجة، البصرة، اللذاقية) بين إيران وسوريا عبر العراق، وجهود إيران للإستحواذ على مرفأ اللذاقية كنقطه نهائيه له، ومشروع خط الغاز الإسلامي أو الفارسي، حيث تسعى إيران إلى تصدير مواردها من الطاقة إلى أوروبا عبر الشواطئ السورية، وهو الأمر الذي ترفضه روسيا، إلا في حال شرائها الطاقة الإيرانية، ومن ثم تقوم هي بتصديرها إلى أوروبا، وذلك حفاظا على ورقة الطاقة الروسية في مواجهة الغرب، ولذلك شهدت علاقة الطرفين توترات عديدة مثل إستهداف روسيا لقوات إيرانية في مدينة "حمص" مع قصفها المتكرر لميليشيات "حزب الله" في "حماة"[3].

---

[1] خالد المطلق، "روسيا وتطوير البرنامج النووي الإيراني"، في: https://jesrpress.com، تاريخ الإطلاع على الموقع: 10-05-2025.

[2] عمار جلو ، " علاقة روسيا بإيران في سوريا"، في: https://eurasiaar.org ، تاريخ الإطلاع على:10-05-2025.

[3] **المرجع نفسه**، تاريخ الإطلاع على الموقع:11-05-2025.

حيث تعد منطقة الشرق الأوسط، من أكبر المناطق الغنية بالنفط الخام والغاز الطبيعي، ووفقا للتغييرات الحالية توجد 81.5% من إحتياطات النفط الخام العالمية لدى الدول الأعضاء في منظمة "أوبك" والجزء الأكبر في الشرق الأوسط، والتي تصل إلى 65.5% من إجمالي "أوبك". وبالتالي، فروسيا تنظر إلى الشرق الأوسط منافسا رئيسيا لها في أسواق الطاقة، فكلاهما يشتركان في القرب الجغرافي من القارة الأوروبية، ولهما إمكانية الوصول إلى الطرق البحرية المستخدمة لتوصيل النفط والغاز إلى السوق الآسيوية المربحة[1].

ولذلك فإن روسيا، ترى إيران كذلك منافسا لها في المجال الطاقوي، وهذا ما يفسر تنافسهم في سوريا حول الموارد الطاقوية، وبشكل عام يعتبر النفط والغاز أحد قضايا التنافس بين الطرفين، خاصة بشأن أسواق التصدير، حيث تتسابق الدولتين على أسواق مشتركة، أوروبا وآسيا، خاصة الصين والهند، وذلك بالرغم من تعاونهم للحفاظ على استقرار أسعار النفط ضمن منظمة "أوبك"، وعليه فإن علاقة البلدين في مجال الطاقة تتراوح بين الشراكة الحذرة والمنافسة الاستراتيجية.

في الأخير، نستنتج أنه بالرغم من التقارب والتعاون الظاهر بين إيران وروسيا، إلا أن التنافس بينهما لا يمكن إغفاله، خاصة في القطاعات الحيوية كالطاقة، فكلاهما يرغبان في تعظيم مكاسبهم في الأسواق العالمية، لاسيما فيما يخص تصدير الغاز والنفط الى أسواق آسيا وأوروبا، بالإضافة إلى تنافسهما على النفوذ في العديد من المناطق في الشرق الأوسط كسوريا، ومناطق أخرى مثل القوقاز وآسيا الوسطى، خاصة في ظل العقوبات المفروضة عليهما، وهذا ما يعتبر سلوك طبيعي وفقا للمدرسة الواقعية، التي ترى أن كل دولة تسعى لتعظيم قوتها ودورها في نظام دولي يتسم بالفوضى، حيث أن روسيا ترى نفسها كقوة عالمية كبرى، أما إيران فتسعى لأن تكون قوة إقليمية ذات نفوذ كبيرة في الشرق الأوسط الأمر الذي يؤدي إلى تصادم المصالح بينهما ولو جزئيا. وبالتالي، فالدولتان تستغل الآخر تحت غطاء التحالف والشراكة، من أجل التخلص من العزلة ومواجهة

[1] سوزي رشاد، "أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي"، في: https://jocu.journals.etb.com، تاريخ الإطلاع على الموقع:11-05-2025.

الضغوطات الغربية، لذا فإن التعاون بينهم ليس بشراكة إستراتيجية أكثر من كونه تحالف ظرفي، خاصة في ظل غياب الثقة المتبادلة.

وبناءا على ذلك، فإن العلاقات بينهم مجرد علاقات مصلحية تتأرجح ما بين التوافق والتنافر، وفقا لتغيرات البيئة الدولية والإقليمية، على عكس الصين التي تبدو شريكا إستراتيجيا موثوقا لإيران وسنكتشف صحة ذلك في المبحث القادم.

المبحث الثالث: العلاقات الإيرانية–الصينية: دراسة في مسار التعاون وتحديات الشراكة

تعتبر العلاقات الصينية– الإيرانية، من أبرز نماذج التعاون والتقارب بين القوى الآسيوية التي تحاول تعزيز مكانتها ونفوذها، سواء على المستوى الإقليمي او على المستوى الدولي، بعيدا عن الهيمنة الغربية، حيث شهدت العلاقات بين الطرفين تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، مدفوعا بجملة من المصالح المشتركة، أهمها مجابهة الهيمنة الغربية وضغوطها، الرغبة في توسيع النفوذ السياسي والإقتصادي، بالإضافة إلى الحاجة المتبادلة للطاقة، وعلى الرغم من ذلك فمسار التعاون بينهم لا يخلو من المعوقات والعراقيل، خاصة تلك الناتجة عن الأولويات الإستراتيجية أو تحولات البيئة الدولية. وبناءا على ذلك سنحاول في هذا المبحث تحليل العلاقات بين إيران والصين وأسباب التعاون بينهم ودوافعه، مع استكشاف أهم التحديات التي تواجه الشراكة بين الجانبين.

المطلب الأول: محددات التقارب بين إيران والصين

تعد الصين و إيران وريثتين لحضارتين عريقتين و عظيمتين في العصر الحديث، و هذه الحقيقة تؤسس شكل التعاون بينهم و تعزز شعور قادتهما بالهوية و المكانة في العالم الحالي، إذ تنظر كل من الصين و إيران إلى علاقاتهم الثنائية، على أنها تجسيدا للإحساس المشترك بالعظمة الثقافية و شعورهما بأنهما ضحيتين للقوى الغربية، و قد تبنى قادة البلدين روايات تاريخية تصف النظام الدولي على أنه نظام غير عادل و مسيطر عليه من طرف الغرب[1].

[1] سكوت هارولد و علي رضا نادر، "الصين وإيران: العلاقات الإقتصادية والسياسية والعسكرية"،في: https://www.rand.org.com، تاريخ الإطلاع على الموقع:11-05-2025.

بناءا مم سبق، فإن الصين تعد حليفا يمكن وصفه على أنه موثوق إلى حد ما (أكثر من روسيا)، وذلك يرجع إلى عدة محددات، أهمها:

1. خلو مسيرة العلاقات من الرواسب السلبية:

فبالرجوع إلى العلاقات بين إيران والصين، والتي تمتد جذورها إلى أعماق التاريخ، نرى أن البعد التجاري طغى على العلاقات منذ بدايتها خلال الحكم الإمبراطوري لبلاد فارس، وذلك بدخولها في شراكة تجارية مع الصين عبر المسار البري لطريق الحرير، الذي كانت القوافل التجارية للصين تسلكه انطلاقًا من شمال الصين، أما في العصر الحديث فقد اعترفت إيران بجمهورية الصين الشعبية عام 1967 ودعمت استعادتها لمقعدها في مجلس الأمن الدولي عام1971. وفي مرحلة ما بعد الثورة الإيرانية 1979، شهدت العلاقات بين البلدين تقاربا واضحا، نتيجة تغير النظام الإيراني، بسيطرة رجال الدين على الحكم، وهو ما أدى إلى إبتعاد السياسة الإيرانية عن الدائرة الأمريكية والأوروبية، ودخولها في حالة عداء مع واشنطن وحلفائها في المنطقة، ومن ثم سارعت بكين إلى الإعتراف بإيران ما بعد الثورة أي بالنظام الجديد، وبدأت بتزويد طهران بالسلاح خلال حربها مع العراق[1].

2. طبيعة النظام السياسي في كلا البلدين:

تلعب طبيعة النظام الحاكم في كل من الصين و إيران دورا أساسيا في تعزيز العلاقات بين البلدين، حيث ينتمي كلا النظامين إلى نمط الحكم "الأوليغارشي" أي حكم الأقلية، والذي تحتكر فيه السلطة من طرف فئة قليلة من المجتمع مثل الأرستوقراطيين أو الثيوقراطيين أو العسكريين أو سيطرة حزب سياسي واحد، ففي الصين يحتكر "الحزب الشيوعي" لكل مصادر السلطة السياسية، أما في إيران يهيمن على السلطة "رجال الدين"، كما يتشارك النظامان في مقاومتهما للقيم الغربية[2].

---

[1] عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي وأحمد شمس الدين ليلة، "العلاقات الصينية–الإيرانية..آفاق الشراكة الإستراتيجية في عالم متغير"، **مجلة الدراسات الإيرانية**، المجلد04، العدد11، (أفريل 2020)، ص ص.68–69.

[2] عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي وأحمد شمس ليلة، **مرجع سابق**، ص.70.

3. الصين من المدرك الإستراتيجي الإيراني:

تعد العلاقة الايرانية–الصينية، علاقة قوية ووثيقة إلى حد ما، وذلك يرجع إلى العديد من الأسباب، فالنظام الإيراني ينظر إلى الصين كحليف محتمل ضد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن معارضة الولايات المتحدة يعد ركنا أساسيا في إيديولوجية الثورة الإيرانية، وذلك لا يقتصر فقط في الدعاية الإعلامية للنظام الإيراني فقط، بل في سياسته الخارجية الداعمة "لحزب الله" وفصائل المقاومة في العراق والحوثيين، وفي هذا السياق وصف وزير الخارجية الإيراني السابق "علي أكبر صالحي" العلاقات بين طهران وبكين، بأنها "علاقة إستراتيجية" وأن "مستقبلها مشرق"، فإيران ترى في الصين قوة إقتصادية، سياسية وعسكرية قادرة على موازنة السلطة الأمريكية عالميا، وفي الشرق الأوسط خاصة، كما أن صناع القرار الإيرانيون يؤمنون بأن مصالح الصين مرتبطة جدا بمصالح إيران، وينظرون للصين كشريك إقتصادي قوي وكمزود أساسي للإستثمارات والتكنولوجيا الضرورية للتنمية الإقتصادية في إيران[1].

4. الإعتبارات الجيوسياسية:

يتيح الموقع الإستراتيجي لإيران موطئ قدم للصين في منطقة الشرق الأوسط الحيوية، بكل ما تملكه من سلع إستراتيجية وثروات طبيعية ومعدنية، إلى جانب الأسواق الواسعة والممرات الملاحية الدولية التي تمر من خلالها ناقلات النفط للصين، كما أن موقع إيران يتيح للصين فرصة التواجد في المنطقة لمزاحمة الدور الأمريكي، ويسمح لها بتوسيع نطاق نفوذها الجغرافي الإستراتيجي إلى أبعد من جوارها المباشر في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وهو ما جعل أهمية إيران للصين تتجاوز الجانب الإقتصادي، كمزود للطاقة بالإضافة أن إيران تقع ضمن نطاق مبادرة الحزام والطريق" التي

[1] علي صادق كريم، "الصين في ميزان المصلحة القومية الإيرانية"، في: https://www.hcrsiraq.net/wp-content/uploads/2023/08/%D8%A7%D9%”4%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%”9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%”9%84%D8%A5%”9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9.pdf، تاريخ الإطلاع على الموقع:11-05-2025.

طرحها الرئيس "شي جين بينج" عام 2013 لتدشين المشروع الإقتصادي العملاق العابر للقارات "الحزام والطريق"، الذي يربط الصين في كل من إفريقيا وأوروبا، من خلال طريق يمر بآسيا الوسطى، الهند وشرق آسيا وصولا إلى الدول الخليجية نحو إفريقيا، مع تدشين مسار يمر عبر إيران نحو العراق في سوريا و لبنان وربما إسرائيل، مع مسار آخر يمر من العراق باتجاه تركيا ثم أوروبا، ويحظى هذا المشروع بأهمية كبيرة لدى إيران ، لما له من نتائج إيجابية على إقتصادها[1]. كما يظهر في الخريطة التالية:

خريطة رقم 07: مبادرة الحزام والطريق

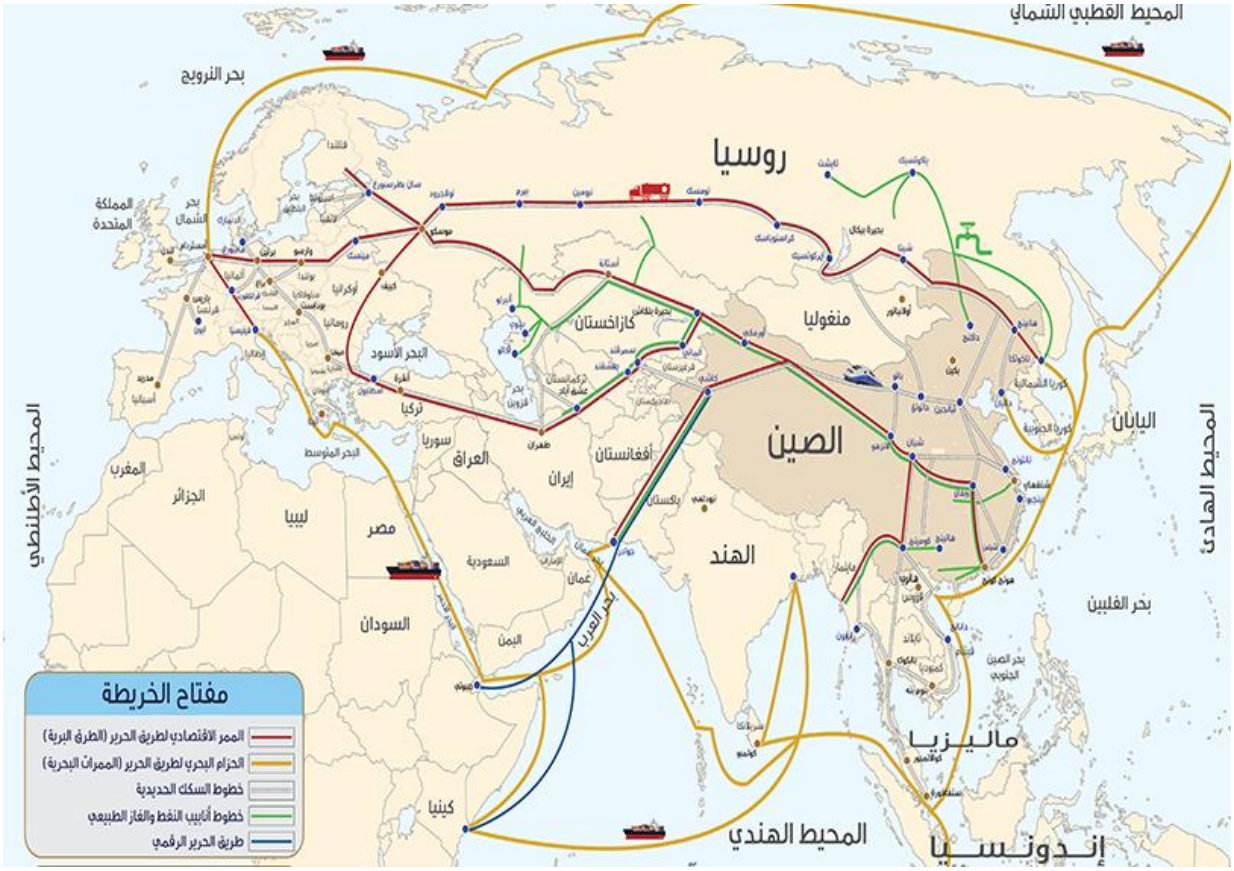

المصدر: https://fcdrs.com/economical/1734

[1] عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي وأحمد شمس الدين ليلة، **مرجع سابق**، ص ص.73-74 .

بناء مما سبق، فوجود إيران ضمن مبادرة الحزام والطريق يعود بالنفع على كلا البلدين، و سيساهم بفتح آفاق جديدة في المستقبل ، حيث تندرج الأبعاد الجيوسياسية في مجالات :النفط والطاقة، العلاقات الاقتصادية والتجارية، والأمن والشؤون الدولية.[1]

المطلب الثاني: مجالات التعاون والشراكة بين الصين وإيران

يشمل التعاون الصيني–الإيراني، عدة جوانب إستراتيجية تعكس المصالح المشتركة بين الطرفين، لمواجهة مختلف تحديات البيئة الإقليمية والدولية، ومن أبرز هذه المجالات:

1) التعاون الاقتصادي والتجاري:

ازداد حجم التجارة بين البلدين منذ عام 2005 كما تضاعفت الصادرات النفطيه الايرانيه للصين الى ان اصبحت ايران من اكبر مصدرين نفط للصين بعد السعوديه بينما الصين فقط حلت محل اوروبا كاكبر مورد للمكونات الصناعيه والات تصنيع لايران منذ عام 2008 وبحلول عام 2010 بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين لقيمه 10 مليار دولار ومنها 44% صادرات ايرانيه للصين وعليه اصبحت اكبر مشتري للنفط الايراني محتله بذلك مركز اليابان وفي المقابل تنوعت صادرات الصين لايران في عده مجالات من بضائع وسلع استهلاكيه ومنتجات صناعيه وكهربائيه وقطع غيار صناعيه متنوعه الا ان التعامل الاقتصادي للصين مع ايران بقي مقيدا في ظل العقوبات الدولية وشراكات الصين مع دول الخليج[2].

[1] ذو الفقار علي عبود، "إيران بين طريق الحرير والممر الإقتصادي"، **مجلة مدارات إيرانية** ، المجلد06، العدد23، (2024)، ص.10.

[2] د.محمود عبد العزيزغزلان، "الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الصين وإيران:آفاق التعاون والتحديات"، **مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية**، المجلد25، العدد04، (أكتوبر2024)، ص.160.

الشكل رقم 05 : الواردات الصينية من النفط الإيراني ما بين 2011- 2011.

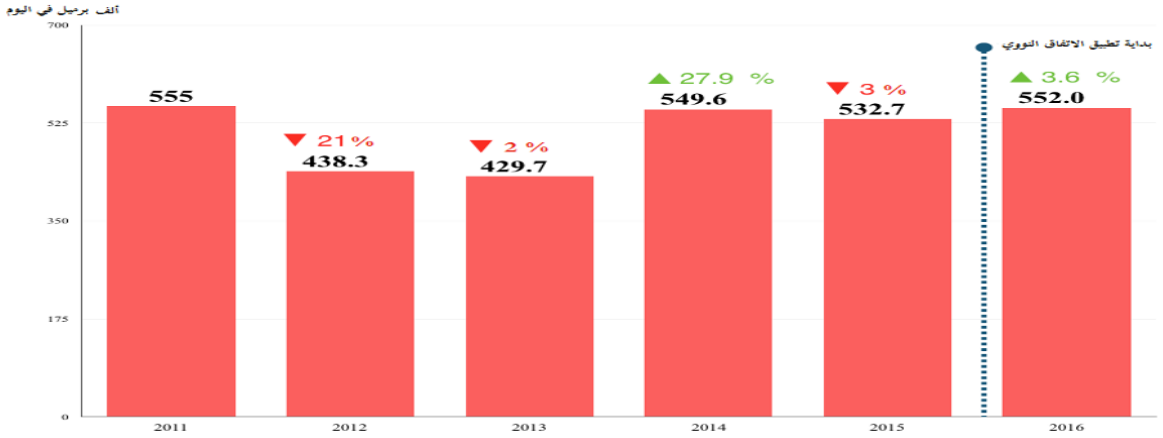

المصدر:

https://rasanah-iiis.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A2%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1/

لم تشهد العلاقات الإقتصادية و التجارية بين إيران والصين تراجعا كبيرا في ظل فترة فرض العقوبات الإقتصادية القاسية على إيران، بل بالعكس إزدادت في الكثير من الأحيان وخلال عام 2010 وحتى 2018 وهي الفترة التي تم فرض مختلف العقوبات الإقتصادية على إيران من أطراف دولية وأوروبية على قطاعات التجارة والنفط والمصاريف الدولية، وأصبحت الصين عام 2011 لأول مرة الشريك التجاري الأول لإيران، متقدمة بذلك على الإتحاد الأوروبي الذي كان لعقود الشريك التجاري الأهم لها، حيث شكلت التجارة بين إيران والصين أكثر من ربع إجمالي تجارة إيران مع باقي دول العالم ذلك العام، ومن حينها إلى الآن، بقيت الصين الشريك التجاري الأكبر لإيران، ومن ثم تليها باقي دول الإتحاد الأوروبي، إذ بلغ حجم التجارة الصينية-الإيرانية 40 مليار دولار عام 2011، وهي الفترة التي بدأت فيها عقوبات مجلس الأمن الدولي والإتحاد الأوروبي تدخل حيز التنفيذ، واستمر الطرفين في تطوير حجم التجارة المشتركة خلال ثلاثة أعوام من 2012 الى 2014 الا انها شاهدت تراجعا خلال 2015 و 2016[1] . و يمكن إرجاع سبب ذلك إلى تردد الشركات الصينية و خوفها

[1] عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي وأحمد شمس الدين ليلة، **مرجع سابق**، ص.79.

من النتائج القانونية المحتملة أو عودة العقوبات الأمريكية على إيران رغم الإتفاق النووي في 2015 (و هو ما حدث فعلا في 2018).

و بالرغم من ذلك، قامت الصين بفتح إئتمان بقيمة 4,2 مليار دولار، بهدف إنشاء خطة سكة حديد يربط بين مدن إيران ببعضها البعض، وذلك بعد رفع العقوبات في جانفي 2016[1].

وفي 27 مارس 2021، وقعت الصين إتفاقية شراكة إستراتيجية مهمة مع إيران، و تنبع أهميتها من توقيتها، طبيعة بنودها، مداها الزمني الطويل، حجم الأموال التي تشملها و تداعياتها المحتملة إقليميا ودوليا، خاصة مع سعي الصين إلى توسيع دائرة نفوذها السياسي و الإقتصادي في الشرق الأوسط، وإشراك إيران في مشروعها "الحزام والطريق" للوصول إلى أسواق أوروبا، و تتضمن الإتفاقية تقديم الصين ملياري دولار على مدى 25 عاما، مقابل إمدادات ثابتة من النفط الإيراني للإقتصاد الصيني، و هي الإتفاقية التي طرحت سابقا عام 2016 خلال زيارة الرئيس "شي جين بينغ" لإيران ، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ آنذاك[2].

2) التعاون الأمني والعسكري:

كانت إيران من أكبر مستوردي الأسلحة من الصين خلال حربها مع العراق، حيث قامت الصين بتزويدها بحوالي 3.8 مليار دولار من الأسلحة التقليدية مثل المعدات المدفعية والدبابات، كما زودت إيران الصين باسلحة سوفياتية، كانت قد صادرتها من العراق خلال الحرب، وبطائرات أمريكية الصنع، زودتها بها الولايات المتحدة الأمريكية خلال حكم "الشاه"، بالإضافة إلى أسلحة مضادة للسفر وصواريخ أرض–جو وناقلات الجند ودرات بحث جوي وزورق صواريخ، أما في 2010 شرعت إيران بمساعدة الصين في تصنيع صاروخ "النصر– 01"[3] .

---

[1] فاطمة صلاح عبد الراضي عبد الفتاح، "تطور العلاقات الإيرانية–الصينية: التحديات والسيناريوهات المستقبلية"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية**، المجلد16، العدد01، (جانفي 2025)، ص.07.

[2] المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، "إتفاقية الشراكة الصينية–الإيرانية..التحديات و الآفاق"، في: https://rasnah-iiis-org.com، تاريخ الإطلاع على الموقع: 12-05-2025.

[3] فاطمة صلاح عبد الراضي عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص.08.

ومع تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة عام 2016، أصبحت العلاقات الدفاعية و الأمنية بين بكين و طهران وثيقة جدا، وتم توقيع اتفاقية ثنائية للتعاون العسكري بين البلدين، كما تعهدا بتوثيق التعاون العسكري في عدة مجالات منها التدريب العسكري، عمليات مكافحة الإرهاب وإجراء تدريبات عسكرية مشتركة، ولقد حافظت الدبلوماسية الدفاعية بين طرفين على مسارها التصاعدي، حيث وجد البلدين قضية مشتركة لمواجهة ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية المتزايدة ونزعتها الأحادية، كما أجرت الدولتين تدريبات بحرية مشتركة بالقرب من "مضيق هرمز" في جوان 2017، في الوقت الذي كانت فيها البحرية الأمريكية تتهم إيران بإرسال زوارق هجوم سريعة لإستفزاز السفن الحربية الأمريكية التي تعبر من "مضيق هرمز"، وقد أدت مجموعة من الأحداث التي عطلت عمليات الشحن في الخليج 2019 إلى لعب بكين دور كبير في حماية حرية الملاحة الضرورية من أجل أمنها في مجال الطاقة، وجاء ذلك في الوقت الذي قامت فيه إدارة "ترامب" بتشكيل تحالف بحري دولي يضم حلفائها الإقليميين، والذي يشمل السعودية، الإمارات، البحرين، استراليا والمملكة المتحدة، في حين كانت تتهم فيه مشترين آسيويين لنفط الشرق الأوسط بالإنتفاع المجاني من التواجد الأمني الأمريكي في المنطقة، وثم قامت كل من إيران، الصين روسيا بمناورة بحرية ثلاثية عرفت "بالحزام الأمني البحري" في خليج عمان في ديسمبر 2019، من أجل التشديد على شراكة الصين وروسيا في ضمان الأمن في الممر المائي الحيوي، كما أشارت إلى تلقي إيران لدعم دبلوماسي[1].

3) التعاون في المجال النووي:

قامت الصين بتقديم دعم ملموس لتطوير البرنامج النووي الإيراني، خاصة في الجانب المدني من البرنامج، إلا أن اغلب ما قدمته الصين بما في ذلك دعمها في مجال تخصيب اليورانيوم، إتخذ بعدا عسكريا ايضا، فمنذ 1985 وحتى 1996 زودت الصين إيران بتقنيات ومعدات نووية دقيقة، كما ساعدتها في الحصول على غيرها، وشاركتها أعمال التنقيب والبحث عن اليورانيوم، وساهمت في تمكين إيران من إتقان استخدام تقنية الليزر في تخصيب اليورانيوم، حيث لعب الفنيون والمهندسون

[1] ديبيكا ساراتسوت، "الروابط بين إيران و الصين:تضافر الإستراتيجيات الجغرافية والإقتصادية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، في: https://dohainstitute.org.com، تاريخ الإطلاع على الموقع: 12-05-2025.

الصينيون دورا كبيرا في تدريب المهندسين النوويين لإيران، وساهموا في إنشاء مركز" أصفهان للأبحاث النووية"، والذي له دورأساسي في تطوير البرنامج النووي الإيراني[1].

وعليه، فإن الصين تؤيد دائما تسوية الملف النووي الإيراني بطرق سلمية عن طريق الحوار والمفاوضات، وترفض العقوبات الأحادية على إيران، خاصة تلك التي تفرضها عليها الولايات المتحدة وتعتبرها غير مشروعة.

فالصين، تتحرك في الإتجاه المعاكس للولايات المتحدة الأمريكية، إذ ترفض كليا سياسة العقوبات أحادية الجانب، مؤكدة أن الحل هو في الحوار غير المشروط والتفاوض، دون نشوب أي صدام مسلح قد يعرض مصالح الصين للخطر في منطقة الخليج العربي، حيث أعربت الصين عن أسفها بشأن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي في ظل حكم "دونالد ترامب" عام 2018، وأعلنت عن استمرار استيرادها للنفط الإيراني، متحدية بذلك العقوبات الأمريكية على إيران، كما ألقت اللوم على الولايات المتحدة في عرقلة المحادثات مع طهران، ولكنها ذهبت إلى أبعد من ذلك بضرب أساسيات الدبلوماسية الأمريكية، باتهامها بالغطرسة واستخدام قوتها لتمرير آليات غير قانونية في حق كل دولة تعارضها، وخاصة في حق إيران[2]. وهذا ما يمكن اعتباره كجزء من التنافس الصيني–الأمريكي المعروف.

وخلال الاجتماع الثلاثي لنواب وزراء خارجية كل من الصين، إيران وروسيا في بكين، قامت الصين بتقديم مقترحا من خمس نقاط بشأن البرنامج النووي الإيراني، دعت فيه إلى تخلي الأطراف المعنية عن الضغوطات والعقوبات، بحيث أكدت كل من إيران، الصين وروسيا على ضرورة إلغاء كل العقوبات الأحادية وغير القانونية المفروضة على طهران مشددة على أن الوسيلة الوحيدة للتعامل مع الملف النووي الإيراني هي الدبلوماسية والحوار المبني على الإحترام المتبادل، وذلك جاء في

[1] سكوت هارولد وعلي رضا نادر، **مرجع سابق**، تاريخ الإطلاع على الموقع: 12-05-2025.

[2] محمود حسين أبو حوش، **التنافس الصيني الأمريكي و أثره على المنطقة العربية**، (مصر،دار العربي للنشر و التوزيع، ط01، 2024)، ص95.

بيان صدرعقب "إجتماع بكين" في مارس 2025، الذي ضم وزير الخارجية الصيني "ما تشاوشو" ونظيره الإيراني "كاظم غريب آبادي" والروسي "سيرجي ريابكوف[1]".

بناءا مما سبق، ومن خلال التطرق إلى مجالات التعاون بين الصين وإيران، ومن خلال كذلك الدعم الصيني لإيران في المفاوضات الخاصة ببرنامجها النووي، نلاحظ أن هذا التقارب والتعاون تحكمه البراغماتية، حيث أن الصين تستفيد من إيران كحايف إقتصادي وشريك إستراتيجي مهم، بينما إيران فتنظر إلى الصين كداعم رئيسي لها ضد العقوبات والضغوطات الغربية، خاصة في المجال الطاقوي. وعليه، يمكن تفسير العلاقات الإيرانية–الصينية على أنها عبارة عن تحالف نابع من المصلحة الذاتية للدول، حسب المنظور الواقعي، إذ تسعى كلتا الدولتين إلى تعزيز مكانتهم وقوتهم في نظام دولي تسوده الفوضى وفي هذا الإطار يعد تعاونهم جزء من طموحاتهم المتمثلة في موازنة النفوذ الأمريكي وإضعافه في العالم (بالنسبة للصين) وفي منطقة الشرق الأوسط (إيران)، كما يمكن القول أن الصين تستخدم إيران كورقة ضغط في لعبة النفوذ مع الولايات المتحدة، فهي تدعم إيران بقدر لا يضر بمصالحها الكبرى، وهذا ما يتضح من خلال تراجع تعاونها مع إيران كلما شعرت بامكانية تورطها في مشاكل كبيرة بسبب البرنامج النووي، الأمر الذي قد يضر بعلاقاتها التجارية، خاصة مع الدول الأوروبية وامريكا.

المطلب الثالث: تحديات التعاون والتقارب بين إيران والصين

على الرغم من التعاون والتوافق في العلاقات الإيرانية–الصينية، والتي ترقى إلى درجة الشراكة الثنائية إن صح التعبير، ووجود روابط وثيقة بينهم، إلا أن هناك مجموعة من التحديات والعراقيل التي تواجه تطور هذه العلاقات التعاونية وتحد منها، سواءا على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي.

التحدي الأول يتمثل في العقوبات الإقتصادية المفروضة على إيران والسلوك الصيني البراغماتي، حيث أن التعاون الإقتصادي بين البلدين لا يعني بالضرورة أن العلاقات الإقتصادية والتجارية

[1] علي أبو مربجيل وصابر غل عنبري، "الصين تقدم مقترحا من خمس نقاط بشأن الملف النووي الإيراني"، في: https://alaraby.co.uk، تاريخ الإطلاع على الموقع: 12-05-2025.

البينية، كانت على وفاق تام خلال مرحلة الشراكه منذ عام 2006 التي لا تزال مستمرة إلى يومنا، إذ تم تعليق إتفاقيات جد ضخمة بقيمه 20 مليار دولار لتطوير حقل باريس الجنوبي عام 2011 من طرف الشركات الصينية، وذلك خوفا من العقوبات الدولية. يمكن تفسير سبب تراجع حجم التجارة بين الطرفين بين عامي 2015 و 2016 بنسبه 7% تقريبا، في مقابل تصاعد التوجه نحو الدول الأوروبية بنسبة أعلى أربع مرات، من أجل كسر الإحتكار الصيني على السوق الإيرانية وخلق منافسين جدد، بعد أن تم رفع العقوبات في جانفي 2016، إلى جانب سبب آخر وهو الحاجة لتكنولوجيا أعلى توفرها الصناعة الأوروبية، ولكن مع ذلك بقت الصين المشتري الأكبر للنفط الإيراني على مستوى العالم، وإن كانت كميات الاستيراد قد انخفضت[1].

ومن هنا نستنتج، أن الصين كانت تستغل فرصة العقوبات الإقتصادية المفروضة على إيران وحالة العزلة وغياب المنافسة حول السوق الايرانية، من أجل فرض شروطها وسير العلاقات الثنائية الإقتصادية والتجارية حسب مبتغى الصين ومصالحها، وهذا السلوك الصيني البراغماتي أدى في الكثير من الأحيان إلى عرقلة التعاون مع إيران.

بالإضافة إلى ذلك، فإن انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، وإعادة فرض العقوبات على إيران عام 2018، رفع من الصعوبات أمام مشاركة إيران في مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، إذ أن تلك العقوبات ساهمت في خلق تحديات جديدة أمام التعاون بين إيران والصين، فيما يخص إنشاء طرق النقل الدولية وشبكة بنية تحتية تربط بشكل تدريجي في مناطق داخل آسيا وإفريقيا وأوروبا، لاسيما وأن طهران في حاجة إلى إستثمار بقيمه 42.8 مليار دولار، لإستكمال مشاريع البنية التحتية والنقل، في ظل العقوبات الأمريكية على إيران التي تعد أكبر عائق أمام العمل الإستثماري الصيني في تشييد البنية التحتية الإيرانية، ووفقا للبيانات الصينية قامت بكين بخفض وارداتها النفطية من إيران بدرجة كبيرة عام 2019، إمتثالا للعقوبات على إيران من أجل تجنب

[1] عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي وأحمد شمس الدين ليلة، **مرجع سابق**، ص.86.

فرض عقوبات عليها من طرف الولايات المتحدة، بما في ذلك منع وصولها إلى النظام المالي الأمريكي[1].

وبناء مما سبق، فإن ايران والصين تبدوان متفقتان حول معارضتهما لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن مصالحهما تختلف كثيرا اتجاهها، إذ يعتمد النمو الإقتصادي الصيني على الولايات المتحدة، بينما إيران منقطعة الصلة تماما عن الإقتصاد الأمريكي وتواجه أشد العقوبات الدولية المنظمة من طرفها، وعلى إثر ذلك فإن امكانية تعبير الصين على عدم رضاها بالولايات المتحدة، تبقى مقيدة برغبتها في الحفاظ على علاقات تجارية وإستثمارية مستقرة معها، لكن إيران تفرض تحدي كبير على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط[2]. وهذا ما يمكن اعتباره تحدي آخر أمام تطور المسار التعاوني بينهما.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، يوجد تحدي آخر يتمثل في التباين الإيديولوجي الذي يحرك السلوك الخارجي للصين وإيران، فالإختلاف الإيديولوجي بين النظام الشيوعي في الصين والإسلامي في إيران يؤثر سلبا على التعاون بين الطرفين في بعض المجالات، حيث تتبنى الصين النهج البراغماتي، اذا تسود لغة المصالح في تعاملها مع الدول الأخرى، لأن أولويتها تتمثل في التنمية الإقتصادية، على عكس إيران التي تقوم سياستها الخارجية على النهج الثوري، الأمر الذي جعلها عدو للولايات المتحدة الأمريكية ولإسرائيل.

أضف إلى ذلك، الإختلاف فيما يتعلق بقضية الإنتشار النووي والتهديدات الايرانية النووية وتهديدها باغلاق "مضيق هرمز"، حيث أن بكين ترفض نهائيا مثل هذه التهديدات التي تراها خطرا مباشرا على مصالحها التجارية الدولية وعلى حركة ناقلتها النفطية[3]، فإغلاق "مضيق هرمز" قد يؤدي الى نتائج كارثية على التجارة الصينية.

---

[1] د.محمود عبد العزيزغزلان، **مرجع سابق**، ص.171.

[2] سكوت هارولد و علي رضا نادر، **مرجع سابق**، تاريخ الإطلاع على الموقع:12-05-2025.

[3] **المرجع نفسه**، ص.09.

كما تجدر الإشارة إلى التحديات التي تواجه إتفاقية الشراكة الصينية– الإيرانية التي تم توقيعها سنة 2021، بالرغم من كل النتائج الإيجابية التي يمكن تحقيقها من خلالها سواءا ما يتعلق بالمكاسب الإقتصادية للطرفين، أوما تمثله هذه الإتفاقية من تحدي خطير للولايات المتحدة الأمريكية، وعليه يمكن إبراز عدد من التحديات، أهمها[1] :

- **الغموض:** وجود حالة من الغموض تحيط بالإتفاقية، والتي تبدو مفتعلة، ربما لإثارة الأهمية أو القلق والمخاوف، وأنها يمكن أن لا مجرد مناورة فقط، يهدف من ورائها كلا الطرفين إلى الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لاكتساب أوراق ضغط في الملفات الخلافية.
- **غياب عنصر "الإلزام" في الإتفاقية:** حيث أنها عبارة عن إتفاقية إطارية غيرملزمة للطرفين، وأن كل طرف يحق له إلغاء إلتزامه بها وقت إنتفاء الحاجة لها، مثل ما حدث وقت طرحها عام 2016، كما أنها لا تحتوي على أهداف واضحة قابلة للقياس.
- **طبيعة النظام الإيراني:** إذ أنه نظام لديه قلق بشأن الاتفاقيات طويلة المدى، خاصه الملزمة والاقتصادية منها، بسبب مخاوف مستمرة بشأن السيادة والهيمنة الخارجية على القرارات.
- **المصالح السياسية–الإقتصادية المشتركة بين الصين ودول الخليج:** فلا يمكن إغفال حجم هذه المصالح، لا سيما مع السعودية التي تتضمن إستثمارات صينية أكبر مما لدى إيران.
- **تأثير العقوبات الأمريكية:** تبقى هناك دائما حاجة ماسة إلى رفع العقوبات الإقتصادية على إيران، وذلك لما لها من تأثير سلبي على علاقاتها التجارية والإقتصادية مع الصين.

في نهاية هذا المبحث، نخلص إلى أن الصين تتصرف ببراغماتية، فهي تسعى إلى تأمين مصادر الطاقة وجذب دول كثيرة للإنخراط في مشروعها "الحزام والطريق"، بهدف توسيعه لأن توسعه يعني توسع وتصاعد النفوذ الصيني في العالم، ولذلك فهي حذرة جدا في تعاملها إيران، تجنبا لخسارة شركائها من دول الخليج وتورطها في صدام مباشر مع الولايات المتحدة، ولهذا تبقي تعهداتها مع إيران في إطار غير ملزم. أما إيران فهي تنظر للصين كطوق نجاة من العقوبات والضغوط الدولية، الأمر الذي يجعل من العلاقة الثنائية بين البلدين غير متكافئة، فالإندفاع الإيراني لإيجاد شركاء

[1] د.محمود عبد العزيزغزلان، **مرجع سابق**، ص.173.

لتقليل الضغوطات، يعطي الصين دائما اليد العليا في التفاوض، كما أنه يوجد اختلاف في ميزان القوة بينهم، حيث أن الصين قوة إقتصادية عالمية، بينما تعاني إيران من التراجع الإقتصادي في ظل العقوبات، ما أقلق البعض في إيران من تحول الشراكة إلى تبعية وإستغلال، بالاضافة إلى تباين طموحات الطرفين، ففي حين تسعى إيران إلى الهيمنة، تركز الصين على الإنضباط وتجنب التورط في الصراعات الإقليمية لعدم المساس بطموحها الأهم المتمثل في تفوقها على الولايات المتحدة إقتصاديا، وعليه فإن الثقة المتبادلة بين البلدين موجودة، ولكنها ليست راسخة، بل تخضع لحسابات مصلحية متغيرة، وبتعبير آخر شراكة محسوبة وحذرة أكثر من كونها شراكة إستراتيجية شاملة وحقيقية.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل، نستنتج أن الدور الإيراني في الشرق الأوسط ليس معزولا عن دور القوى الدولية، وانما يقع ضمن شبكة معقدة من التفاعلات مع هذه القوى، إذ أن هذه الأخيرة ساهمت بشكل كبير في إعادة تشكيل ميزان القوى في المنطقة، سواءا بصورة مباشرة أوغيرمباشرة، فبينما تسعى إيران إلى تعظيم دورها، واجهتها جهودا مضادة بقيادة قوى تغلغل تهدف إلى احتوائها وتقليص دورها أواستغلالها لخدمة مصالحها الإستراتيجية في الشرق الأوسط، حيث أن:

✓الولايات المتحدة الامريكية تنظر إلى إيران كتهديد على مصالحها وأمن حلفائها كإسرائيل في الشرق الأوسط، وعليه ترغب في احتوائها وكبح دعمها للميليشيات وحركات المقاومة ومنعها من تطوير الأسلحة النووية التي تخل بتوازن القوى الإقليمي، ولكن رغم ذلك فهي لا تسعى بالضروره إلى إقصاء الدور الإيراني كليا، بل تريد منها لعب دور "موازن غير مهيمن"، أي إبقائها فقط كفاعل إقليمي يتعامل مع بعض ملفات المنطقة، بما لا يهدد مصالح واشنطن، ودون أن يحولها ذلك الدور إلى قوة مهيمنة تهدد توازن القوى الإقليمي أو يؤدي إلى انهيار أنظمة حلفائها، أي أن تتخلى طهران عن طموح الهيمنة الإقليمية، وهذا ما لا تسمح به القيادة الإيرانية.

✓أما روسيا، فهي كقوة دولية متغلغلة في الشرق الأوسط، تسعى إلى ضمان مصالحها في المنطقة من خلال شركاتها مع إيران، والتي وصفناها سابقا على أنها عبارة عن شراكة ظرفية وليست عميقة بل مبنية فقط على بعض المصالح المشتركة، خاصة بشأن سوريا ومواجهة النفوذ الأمريكي، كجزء من سياساتها الهادفة إلى بناء نظام دولي متعدد الأقطاب، كبديل عن النظام الأحادي.

✓وبخصوص الصين، فعلى عكس القوتين السابقتين، تحاول الظهور بصورة القوة غير المتدخلة، والتي تنشئ الشراكات دون شروط ، ولا تنخراط كثيرا في نزاعات الإقليم، وبالتالي فدورها الذي أصبح متصاعدا في الشرق الأوسط، يقوم على القوة الناعمة، وذلك من خلال مبادرتها "الحزام الطريق" والتوسط لحل النزاعات، فالصين تهدف إلى تأمين مصالحها الحيوية، وعلى رأسها الطاقة، ولكن على الرغم من التقارب بين بكين وطهران خاصة في رفض التدخلات والعقوبات الإقتصادية ، تبقى العلاقات بينهم تتسم بالحذرو البراغماتية، وذلك ما يتضح لنا من خلال حرص الصين على عدم

الإنحياز الكامل لإيران، كي لا تضر بعلاقاتها الإقتصادية مع الغرب ومع دول الخليج، ولكنها في نفس الوقت تعد شريكا موثوقا لإيران أكثر من روسيا.

خاتمة

الخاتمة

ركزت هذه الدراسة على تحليل دور إيران في ميزان القوى في الشرق الأوسط ، ومختلف السياسات والإستراتيجيات التي تتبعها لتحقيق طموحات الهيمنة الإقليمية، إذ أن إيران كفاعل إقليمي رئيسي يسعى إلى بسط نفوذه وضمان مصالحه الجيو السياسية ، وتستخدم في ذلك عدة استراتيجيات متشابكة تجمع بين القوة العسكرية والتدخل في بؤر التوتر الإقليمي كسوريا ، اليمن ، العراق وفلسطين، وبين بناء التحالفات ودعم الميليشيات وحركات المقاومة مثل "حزب الله" ، "حماس" والحوثيين في اليمن ومليشيات العراق ، وهو ما يعكس بوضوح سياسة "الحرب بالوكالة" التي تتيح لإيران التأثير ومواجهة خصومها الإقليميين والدوليين دون تحمل كلفة المواجهة المباشرة. حيث تستخدم حلفائها ووكلائها كورقة ضغط على الداخل والخارج، في إطار ما يسمى "بمحور المقاومة" والذي تلعب فيه إيران دور أساسي في توجيهه وتطويره ودعمه لوجستيا وميدانيا، بما يخدم أهدافها في الردع الإقليمي وتوسيع النفوذ ومواجهة إسرائيل والتواجد الأمريكي في الشرق الأوسط، وعليه شكلت "حرب غزة" في 2023 ، نقطة اختبار حقيقية لهذا المحور ومدى فعاليته كآداة استراتيجية مهمة لإيران ، كما مثلت فرصة لإبراز نفسها كمدافع عن "محور المقاومة" وتعزيز دورها كقوة إقليمية لا يمكن تجاوزها فيما يخص قضية "حرب غزة" وتسوية الأوضاع هناك ، وتعزيز خطابها السياسي على مستوى الساحة الإسلامية كقوة داعمة للقضية الفلسطينية، والتي تعتبر قضية محورية لدى أي دولة إسلامية، كجزء من مشروعها في قيادة العالم الإسلامي. ولكن في الوقت نفسه كشفت عن ضعف التنسيق داخل هذا المحور، اذ صرحت إيران عدم علمها بالهجمات التي قامت بها "حماس" ضد إسرائيل، كما أدت تحركات الحلفاء الى زيادة الضغوطات الدولية على إيران والتهديدات الأمنية على حدودها، الأمر الذي قد يكبح قدراتها على استمرارها في تنفيذ مشروعها، كما ركز البحث على تحليل وتفسير طبيعة علاقات إيران مع القوى الإقليمية "السعودية وتركيا" وحدود التنافس فيما بينهم على النفوذ الإقليمي، ومع القوى الدولية كذلك، إذ تظهر هذه الدراسة أن علاقات إيران الإقليمية والدولية تتسم بإزدواجية واضحة بين التنافس والتوتر من جهة، بسبب الدعم الإيراني للمليشيات، وبرنامجها النووي الذي تعتبره دول الجوار والدول الكبرى، بمثابة تهديد لأمن واستقرار الشرق الاوسط، وبين مساعي تعاون وبناء الشركات الاقتصادية من جهة أخرى، حيث تحاول إيران الدخول في

تحالفات وشراكات اقتصادية خاصة مع القوى الدولية كروسيا والصين ، وتحاول أيضا تحسين علاقات الجوار مثل قيامها بعقد اتفاقية مصالحة مع السعودية ، كسياسة تهدف للتخفيف من العزلة الدولية وضغوطات العقوبات الإقتصادية المفروضة عليها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بسبب ملفها النووي ، وفي هذا السياق لا زالت المفاوضات النووية قائمة، ولو تعطلت بسبب حرب غزة، وعليه نوجز نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- نجحت إيران في ترسيخ حضورها كقوة إقليمية، ولكنها لم تصل بعد إلى درجة القوة المهيمنة، حيث أن نفوذها في الشرق الأوسط لا يزال هشا لاعتماده على فواعل غير دولاتية ووكلاء أغلبهم يواجهون تحديات داخلية، بالإضافة الى التحديات التي تفرضها القوى الإقليمية المقاومة للدور الإيراني في المنطقة، وما تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية من ضغوطات وعقوبات إقتصادية.
- تستند صياغة السياسة الخارجية الإيرانية على اعتبارات إيديولوجية وبراغماتية في الوقت ذاته، حيث أن الإيديولوجية قائمة على مبادئ الثورة الإسلامية (تصدير الثورة، نصرة المستضعفين ومعاداة إسرائيل)، أما البراغماتية، فتتمثل في سعي إيران الدائم إلى تحقيق مصالحها الإقتصادية وتقليص عزلتها وتعزيز نفوذها الإقليمي.
- من خلال التطرق الى التفاعلات الإيرانية مع القوى الإقليمية، اتضح أن علاقات إيران مع دول الإقليمية كالسعودية وتركيا، تتأرجح بين التقارب الحذر والتنافس والصراع غير المباشر في العديد من الساحات مثل: سوريا، العراق واليمن، بحيث أن كل من السعودية وتركيا تنظران الى دور إيران كتهديد على أمنهما ومصالحهما في الشرق الأوسط وكمصدر مغذي للإنقسامات الطائفية، وعليه يمكن القول إن مستقبل علاقات إيران الإقليمية مرهون بمدى استعدادها لمراجعة سياسة دعم الفصائل المسلحة والميليشيات.
- فيما يتعلق بعلاقات وتفاعلات إيران مع القوى الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية ،روسيا والصين) ، فهي تقوم على المزج بين ثنائية التوتر والتعاون ، حيث أن مع الولايات المتحدة الامريكية علاقاتها غير مستقرة وتتسم بالتوتر، حتى لو تخللتها فترات من التفاوض والإتفاق حول البرنامج النووي، ولكن دون تحول ذلك الى تطبيع دائم، إذ أن الولايات المتحدة تصنف إيران في قائمة "الدول المارقة"، ومن جهه أخرى ترفض إيران التواجد الأمريكي في الشرق الأوسط، لما له من تهديد

مباشر على مصالحها ، وفي المقابل أنشأت إيران علاقات أكثر استقرارا مع روسيا والصين ، ولو تعارضت مصالحهم و مواقفهم في بعض القضايا، لأنها تنظر إليهما كوسيلة لكسر عزلتها ومصدر مهم للسلاح والإستثمارات والتكنولوجيا ، كما تشاركهم طموحهم في بناء عالم متعدد الأقطاب، ولكن علاقاتهم لا تقوم على تحالفات ثابتة وعميقة، بل في الحقيقة هي عبارة عن شراكات ظرفية ،بمعنى لا توفر لإيران الحماية الكاملة أو الدعم غير المشروط في مواجهتها للغرب.

- أبرزت "حرب غزة" بوضوح موقع إيران في ميزان القوى في الشرق الأوسط، إذ ظهرت كفاعل إقليمي مؤثر في الأحداث و القضايا الإقليمية وذو وزن على الساحة الإقليمية، ولكنها كشفت كذلك عن حرصها على تجنب التصعيد مع إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية على الرغم من موقفهما الداعم للحرب، كما أدت الى فرض المزيد من الضغوط عليها، خاصة من طرف القوى الغربية التي حملتها مسؤولية تصعيد العنف بدعمها "لحماس" و"لحزب الله"، وعليه فإن إيران اليوم، تقف عند مفترق الطرق بين مواصلة تعزيز مكانتها ونفوذها الإقليمي وبين الوقوع في فخ المواجهة المباشرة والإستنزاف (وهوما تريده إسرائيل) في منطقة تتصاعد فيها الرهانات الجيوسياسية المعقدة، ولا تمنح أفضلية دائمة لأي طرف من الأطراف الإقليمية والدولية.

نتيجة للتطورات الأخيرة، يبقى هذا الموضوع مفتوحا على عدة سيناريوهات، وهو ما يجعل البحث فيه مستمرا من طرف باحثين آخرين.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية

1.الكتب

1.أبو حوش، محمود حسين. **التنافس الصيني الأمريكي و أثره على المنطقة العربية.** مصر؛ دار العربي للنشر و التوزيع، ط01، 2024.

2.البدوي، عادل. **الإدراك الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في المبادئ الجيوبولتيكية.** الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، ط01، 2016.

3. بلعيشة، محمد. **التغلغل الإسرائيلي في جمهوريات آسيا الوسطى: الصفقات الفاوستية.** لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2022.

4. بن قاصير، موسى. **الشرق الأوسط في عهد الرئيس جو بايدن: التوجهات و المسارات المحتملة.** الجزائر: مخبر الأمن الإنساني، ط01، 2021.

5. بحيبح، عبد الوهاب سيف. **العلاقات السعودية–الإيرانية و أمن الخليج العربي.** اليمن: دار عناوين بوكس، ط01، 2023.

6. جمال، عبد الله محمد. **التخطيط الإستراتيجي.** الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع، ط01، 2016.

7.رجب، يحي حلمي. **الإتفاق النووي الإيراني و تداعياته الإقليمية والدولية و رؤية مستقبلية للمنطقة العربية.** مصر: دار بدائل للطبع والنشر والتوزيع، ط01، 2022.

8. شذر الوحيلي، محمد حسين. **العلاقات العراقية الإيرانية بعد عام 2003: دراسة في المتغيرين السياسي والاقتصادي.** الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، 2016.

9.عقلة المؤمني، محمد أحمد. **إستراتيجيات سياسة القوة: مقومات الدولة في الجغرافية السياسية.** الأردن: دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع.

10. عليان، محمود. **العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد النصف الثاني من القرن الـ20.** برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر، ط01، 2016.

11. كامل، حسن عمر. **النظام الإقليمي العربي: بين التحديات المزمنة والمتغيرات الجيوسياسية الراهنة.** الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، ط01، 2020.

12. لينغ، جانغ يون. الحزام والطريق: **تحولات الدبلوماسية**، تر: آية محمد الغازي. مصر– القاهرة: دار صفصافة للنشر والتوزيع، ط01، 2016.

13. محمد، صادق إسماعيل. **إيران إلى أين؟ من الشاه إلى نجاد.** مصر–القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط01، 2010.

14. محمد مدوخ، نجات. **السياسة الخارجية الروسية اتجاه منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة سوريا 2014/2010.** الأردن: الكتاب الأكاديمي، ط01، 2018.

15. مجموعة خبراء. **إدارة النزاعات والصراعات في العمل.** مصر–القاهرة؛ المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط01، 2012.

16. ولد الصديق، ميلود. مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، ط01، 2018.شذر الوحيلي، محمد

2.المجلات والدوريات:

1. أرجيلوس، نسرين. "الأسس النظرية لتحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الاوسط في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية،** العدد 09، ديسمبر 2017.

2. البريزات، رايق سليم. "الصراع السعودي–الإيراني وتأثيره على دول الجوار العربي"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية،** المجلد08، العدد13، 2017.

3. بحري، دلال وعباسي، كريمة. "التفكير الإستراتيجي الإيراني: بين المصلحة الوطنية والإيديولوجيا"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد11، جويلية 2017.

4. بخوش، سامي ومنصوري، سفيان. "جيوبوليتيكا الشرق الأوسط: تصور سيناريوهات مستقبل المنطقة"، **مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية**، المجلد06، العدد04، ديسمبر 2021.

5. بن احسن، أنيس عبد الوهاب. "أثر موقع إيران الجغرافي على فعالية أدائها الاستراتيجي الإقليمي"، **مجلة آفاق علمية**، المجلد16، العدد16، 06 ماي 2024.

6. بوثلجة، ياسين. "دور مقومات القوة الإستراتيجية في تعزيز التوجه الجيواستراتيجي للدولة – تقييم الأداء الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط"، **مجلة مدارات سياسية**، المجلد 07، العدد07، العدد02.

7. برد، رتيبة. "الفكر الجيوسياسي والقراءات النظرية لترتيبات السيطرة الدولية"، **مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية**، المجلد04، العدد02، 2021.

8. برد، رتيبة. "استراتيجية الهيمنة الإقليمية"، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد05، العدد02، 2021.

9. بوزيدي، عبد الرزاق. "الحدود المفاهيمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد21، العدد02، 2021.

10.حسن، جوني. "الشرق الأوسط بين الجيوبولتيك والإيديولوجيا"، **مجلة محكمة للبحوث العلمية**، المجلد01، العدد01، جانفي 2024.

11. خليل، فادي وآخرون. "العلاقات الإيرانية–التركية بعد الحرب الباردة: بين جدلية التعاون والتنافس"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 37، العدد05، 2015.

12. خديم الله، أحسن. "تطور نظرية ولاية الفقيه في الفكر السياسي الشيعي"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، العدد06، جوان 2018.

13.خميس مخلف، منعم. "الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية: الافتراضات والتصنيفات والأسس"، **مجلة دراسات دولية**، العدد59، 2014.

14. رزيك، عماد وعمرو، محمد نوار، حسين. "دور محمد داوود أوغلو في السياسة الخارجية التركية"، **مجلة كلية القانون والعلوم السياسية**، العدد21، جويلية 2023.

15. زروقة، إسماعيل. "التنافس التركي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، المجلد01، العدد09، ديسمبر 2026.

16.الزميلي، فهيم. "التوجهات الإقليمية للسياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 9/11 – دراسة في المحددات"، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، العدد14، 2018/6/10.

17. سالم، حمزة وبوعمامة، زهير. "ملامح السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران في ظل إدارة الرئيس جو بايدن: قراءة في الثوابت والمتغيرات"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد14، العدد01، 2022.

18.سهايلية، سماح. "الدول المارقة من منظور الإستراتيجية الأمنية الأمريكية: دراسة تحليلية"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد 11، أكتوبر 2016.

19. الشاهر، شاهر. "قراءة في الاتفاق السعودي – الإيراني بزعامة الصين"، **مجلة مدارات إيرانية**، المجلد06، العدد20، جوان 2023.

20.شنين، محمد المهدي. "السياسة الخارجية الإيرانية: التحولات الإيديولوجية والثوابت البراغماتية... محاولة للفهم"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، المجلد09، العدد02، 2016.

21. صلاح عبد الراضي عبد الفتاح، فاطمة. "تطور العلاقات الإيرانية–الصينية: التحديات والسيناريوهات المستقبلية"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، المجلد16، العدد01، جانفي 2025.

22.عبود، ذو الفقار علي. "إيران بين طريق الحرير والممر الاقتصادي"، **مجلة مدارات إيرانية**، المجلد06، العدد23، 2024.

23. عبد الله منكاش، زينب. "التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط وانعكاساته على موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني"، **مجلة مدارات إيرانية**، المجلد04، العدد14، ديسمبر 2021.

24.عائشة كعبي، عائشة وطيبي بلهاشمي، محمد الأمين. "الصراع السعودي–الإيراني على النفوذ الإقليمي في ظل الطائفية"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد07، العدد01، جوان 2022.

25. الغنيمي، عبد الرؤوف مصطفى وليلة، أحمد شمس الدين . "العلاقات الصينية–الإيرانية..آفاق الشراكة الإستراتيجية في عالم متغير"، **مجلة الدراسات الإيرانية**، المجلد04، العدد11، أفريل 2020.

26.غزلان، محمود عبد العزيز. "الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الصين وإيران: آفاق التعاون والتحديات"، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، المجلد25، العدد04، أكتوبر 2024.

27.القيمري، عطا. "الخطر الإيراني في الرؤية الإسرائيلية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد04، العدد14، 1993.

28.كاطع علي، سليم. "العلاقات الروسية–الإيرانية: الواقع والمستقبل"، **مجلة اتجاهات سياسية والمركز العربي الديمقراطي**، العدد02، جانفي 2018.

29.محمد، عبد الرحمن. "القضايا المؤثرة على العلاقات التركية–الإيرانية 2005–2021"، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد 19، جانفي 2024.

30.مرزود، حسين والإيميل، المهني. "قراءة في أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط: الدوافع والرهانات"، **مجلة حوليات جامعة الجزائر1**، المجلد: 36، العدد01، 2022.

31.مثنى المهداوي، علي. "العلاقات الإيرانية–الأمريكية بعد الاتفاق النووي"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد56، 2018.

32.مجبل دليان، إيناس. "العلاقات الإيرانية التركية بعد العام 2011"، **مجلة المعهد**، العدد13، 2023.

33. مفتاح، علي حسين وآخرون. "الأزمة السورية في ظل التنافس السعودي الإيراني"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، المجلد13، العدد02، أفريل 2022.

34.مماد، صليحة وبكاي، كريمة. "مكانة منطقة الشرق الأوسط في استراتيجيات القوى الكبرى من منظور المقاربات الجيوبوليتيكية"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية**، المجلد03، العدد02، 2024.

35. محمود، يوسف وآخرون. "الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني"، **مجلة مدارات إيرانية**، المجلد06، العدد24، جوان 2024.

36. مآلات. "تداعيات حرب غزة على نفوذ إيران الإقليمي"، **مآلات دولية**، العدد48، ديسمبر 2023.

37. محسن أبو الوفا، هبة الله. "العلاقات الإيرانية الروسية في ضوء نظرية تحول القوة"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، المجلد20، العدد31، أكتوبر 2019.

38. ميسوم، إلياس. "النظام السياسي الايراني واليات صنع القرار فيه (دراسة في المؤسسات الرسمية)"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد 05، العدد 01.

39. وقازي، قبة. "المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية"، **مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، العدد02، جوان 2017.

3. المواقع الإلكترونية

1. أحمد حسين بكر، "مستقبل العلاقات السورية الإيرانية بعد سقوط نظام الأسد"، في: https://studies.forum.com، تاريخ الإطلاع: 23-03-2025.
2. أحمد نويد، "عقيدة الدفاع الأمامي الايرانية: برامج الصواريخ و الفضاء"، في: https://rasanah-iiis.org/...، تاريخ الإطلاع: 30-04-2025.
3. آية حميدي، "حسابات سياسية: التعاون النفطي و الغازي بين روسيا و إيران"، في: https://ecss.com.org، تاريخ الإطلاع: 07-05-2025.
4. آية رجب وأبو اليزيد وآخرون، "جيوبوليتيك القوى الإقليمية المعاصرة في الشرق الأوسط: إيران وإسرائيل نموذجا"، في: https://democraticac.de/?p=100132، تاريخ الإطلاع: 30-03-2025.

5. آية رجب وآخرون، "جيبوتيتيك القوى الإقليمية المعاصرة في الشرق الأوسط (إيران وإسرائيل نموذجا)"، في: https://democraticac.de.com، تاريخ الإطلاع: 17-09-2025.

6. أشرف رشيد، "صفقة الصواريخ الروسية لإيران...مؤجلة أم ملغية؟"، في: https://De.aljazeera.net، تاريخ الإطلاع: 06-05-2025.

7. أفريقيا سكاي نيوز، "نص البيان الثلاثي...اتفاقية عودة العلاقات بين السعودية وإيران"، في: https://www.skynewsarabia.com/...، تاريخ الإطلاع: 26-04-2025.

8. إلياس سامر، "العلاقات الروسية الإيرانية: شراكة استراتيجية أم تحالف ظرفي؟"، في: https://majella.com، تاريخ الإطلاع: 08-05-2025.

9. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "دوافع الاتفاق السعودي -الصيني- الايراني وآفاقه"، في: https://www.dohainstitute.org/...، تاريخ الإطلاع: 25-03-2025.

10. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "التصعيد الأمريكي-الإيراني و احتمالات المواجهة العسكرية"، في: https://dohainstitute.org.com، تاريخ الإطلاع: 01-05-2025.

11. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، "دستور إيران لعام 1979"، في: https://constitutionnet.org/...، تاريخ الإطلاع: 13-03-2025.

12. زهير أحمد، "هيكل نظام الحكم ومؤسساته في إيران"، في: https://www.aljazeera.net/...، تاريخ الإطلاع: 13-03-2025.

13. صباح بالة، "الشرق الأوسط"، في: http://political.enajcle، تاريخ الإطلاع: 15-03-2025.

14. سكوت هارولد وعلي رضا نادر، "الصين وإيران: العلاقات الإقتصادية والسياسية والعسكرية"، في: https://www.rand.org.com، تاريخ الإطلاع: 11-05-2025.

15. سالي شغراوي، "مستقبل الاقتصاد الإيراني ربما يكون مرهونا بمخرجات مفاوضات فيينا"، في: https://afaip.com، تاريخ الإطلاع: 22-02-2025.

16. سوزي رشاد، "أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي"، في: https://jocu.journals.etb.com، تاريخ الإطلاع: 11-05-2025.

17. شريف مبروك، "التوتر الأمريكي الإيراني ضغوط متصاعدة و حرب مستعدة"، في: https://arabaffairsonline.com، تاريخ الإطلاع: 01-05-2025.

18. شيماء بهاء الدين، "المشروع الإقليمي الإيراني في ضوء الطوفان و الحرب على غزة...هل من مسار لتوازن القوى بين العرب و إيران"، في: https://hadaracenter.com، تاريخ الإطلاع: 04-05-2025.

19. شيماء المرسي، "الأقليات والقوميات في إيران: أعراق متعددة تجمعهم لغة واحدة"، في: https://egyptianentreprice.com، تاريخ الإطلاع: 21-02-2025.

20. صباح بالة، "الشرق الأوسط"، في: http://political.enajcle، تاريخ الإطلاع: 15-03-2025.

21. عباس خضير أحمد النداوي، "العلاقات الإيرانية-الأمريكية: المتغيرات و المسارات"، في: https://studies.aljazeera.net.com، تاريخ الإطلاع: 01-05-2025.

22. عباس اللواتي، "إيران تغازل ترامب بفرصة التريليون دولار...لكن هل يثري الاتفاق النووي أمريكا"، في: https://arabic.cnn.com، تاريخ الإطلاع: 02-05-2025.

23. عبد القادر فايز، "صراعات النفوذ بين ايران و السعودية: تداعيات المواجهة و امكانيات المصالحة"، في: https://studies.aljazeera.net.com، تاريخ الإطلاع: 26-03-2025.

24. عبد القادر نعناع، "العلاقات الإيرانية-الإسرائيلية: أبعد من الإيديولوجيا"، في: https://www.aqnanaa.com/studies، تاريخ الإطلاع: 30-03-2025.

25. عبد القادر نعناع، "أطر العلاقات الإيرانية–الروسية وأثرها في الأمن القومي العربي"، في: https://aqnanaa.com، تاريخ الإطلاع: 10–05–2025.

26. عبد الرؤوف محمد، "تاريخ العلاقات بين ايران واسرائيل منذ السر المعلن في زمن الشاه حتى هجمات أبريل"، في: https://bbc.com، تاريخ الإطلاع: 29–03–2025.

27. علي أبو مربجيل وصابر غل عنبري، "الصين تقدم مقترحا من خمس نقاط بشأن الملف النووي الإيراني"، في: https://alaraby.co.uk، تاريخ الإطلاع: 12–05–2025.

28. علي حسن باكير، "القدرات الصاروخية والنووية الإيرانية"، في: https://studies.aljazeera.net.com، تاريخ الإطلاع: 26–02–2025.

29. علي صادق كريم، "الصين في ميزان المصلحة القومية الإيرانية"، في: رابط PDF، تاريخ الإطلاع: 11–05–2025.

30. غيث علاو، "كيف تنظر إيران إلى التطبيع العربي–الإسرائيلي بعد حرب غزة؟"، في: https://aljadah.media/archives/74618، تاريخ الإطلاع: 01–05–2025.

31. فاطمة الصمادي، "في التصعيد الأميركي ضد إيران: أمن هش وسيناريوهات مكلفة"، في: https://studies.aljazeera.net.com، تاريخ الإطلاع: 02–05–2025.

32. فاطمة الصمادي، "إيران وروسيا: تعاون اقتصادي وعسكري دون معاهدة دفاع ثنائية"، في: https://studies.aljazeera.net، تاريخ الإطلاع: 08–05–2025.

33. فاطمة صلاح الجندي، "آفاق المستقبل..العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس ترامب من 2016 –2019"، في: https://acrseg.org.com، تاريخ الإطلاع: 01–05–2025.

34. فرانس برس، "شيخوخة السكان في إيران تثير المخاوف على مستقبل البلاد"، في: https://www.alaraby.co.uk.com، تاريخ الإطلاع: 22–02–2025.

35. فراس إلياس، "الجيوبوليتيك الشيعي والمخيلة الجيوستراتيجية الإيرانية"، في: https://studies.aljazeera.net.com، تاريخ الإطلاع: 18-03-2025.

36. فرح الزمان أبو شعير، "إيران وبحر قزوين: معادلة للصراع وتقسيم النفوذ"، في: http://studies.aljazera.com، تاريخ الإطلاع: 14-03-2025.

37. فروغ كلبي، "انخفاض ملحوظ في نصيب الفرد من الدخل القومي في إيران"، في: https://arabic.mojahedin.org، تاريخ الإطلاع: 22-02-2025.

38. قاسم قصير، "إيران والحرب على غزة: القيادة من الخلف"، في: https://palestine.studies.org، تاريخ الإطلاع: 04-05-2025.

39. كريم محمد، "العلاقات الإيرانية الإسرائيلية...تاريخ طويل من الصعود إلى الهبوط"، في: https://almashhad.com، تاريخ الإطلاع: 29-03-2025.

40. ليلى بشار الكلوب، "محور المقاومة وما علاقته بالنفوذ الإيراني في الشرق الأوسط"، في: http://debbc.com، تاريخ الإطلاع: 14-03-2025.

41. محمود فاضل، "إيران داخل الحرب ضد إسرائيل وتوجه عدم التصعيد"، في: https://hadaracenter.com، تاريخ الإطلاع: 30-04-2025.

42. محمد عطيف، "العلاقات الإيرانية-الإسرائيلية: تأرجح في تقييم الصورة...عداء معلن أم مصالح خفية؟"، في: https://sabq.org.com، تاريخ الإطلاع: 29-03-2025.

43. مصطفى جاسم حسين، "العلاقات الإيرانية – التركية بعد الحرب الباردة"، في: https://midad-aladab.org/...، تاريخ الإطلاع: 22-03-2025.

44. مصطفى محمد صلاح محمد، "السعودية وإيران: صراع الأدوار في الشرق الأوسط – البحرين، سوريا واليمن نموذجا"، في: https://democraticac.de/?p=45532، تاريخ الإطلاع: 26-03-2025.

45. م.د. عماد آشيناش، "مفاوضات أميركا وإيران: ماذا قيل في الغرف المغلقة؟"، في: https://De.aljazeera.net، تاريخ الإطلاع: 05-05-2025.

46. نسرين بكارة، "هل تعيد إيران تشكيل قواعد اللعبة العالمية عبر الذكاء الاصطناعي؟"، في: https://www.aljazeera.net.com، تاريخ الإطلاع: 24-02-2025.

47. هبة خالد وجمال عبد الرازق، "التصعيد الإيراني الإسرائيلي وتأثيره على منطقة الشرق الأوسط"، في: https://democraticac.de/?p=96111، تاريخ الإطلاع: 29-03-2025.

48. هدى رؤوف، "إيران وروسيا: العلاقات في ظل العقوبات"، في: https://alarabiya.net، تاريخ الإطلاع: 09-05-2025.

49. هدى رؤوف، "عام على المصالحة السعودية-الإيرانية"، في: https://alarabiya.net.com، تاريخ الإطلاع: 28-03-2025.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1- Beaufre André, “vue d’ensemble de la stratégie”, **politique étrangère,** n° 05, (1962), p.149.

2- G.van benthem van , “Balance of power “, in: https://wwwsciencedirect.com , see on: 23-05-2025.

3- Peter Toledo, “classic realism and the balance of power theory”, retrived from https://gjis.journals.yorku.ca/index.php/gjis/article/view/35205 , see on: 23-05-2025.

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة مكانة إيران في ميزان القوى في الشرق الاوسط، وركزت في ذلك على الإمكانيات الإقتصادية، العسكرية والتكنولوجية، التي تجعل من إيران قوة إقليمية، والتي تسخرها لتنفيذ مشروعها في الهيمنة الإقليمية، حيث يحظى الشرق الاوسط بأهمية بالغة لدى إيران، نظرا لموقعها الجغرافي وغناها بالموارد الطبيعية، خاصة الطاقوية منها، بالإضافة الى البعد الإيديولوجي الذي يلعب دور كبير في رسم السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه الشرق الأوسط، والمتمثل في الترويج لنموذج الثورة الإسلامية وتصديرها و تعزيز "الهلال الشيعي" من خلال تدخلها في بعض دول الشرق الأوسط لحماية الأقليات الشيعية، كجزء من سياساتها لتحقيق طموحها في الزعامة الإقليمية، وهي في ذلك تستخدم عدة إستراتيجيات أهمها بناء التحالفات الإيديولوجية و العسكرية مع فواعل غير دولتية مثل "حزب الله " و " حماس" و الميليشيات في العراق و اليمن، و توصلت الدراسة الى أن ذلك الطموح يواجه الكثير من التحديات، و التي تطرق إليها البحث من خلال تناول علاقاتها مع القوى الإقليمية(السعودية، تركيا و إسرائيل)، الرافضة و المقاومة لدور إيران و تمددها في الشرق الأوسط ، لما له من تهديد على مصالحها و مكانتها الإقليمية، بالإضافة إلى علاقاتها مع القوى الدولية كأنظمة تغلغل في الشرق الأوسط (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا و الصين)، التي تفرض على إيران ضغوطات كبيرة خاصة في ظل تنامي العقوبات الإقتصادية بسبب ملفها النووي ، و "حرب غزة" الأخيرة التي أدت الى تصاعد التوتر في علاقاتها مع الولايات المتحدة و إسرائيل، وسيكون لها تداعيات مستقبلية على توزيع القوة في الشرق الأوسط كنظام إقليمي له تأثير على النظام الدولي ككل.

الكلمات المفتاحية: إيران، ميزان القوة، الشرق الأوسط، الهيمنة الإقليمية، حرب غزة.

Summary

The study examined Iran's position within the balance of power in the Middle East, focusing on the country's economic, military, and technological capabilities that qualify it as a regional power. These capabilities are harnessed by Iran to implement its regional dominance agenda. The Middle East holds significant strategic importance for Iran due to its geographical location and abundance of natural resources—particularly energy resources—as well as the ideological dimension that plays a major role in shaping Iran's foreign policy toward the region. This ideological aspect is reflected in Iran's promotion and export of the Islamic Revolution model and its efforts to strengthen the so-called "Shiite Crescent" by intervening in some Middle Eastern countries to protect Shiite minorities. Such interventions are part of its broader strategy to achieve regional leadership. To this end, Iran employs several strategies, most notably the building of ideological and military alliances with non-state actors such as Hezbollah, Hamas, and militias in Iraq and Yemen.

The study concludes that Iran's regional ambitions face numerous challenges. These are explored through an analysis of its relations with regional powers (namely Saudi Arabia, Turkey, and Israel) that oppose and resist Iran's influence in the region due to the perceived threat it poses to their interests and regional standing. Additionally, the study addresses Iran's interactions with international powers involved in the Middle East (such as the United States, Russia, and China) which impose significant pressures on Iran, particularly in light of increasing economic sanctions related to its nuclear program. Furthermore, the recent "Gaza War" has heightened tensions in Iran's relations with the United States and Israel and is expected to have future implications on the regional balance of power in the Middle East, a region that continues to influence the broader international system.

Key words: Iran, Balance of power, Middle East, Regional hegemony, Gaza war.